جامعة قطر
إدارة المكتبات
مكرر

التنمية الصناعية في قطر والخليج

تأليف
الدكتور نظام عبد الكريم الشافعي
أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد
جامعة قطر

الطبعة الثانية
١٩٩٩

مكتبة الإسكندرية
Bibliotheca Alexandrina

٣٣٨,٩٥٦ نظام عبد الكريم الشافعي

التنمية الصناعية في قطر والخليج / تأليف نظام عبد الكريم الشافعي .ـ ط٢ .ـ

الدوحة : المؤلف ١٩٩٩ .

٢١٨ ص ، خ ، ٢٤ سم

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٣٦١ / ١٩٩٩ .

الرقم الدولي الموحد للكتاب (ردمك) : ٤ ـ ١١ ـ ٦٧ ـ ٩٩٩٢١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ

وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

محتويات الكتاب

		الصفحة
مقدمة		٩
الفصل الأول :	خلفية عامة عن قطر والخليج	١١
	خلفية تاريخية	١٣
	خلفية جغرافية	١٧
	خلفية اقتصادية	٢٣
الفصل الثاني :	مفهوم التنمية الصناعية	٤٧
	ماهية التنمية	٤٩
	مدى نجاح التنمية في الدول النامية	٥٥
	مفهوم التنمية الصناعية وتاريخها	٦٤
	أهداف التنمية الصناعية	٦٨
الفصل الثالث :	التنمية الصناعية في قطر والخليج	٧٥
	لماذا الصناعة للتنمية الاقتصادية	٧٩
	مقومات التنمية الصناعية	٨٠
	مراحل التنمية الصناعية في الخليج	٩٥
	انجازات التنمية الصناعية ومشاكلها	١٠٤
الفصل الرابع :	واقع التنمية الصناعية في دولة قطر	١١٥
	إدارة التنمية الصناعية	١١٩
	خصائص الصناعة القطرية	١٢٠
	تطور القطاع الصناعي	١٢٣
	مواقع الصناعة في قطر	١٢٨
	الصناعات الرئيسية في قطر	١٣٥

الفصل الخامس : الصناعات الثقيلة في الخليج العربي ١٥١
تمهيد ومقدمة ١٥٣
واقعها في الخليج العربي ١٥٨
استعراضها ١٦٠
خصائصها ١٧٤
الفصل السادس :المواقع الرئيسية للصناعة في الخليج العربي ١٨٥
المدن الصناعية ١٨٨
المناطق الصناعية ٢٠٠
خاتمـة ٢٠٦

قائمة الجداول

		الصفحة
١/١	جدول ببعض الخصائص الجغرافية والديمغرافية للدول الخليجية	٢٢
١/٢	تقديرات سكان البحرين والكويت وعمان من حيث الجنسية والجنس	٢٢
١/٣	انتاج واحتياطي البترول والغاز في دول الخليج	٢٧
١/٤	العاملون في النشاط البترولي سنة ١٩٤٩	٣٤
١/٥	نصيب الفرد من الدخل في دول الخليج	٣٥
١/٦	اجمالي الناتج المحلي في دول الخليج ٧٣ و ٨٣ و ١٩٩٣	٣٧
١/٧	اجمالي الناتج المحلي في قطر	٤١
٢/١	مقارنة بين كتلة الدول النامية والمتقدمة	٥٣
٢/٢	مقارنة بين أزواج من الدول النامية والمتقدمة في الدخل	٥٤
٢/٣	بعض المؤشرات عن دول الخليج	٦٣
٤/١	المنشآت الصناعية في دولة قطر بنهاية ١٩٩١	١٢١
٤/٢	التراخيص الصناعية الجديدة في ١٩٩٣/٩٢	١٢٤
٤/٣	تطور عدد ونوعية المنشآت الصناعية في قطر ١٩٩١/٨٥	١٢٥
٤/٤	بعض الصناعات الرئيسية في قطر ونسبة العاملين القطريين فيها	١٢٧
٤/٥	المواقع الصناعية في دولة قطر	١٣٠
٤/٦	تطور انتاج نودكو (٧٥ - ١٩٩٢) من المنتجات البترولية	١٣٧
٤/٧	تطور الانتاج الاجمالي للشركات الصناعية ٧٥ - ١٩٩٢	١٤٥
٤/٨	مشاريع الشركة القطرية للصناعات التحويلية ١٩٩٣	١٤٧
٥/١	تصنيف المنشآت الصناعية في دول الخليج من حيث قوة العمل والاستثمارات المالية	١٥٧
٥/٢	أهم المنشآت الصناعية الثقيلة في دول الخليج (١٩٩٥)	١٥٩
٥/٣	عدد المصافي في دول الخليج وبعض خصائصها	١٦٥

٥/٤	قيمة انتاج دول الخليج إلى العالم في بعض المنتجات البتروكيماوية (١٩٩٢)	١٦٧
٥/٥	منشآت الأسمدة الكيماوية في دول الخليج وبعض خصائصها الانتاجية	١٦٩
٥/٦	مصانع تسييل الغاز في دول الخليج وبعض خصائصها	١٧١
٥/٧	تطور الطاقة التصميمية والانتاج في مصنع قطر للبتروكيماويات	١٧٢
٥/٨	مصانع الأسمنت في دول الخليج وبعض خصائصها	١٧٣
٦/١	المدن الصناعية الرئيسية في دول الخليج وبعض خصائصها	١٩٠
٦/٢	أنواع الصناعات في مسيعيد الصناعية والعاملين بها (١٩٩١)	١٩٣
٦/٣	عدد المناطق الصناعية في دول الخليج	٢٠١
٦/٤	أهم المناطق الصناعية في دول الخليج وبعض خصائصها	٢٠٢

قائمة الاشكال

١/١	حقول النفط وموانئ التصدير وشبكة الأنابيب في دول الخليج	٢٨
١/٢	حقول النفط والغاز وموانئ التصدير في دولة قطر	٣٢
١/٣	القطاعات الانتاجية في دولة قطر ٧٥ - ١٩٩٠	٤٣
٢/١	شبكة أهداف التنمية الصناعية	٦٩
٤/١	المواقع الصناعية في دولة قطر	١٢٩
١/٥/أ	مواقع الصناعات الرئيسية في دول الخليج العربية	١٨٠
١/٥/ب	مواقع الصناعات الرئيسية في دول الخليج العربية	١٨١
١/٦/أ	أهم المواقع الصناعية في دول الخليج العربية	٢٠٨
١/٦/ب	أهم المواقع الصناعية في دول الخليج العربية	٢٠٩
٦/٢	مخطط مدينة مسيعيد الصناعية بدولة قطر	٢١٠
٦/٣	مخطط مدينة الجبيل الصناعية بالسعودية	٢١١
٦/٤	مخطط مدينة جبل علي الصناعية بالإمارات / دبي	٢١٢

مقدمة

الحمد لله أن وفقني لاتمام تأليف هذا الكتاب الذي أتى بعد ست سنوات من تدريس مقرر « التنمية الصناعية في قطر والخليج » في جامعة قطر كمقرر اختياري عام لجميع طلاب وطالبات الجامعة ، ومقرر اجباري لطلاب الجغرافيا والتخطيط بكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية .

يقوم بتدريس المقرر بالإضافة إليّ زميلان هما : د. محمد علي الكبيسي و د. فهد عبد الرحمن آل ثاني ، ومرات عدة تبادلنا الحديث حول مكونات المقرر وكيف يجب أن يكون وكم تعاونا في تبادل المعلومات والمصادر بشأن التنمية الصناعية في قطر والخليج ، ولعل هذا الكتاب يخفف الجهد المبذول من قبل القائمين على تدريسه وكذلك يخفف الجهد من قبل الطلاب والطالبات الأعزاء ، على الأقل لفترة قصيرة قادمة .

إن محتوى المقرر قد تطور مع الوقت ، حتى وصل إلى المحتويات الموجودة في هذا الكتاب ، وهذه المحتويات تأخذ بصفة عامة ثلاثة مستويات : المستوى الفكري والمستوى التطبيقي العام (الخليجي) والمستوى التطبيقي الخاص (القطري) .

وأتمنى أن يحقق الكتاب أهداف المقرر من ناحية ، ويوفر ، من ناحية أخرى ، للقارئ العادي معرفة بالتنمية الصناعية القائمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصورة عامة وفي دولة قطر بصورة خاصة .

ولم يكن انجاز الكتاب ليتم لولا توفيق الله لي ودعم وتشجيع زملائي في القسم ، وكذلك أفراد أسرتي الصغيرة ، فلهم الشكر والتقدير ، والشكر موجه كذلك للأخ عبد العزيز المشد على طباعته والأخ محمد قاسم على رسم خرائطه والأخ مدحت مصطفى على تصميم غلافه المعبّر . ولا أزعم أنه كتاب لا يخلو

الرجوع لمحتويات الكتاب

من الأخطاء وصور الضعف المختلفة كحال جميع الكتب في طبعاتها الأولى ، ولكن سوف نتدارك تلك الأخطاء والقصور في الطبعات القادمة إن شاء الله تعالى .

الدوحة : سبتمبر ١٩٩٦م

ويسرني أن أقدم الطبعة الثانية من الكتاب مزيدة ومنقحة ، متمنياً أن تكون هذه الطبعة محققة لبعض آراء واقتراحات الذين أعزهم وأحترمهم ، ومستوفية لبعض النواقص ونقاط الضعف العلمية واللغوية والمطبعية . مع محاولة الحفاظ على المكونات والمحتويات دون تغييرات جوهرية .

الدوحة : سبتمبر ١٩٩٩م

المؤلف

الرجوع لمحتويات الكتاب

الفصل الأول

خلفية عامة عن قطر والخليج

- خلفية تاريخية
- خلفية جغرافية
- خلفية اقتصادية

الرجوع لمحتويات الكتاب

الفصل الأول
خلفية عامة عن دول الخليج

أولاً : خلفية تاريخية :

إن دول الخليج التي نقصدها هنا هي الدول الخليجية العربية الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي الذي أعلن عن تأسيسه عام ١٩٨١ في مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة ، والذي يضم بالإضافة إليها (٥) دول أخرى وهي دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت .

وفي معظم الأحيان فإن المواضيع المطروحة تشمل جميع دول مجلس التعاون الخليجي ، من البحر إلى البحر ، ولكن في أحيان أخرى ، فإن التطرق للمواضيع يكون على الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية ، أي الدول الخليجية على الساحل الغربي من الخليج العربي بالإضافة إلى المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية ، وأحياناً أخرى ، يكون الموضوع متصلاً مباشرة بدولة معينة أو إقليم خليجي محدد .

وتلك الاختلافات المكانية الجغرافية في شمولية المواضيع لها ، ترجع إلى أسباب مكانية أو تاريخية أو جغرافية أو ديمغرافية أو غيرها تتطلب تجزيء الموضوع وتركيزه على نطاق محدود مقيد أو نطاق شامل غير محدد .

ونشير هنا إلى بعض الحقائق التاريخية بشكل مختصر عن دول مجلس التعاون أو أجزاء منها :

كانت منطقة الخليج العربي عند ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي عبارة عن منطقتين رئيسيتين معروفتين هما البحرين وعمان ، وقد دخلت المنطقة بأسرها الإسلام بقبول أمرائها ومن بينهم المنذر بن ساوي دعوة الرسول محمد ﷺ على يد العلاء الحضرمي في السنة الثامنة للهجرة . وقد ساهم أهل الخليج في نشر الإسلام في مناطق كثيرة من العالم الإسلامي ، وخاصة في شرق أفريقيا وبلاد الهند وغيرهما .

الرجوع لمحتويات الكتاب

أثناء حركة الكشوف الجغرافية في نهاية القرن الخامس عشر ، تعرضت إمارات الخليج العربي ومناطقه لأنواع مختلفة من الغزو والاحتلال وخاصة أن المنطقة كانت ذات موقع استراتيجي لحركة التجارة والنقل البري والبحري في العالم وأن المنطقة كانت مزدهرة كذلك بثروتها من اللؤلؤ .

والآثار البرتغالية وخاصة القلاع منتشرة في أجزاء كثيرة من الساحل العربي للخليج في عمان وخاصة مسقط وفي البحرين . وللهولنديين والأسبان وغيرهم في الفترة الأولى من حركة الكشوف الجغرافية محاولاتهم للسيطرة على الخليج العربي .

تمكنت بريطانيا من السيطرة نهائياً على الخليج العربي ، بعد تكوين شركة الهند الشرقية وبعد هزيمة الفرنسيين في مواقع كثيرة وخاصة في البحر المتوسط ، وهزيمة الدولة العثمانية التي امتدت نفوذها إلى أجزاء كبيرة وخاصة أطراف شبه الجزيرة العربية، وحتى قطر التي كانت تلتزم بعلاقات وطيدة مع العثمانيين حتى الحرب العالمية الأولى .

وأصبحت بريطانيا مسيطرة على الحركة البحرية في الخليج العربي ، وبدأت في عقد تحالفات وعقد معاهدات مع الأطراف المختلفة في الخليج ، ولا ننسى أنه في أحيان كثيرة ، كان استخدام القوة في السيطرة أمراً وارداً ، كما حدث في رأس الخيمة وسلطنة عمان وإمارات أخرى على الساحلين .

منذ بداية القرن التاسع عشر بدأت بريطانيا في عقد معاهدات الحماية مع شيوخ الإمارات العربية بدءاً بعمان في عام ١٨٠٠ ، الإمارات المتصالحة ١٨٢٠ ، وجددت في عام ١٨٩٢ والكويت ١٨٩٩ وقطر ١٩١٦ . واستطاعت بريطانيا من خلال هذه الاتفاقيات أن تحصل على الامتيازات وخاصة الاقتصادية والأمنية .

جوبه الوجود البريطاني في الخليج العربي ، وخاصة في الأزمات العالمية والإقليمية ، فأثناء الحرب العالمية الثانية واحتلال فلسطين العربية والعدوان الثلاثي على مصر وقبله الثورة المصرية في ١٩٥٢ ، قام المواطنون الخليجيون ضد الوجود

الرجوع لمحتويات الكتاب

البريطاني ومجابهته بالمظاهرات وباستخدام السلاح أحياناً . وقد نفي عدد من المناهضين للوجود البريطاني إلى مناطق بعيدة ولفترات زمنية ليست بالقصيرة .

بدأت الدول الخليجية بعد الحرب العالمية الأولى في التأسيس الحديث والاستقلال، فتكونت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢م بقيادة الملك عبد العزيز بن سعود ، وقد كانت من الدول الموقعة على تأسيس هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . أما الكويت فقد نالت استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٦١، وبعد عشر سنوات أي في عام ١٩٧١ استقلت كل من البحرين وقطر ودولة الإمارات وسلطنة عمان . وقد أصبحت هذه الدول أعضاء في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة دول عدم الانحياز .

محاولات قد جرت قبل إعلان الاستقلال في كل من البحرين وقطر ودولة الإمارات ، ومنذ ١٩٦٨ حينما أعلنت بريطانيا بقيادة حزب العمال برئيس وزرائها ادوارد هيث عن عزمها مغادرة الخليج ، جرت محاولات لتأسيس اتحاد تساعي يضم كل من إمارة البحرين ، إمارة قطر ، والإمارات السبع المكونة لدولة الإمارات العربية المتحدة الحالية وهي " أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، رأس الخيمة، عجمان ، أم القيوين والفجيرة " وجعلها دولة واحدة إلا أن المحاولات ، رغم انعقاد المؤتمرات المستمرة والمكثفة والتدخل السعودي الكويتي ، لم تحقق الاتحاد التساعي وفضلت كل من البحرين وقطر الاستقلال .

تحكم هذه الدول الست أسر حاكمة كان لمؤسسيها دور في تكوين الدول ، مثل الملك عبد العزيز آل سعود في المملكة العربية السعودية ، وأحمد بن سعيد في عمان الذي وحد العمانيين ضد الوجود الفارسي ، والشيخ جاسم بن محمد آل ثاني في قطر . وتحكم البحرين أسرة آل خليفة والكويت آل صباح وسلطنة عمان بأسرة البوسعيد ، وترأس دولة الإمارات أسرة آل نهيان وآل مكتوم من دبي والقاسمي في الشارقة ورأس الخيمة . وقد تطورت هذه الدول إدارياً وتنظيماً داخلياً ، ففي جميع الدول الخليجية على سبيل المثال تتواجد مجالس للشورى ، وعلى عكس الكويت التي تجرى فيها انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الأمة فإن بقية الدول يعين أعضاء المجالس فيها ، وقد

الرجوع لمحتويات الكتاب

خطت سلطنة عمان خطوة جديدة نحو انتخاب الأعضاء ، وتبعتها قطر في سن تشريعات بهذا الخصوص وخاصة باعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب للمجلس البلدي المركزي ، وفي نفس الوقت تعمل لجان على مستوى عال لاعداد الدستور الدائم للحكم في دولة قطر بناءً على تطلعات سمو الشيخ الأمير حمد بن خليفة آل ثاني .

ماتزال الحدود السياسية بين الدول الخليجية تثير القلاقل ، رغم الهدوء الظاهري بين هذه الدول ، ففي الفترة الأخيرة ظهرت على الساحة مشاكل حدودية بين قطر والسعودية ، الكويت والسعودية ، الإمارات وعمان ، الإمارات والسعودية ، قطر والبحرين . ولكن أخطر هذه المشاكل الحدودية هي احتلال ايران لجزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ ، ومحاولات العراق المتكررة بضم الكويت .

وعلى عكس تلك الصورة السلبية ، فإن اتفاقيات حدود قد وقعت بين الدول الخليجية مثل سلطنة عمان والسعودية ، والسعودية والإمارات ، وقطر والإمارات ، والبحرين والسعودية ، وقطر والسعودية ، عملت جميعها على ابعاد الأقطار والشعوب الشقيقة من حالات التوتر المتكررة سابقاً . وسوف تنظر محكمة العدل الدولية في الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين حول مجموعة جزر حوار المختلف حول ملكيتها بين الدولتين الشقيقتين .

الرجوع لمحتويات الكتاب

ثانياً : خلفية جغرافية :

تقع دول مجلس التعاون الخليجي في شبه الجزيرة العربية في الطرف الجنوبي الغربي من قارة آسيا ، وتحدها من الشمال العراق وبلاد الشام ومن الجنوب الجمهورية اليمنية وبحر العرب ومن الشرق الخليج العربي وايران ومن الغرب البحر الأحمر .

وقد اكتسبت دول الخليج منذ فجر التاريخ أهمية بسبب موقعها ، فقد كان بحر الخليج العربي رافداً لعمليات نقل التجارة العالمية بين الشرق والغرب . وجاءت أهمية أخرى وهي فترة الغوص حيث كان الخليج العربي مزدهراً بعمليات الغوص لاستخراج اللؤلؤ . وأخيراً ، فقد ازدادت أهمية الخليج باكتشاف النفط بشكل غزير في مناطق كثيرة منه وخاصة الساحل الشرقي .

ولا ننسى أهمية مجلس التعاون بسبب وقوع الديار المقدسة بها في الطرف الغربي من المملكة العربية السعودية ، حيث يتجه المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها نحوها .

تبلغ مساحة هذه الدول مجتمعة حوالي ٢٫٧ مليون كم٢ وتأتي المملكة العربية السعودية على رأس هذه الدول حيث تمثل مساحتها حوالي ٨٥٪ من إجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي، بينما أصغرها هي البحرين بمساحة تبلغ حوالي ٦٥٠كم٢ . ولكن بالإضافة إلى المساحة البرية هناك مساحات مائية بحرية لا تقل أهمية من المساحة الأرضية ، وخاصة في سلطنة عمان ودولة قطر ، ففي حالة قطر فإن المساحة المائية للدولة تبلغ أكثر من ضعف المساحة الأرضية حوالي ٢٥ ألف كم٢ مقابل ١١٫٤ ألف كم٢ ، حيث تنتشر الحقول البترولية والغازية بشكل كبير في هذه المساحات المغطاة بالماء فمعظم بترول الإمارات بحري ، ومستقبل قطر أيضاً في البحر لوجود حقل غاز الشمال الضخم على سبيل المثال .

يتميز سطح دول مجلس التعاون بالانخفاض بصفة عامة وخاصة كلما اتجهنا شرقاً - فالمرتفعات الحجازية وعسير في الغرب وجبال عمان في الجنوب الشرقي التي بها قمم تصل ارتفاعاتها إلى حوالي ٣٠٠٠ متراً . والسهول الشاسعة من الكويت شمالاً إلى

الرجوع لمحتويات الكتاب

دولة الإمارات جنوباً والسهول الساحلية الضيقة في الغرب على ساحل البحر الأحمر .

وتنتشر الأودية الجافة الدائمة في معظم دول مجلس التعاون ، والرطبة الموسمية في بعض المواقع من الجنوب الغربي من السعودية وسلطنة عمان . وتنتشر التلال الرملية وأكثرها في الربع الخالي وتكثر الأخوار والرؤوس الساحلية كما في الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية ومجموعة من الجزر التابعة لدول الخليج .

المناخ الصحراوي الجاف وشبه الجاف هو السائد في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث ترتفع درجات حرارة الصيف لتصل اقصاها إلى ٥٠°م في يوليو وارتفاع الرطوبة النسبية وخاصة على السواحل . ولكن متوسط الحرارة صيفاً يصل إلى حوالي ٣٧°م . ويطول فصل الصيف ليصل عدد شهوره إلى حوالي ٥ - ٦ شهور ، وتهب على مناطق من دول الخليج رياح محلية مثل الطوز والكوس .

أما الأمطار فإنها قليلة وخاصة في المناطق القريبة من الساحل في الخليج العربي ، ولكن لا يستبعد أن تكون هناك مواسم للسيول . فرغم أن متوسط كميات الأمطار في قطر حوالي ٧٠ مم إلا أنها تصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في فترات أخرى مثل عام ١٩٨٨ حيث المعدل كان ١٥٣مم . بينما ٣٠ مم عام ١٩٩٠ .

وحالة أجزاء من الخليج مثل مرتفعات عمان ومناطق عسير وجيزان أحسن من حيث الأمطار ودرجات الحرارة بسبب الارتفاع وهبوب الرياح الموسمية الصيفية .

يزداد النبات الطبيعي في المناطق الساحلية ويغيب في المناطق الوسطى ، وهناك نوعان من النبات الطبيعي: نباتات معمرة مثل العرفج والهرم والسدر والاثل والمنجروف ونباتات موسمية حولية مثل الاعشاب والحشائش الصغيرة كالحميض والخبيز والجراوة والرقرون والعاقول .

يبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون حوالي ٢٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٧ ، والجدول رقم ١/١ يبين أعداد السكان في دول الخليج . حيث يتبين أن عدد سكان المملكة العربية السعودية طبقاً لآخر تعداد وصل إلى حوالي ١٨ر٩٠٠ مليون نسمة ، وتتعادل كل من الإمارات بحوالي ٢ر٤ مليون نسمة وعمان ٢ر٢ مليون نسمة ،

الرجوع لمحتويات الكتاب

والكويت بحوالي ١ر٦ مليون نسمة الوحيدة التي شهدت انخفاضاً في عدد سكانها نتيجة للغزو العراقي وحرب الخليج الثانية ، وحوالي نصف مليون لكل من البحرين وقطر . وأن التعدادات السكانية الشاملة بدأت تجرى في دول المجلس بدءاً من البحرين في منتصف القرن الحالي تقريباً وآخرها في السعودية عام ١٩٩٢ وفي عمان سنة ١٩٩٣م كآخر دولة تجري فيها تعداد من الدول الست .

يلاحظ على سكان دول مجلس التعاون أن نسبة كبيرة منهم ليسوا مواطنين ، والمتوسط في ذلك بين ٤٠ - ٤٥٪ . ولكن النسبة ترتفع في كل من الإمارات تصل إلى حوالي ٨٠٪ والكويت وقطر لأكثر من ٧٠٪ وحوالي ٤٠٪ في كل من عمان والبحرين وحوالي ٣٠٪ في السعودية ، وفي آخر تعداد في السعودية سنة ١٩٩٢ كانت النتيجة كالآتي : المواطنون = ١٢ر٣٠٥ر٠٠٠ مليون / الوافدون = ٤ر٦٢٥ مليون / أي بنسبة ٣ر٢٧٪ ، ويصل عدد المواطنين اليوم (١٩٩٧) حوالي ١٦ مليون نسمة ويزدادون بحوالي ٥٠٠ ألف نسمة سنوياً كزيادة طبيعية .

ومصادر هؤلاء الوافدين الدول العربية وخاصة مصر وبلاد الشام والسودان. والدول الآسيوية وخاصة دول شبه القارة الهندية ، فالباكستانيون يصل عددهم إلى حوالي مليون نسمة ، والهنود حوالي مليونين بالإضافة إلى المهاجرين الجدد من دول جنوب شرق آسيا وخاصة الفلبين وتايلند . ونتيجة لهذا الوجود الأجنبي فإن عدد الذكور بالنسبة للإناث يساوي ١:٢ أو أكثر .

لقد تطور عدد السكان في الخليج بشكل كبير جداً ، وتضاعف مرات عديدة فقد كان عدد سكان الخليج سنة ١٩٧٠ حوالي ٧ر٧ مليون نسمة والمواطنون منهم ٨٣٪ أي أن سكان الخليج قد تضاعفوا أكثر من ثلاث مرات خلال ٢٧ سنة من ١٩٧٠ - ١٩٩٧م . ففي قطر على سبيل المثال ، فإن العدد ارتفع من ١١٠ آلاف عام ١٩٧٠ إلى ٣٧٠ ألف عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٥٥٩ عام ١٩٩٣ ، وتعد الإمارات أكثرها في هذا الأمر حوالي عشرة أضعاف .

وتسجل الزيادة السنوية في دول الخليج على أنها الأكبر في العالم نتيجة لعامل الهجرة ، وترتفع المعدلات السنوية للزيادة الطبيعية بسبب ارتفاع معدلات المواليد

الرجوع لمحتويات الكتاب

وانخفاض حاد جداً في معدلات الوفيات بسبب التطور الصحي والخدمي في المجتمعات الخليجية نتيجة للازدهار الاقتصادي . فعلى سبيل المثال فإن معدل المواليد في الكويت يصل إلى ٢٨٪ ومعدل الوفيات هو ٢٪ لعام ١٩٩٠ ، ومعدلات وفيات الرضع متدنية جداً حيث تصل إلى ٢٢٪ في الإمارات ، ٥٨ في السعودية .

تتسم الكثافة العامة للسكان في الدول الخليجية بالصغر وهي حوالي ٩ أشخاص في الكيلو متر المرابع الواحد بصورة عامة . وعلى نطاق الدول فإن البحرين أكثرها كثافة سكانية حيث تصل إلى حوالي ٨٠٠ نسمة / كم٢ وتنخفض جداً في السعودية وعمان لحوالي ٨ نسمة/كم وتتوسط في الدول الثلاث الأخرى .

ولكن الكثافة السكانية الفسيولوجية ترتفع كثيراً في دول الخليج لمحدودية المستوطنات والأنشطة الاقتصادية ، ففي قطر على سبيل المثال فإن الكثافة العامة هي ٤٩ شخصاً في الكم٢ ، بينما هي في الدوحة العاصمة تصل إلى حوالي ٢٠٠٠ نسمة/ كم٢ .

إنه ونتيجة لضعف المجال الزراعي في معظم مناطق الخليج ، وضيق الأرض في معظم تلك الدول وللازدهار الاقتصادي الذي تعيشه الدول الخليجية فإن نسبة التحضر قد ارتفعت كثيراً في الخليج فتصل إلى أكثر من ٧٥٪ بصفة عامة ، ولكنها مرتفعة لأكثر من ٩٥٪ في قطر والكويت وتتدنى في السعودية وعمان لأسباب جغرافية .

لذا ، فقد تكونت في دول الخليج مدن عملاقة تحوي نسباً عالية من سكان الدول الخليجية . فعلى سبيل المثال فإن مدينة الدوحة الكبرى والكويت الكبرى يمثل سكانها أكثر من ٨٠٪ ولذلك تسمى هذه الدول بأنها المدينة الدولة أو الدولة المدينة .

وفي صحراء العرب ازدهرت مدن كبيرة مثل الرياض التي تعتبر أكبر مدن الخليج ويصل سكانها إلى حوالي ثلاثة ملايين نسمة ، بالإضافة إلى الدمام الكبرى في المنطقة الشرقية وجدة على الساحل الغربي ، ومدن أبو ظبي ودبي ومسقط وما جاورها والمنامة- المحرق ، أصبحت تلك مدناً ذات خدمات عالمية لها وظائف مختلفة متنوعة إدارية ، تجارية ، ثقافية ...

الرجوع لمحتويات الكتاب

ونتيجة لدخول دول الخليج المجال الصناعي ، فإن مدناً صناعية قد نشأت فيها وبدأت تلعب أدواراً مهمة مثل : مسيعيد ، الشعيبة ، الجبيل ، جبل علي ، ينبع ، الرويس ، رأس لفان والأحمدي وغيرها .

بدأت نسبة الأمية في الانخفاض كثيراً وخاصة في الدول الصغيرة كالكويت والبحرين وقطر والإمارات ، حيث يتوفر التعليم وبالمجان لجميع المواطنين والمقيمين . فقد أصبحت نسبة المتعلمين على النحو الآتي في بعض الدول الخليجية : ٧٠٪ في الكويت ، ٥٠ في السعودية ، ٨٠٪ في البحرين ، وتأتي دول الخليج طبقاً لبيانات دولية في مقدمة الدول النامية والدول العربية في تطوير التعليم بها والصرف عليه . وتنتشر في دول الخليج العربية - الجامعات ذات التخصصات العلمية والأدبية المختلفة، تستقبل سنوياً عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات ، يبلغ عدد الجامعات حوالي ١٣ جامعة متكاملة .

وتتوفر في الخليج المرافق المختلفة من كهرباء ومياه واتصالات وعلاج وبشكل متطور وخاصة في المدن وما حولها وخاصة في الدول الخليجية الصغيرة والغنية . فعلى سبيل المثال فإن المياه النقية تصل إلى حوالي ١٠٠٪ من سكان قطر و ٥٣٪ من سكان عمان . والخدمات الصحية تصل إلى حوالي ١٠٠٪ من سكان الكويت وحوالي ٩٠٪ من سكان الإمارات .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول ١/١

بعض الخصائص الجغرافية الديمغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	العاصمة	المساحة ألف كم٢	عدد السكان ألف نسمة ١٩٨٥	١٩٩٣	١٩٩٧	الكثافة العامة/ كم٢	التعليم ٪	التحضر ٪
الإمارات	أبو ظبي	٨٣ر٦	١ر٣٩٠	٢ر٠٩٠	٢ر٣٧٧	٢٥	٧٠	٧٧
البحرين	المنامة	٧ر	٤٢٥ر	٥٣٨ر	٥٥٨ر	٧٦٩	٧٧	٨١
السعودية	الرياض	٢٢٤٠	١٢ر٧٥٩	١٧ر٤٣٦	١٨ر٩٠٠	٨	٦٢	٧٧
عمان	مسقط	٣٠٩ر٥	١ر٤٠٨	٢ر٠١٨	٢ر١٦٨	٧	٣٠	٤٠
قطر	الدوحة	١١ر٤	٣٥٧ر	٥٥٩ر	٥٥٠ر	٤٩	٧٦	٩٠
الكويت	الكويت	١٧ر٨	١ر٧٢٠	١ر٤٣٣	١ر٥٧٦	٨٠	٧٣	٩٥
المجموع والمتوسط		٢٦٦٣	١٨ر٠٥٩	٢٤ر٠٧٤	٢٦ر١٦٠	٩	٦٢	٧٧

المصدر :
- بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .
- د. نظام عبد الكريم الشافعي ، المدن الصناعية في الخليج العربي .
- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، الأمم المتحدة .

جدول ١/٢

تقديرات سكان البحرين والكويت وعمان من حيث الجنسية والجنس

الدولة	المواطنون		الوافدون		الذكور من السكان	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
البحرين	٣٣٨٧٤٤	٦٣	١٩٩٣٤١	٣٧	٣١٢٥٠٦	٥٨
الكويت	٦٢١٢٣٥	٤٣ر٤	٨١١٩٧٠	٥٦ر٦	٨١٧٢٥٤	٥٧
عمان	١٤٨٣٢٢٦	٧٣ر٥	٥٣٤٨٤٨	٢٦ر٥	غ ٠ م	غ ٠ م

المصدر : بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية اعتماداً على المصادر الرسمية للدول

الرجوع لمحتويات الكتاب

ثالثاً : خلفية اقتصادية :

لعبت منطقة الخليج في فترة الغوص دوراً في تزويد أسواق العالم بأنواع مميزة من اللؤلؤ ، وقد نشط أهل الخليج قبل فترة البترول في ممارسة نشاط الغوص ، وازدهار هذا النشاط كان سبباً في توجه البرتغاليين وغيرهم نحو الخليج ، فلعدة قرون كان الغوص نشاطاً ذا أهمية قصوى في مناطق الخليج وسواحله المختلفة .

تظهر التقديرات أن عدد الذين عملوا بنشاط الغوص في عام ١٩٠٧ حوالي ٧٤ ألف بحار على حوالي ٤٥٠٠ سفينة موزعة على الكويت والإمارات والبحرين وقطر وغيرها طبقاً لتقديرات لوريمر .

وفي قطر تعددت مواقع الغوص من الزبارة غرباً إلى الوكرة على الشاحل الشرقي ، وأن مجموع سفن الغوص في قطر بلغ حوالي ٨١٧ سفينة ، تأتي الدوحة في المقدمة بعدد ٣٥٠ سفينة ومن ثم كل من الوكرة والخور بعدد ١٥٠ و ٨٠ سفينة لكل على التوالي ، وأن مجموع البحارة على هذه السفن القطرية بلغ ١٢٨٩٠ بحاراً .

موسم الغوص الرئيسي والذي يسمى " الغوص الكبير " ويكون في الصيف ويستمر لمدة قد تصل لأربعة أشهر من يونيو - أكتوبر . يستعد لهذه الرحلة البحارة والتجار والأهلين ، لأن الغوص كان المصدر الرئيسي للموارد المالية للمجتمع والأفراد . وقد أدى نشاط الغوص إلى الوصول إلى نظم حياتية خاصة ، وتنظيم العملية الممارسية أثناء الرحلة وبعدها وحتى قبلها من توزيع الأدوار وعملية توزيع نتاج الغوص . وقد تأثرت كافة مناحي الحياة بهذا النشاط الرئيسي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وأدبياً وثقافياً . . وكانت الحياة تستمد روحها من الغوص رغم صعوبة المرحلة .

بدأ نشاط الغوص في التدهور مع العقد الثاني من القرن العشرين لأسباب منها : (أ) اكتشاف اللؤلؤ الصناعي الياباني (ب) الحرب العالمية الأولى (ج) الكساد الاقتصادي في عشرينات هذا القرن ، وأخيراً توجه المجتمع الخليجي نحو الكشف عن البترول .

أدى هذا التدهور إلى انخفاض عدد سفن الغوص وكذلك إلى انخفاض المردود المالي

الرجوع لمحتويات الكتاب

لنشاط الغوص . فعلى سبيل المثال فقد انخفض عدد السفن من ٩١٧ سفينة في عام ١٩٠٧ إلى ٥١٥ سفينة عام ١٩٢٦ثم إلى ٢٦٤ فقط وبحارة بلغ عددهم ٩٨٠٠ فقط عام ١٩٣٦ في البحرين ، ثم وفي عام ١٩٤٨ فقط ٨٣ سفينة و ٢٠٠٠ بحاراً تقريباً .

ومن ناحية أخرى ، فقد انخفضت ايرادات الغوص على أهل الخليج ، فمن حوالي ٣ر٣ مليون روبية عام ١٨٣٣ ، إلى ٢ر١ مليون عام ١٩٣٠ وإلى ٧ر مليون روبية عام ١٩٣٦ وذلك في البحرين حيث المركز الأساسي لتجارة اللؤلؤ في الخليج .

وأدى التدهور كذلك إلى نتيجة ثالثة وهي انتشار الفقر بين سكان الخليج وانتشار الأمراض المختلفة وتكرار فترات القحط والتي كانت تودي بحياة الآلاف من الخليجيين . وقد هاجر أعداد بل مجموعات من أهل الخليج إلى المناطق القريبة حيث الوضع الاقتصادي الأفضل مثل الهند وفارس والمنطقة الشرقية في السعودية . وفي هذه الفترة الصعبة في تاريخ الخليج العربي انخفض عدد سكان قطر من حوالي ٣٠ ألف نسمة ١٩٣٠ إلى ١٩٤٩ = ٣٠ ألف أيضاً .

مارس أهل قطر والخليج بالإضافة إلى مهنة الغوص النشاط التجاري لخدمة أهل المنطقة باستيراد المواد التي يحتاجون إليها من تموين غذائي ومواد بناء وأدوات وأخشاب . وكانت سفن التجار تجوب بحر الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب لفترات طويلة أو لرحلات تستغرق زمناً طويلاً بين ٤ - ٦ أشهر في الحالات العادية يصلون بسفنهم إلى مصادر البضائع ، فوصلت سفن أهل قطر والخليج التجارية إلى البصرة والفاو والمحمرة وبوشهر ولنجه ومسقط ، وإلى كراتشي وبومبي في القارة الهندية وإلى زنجبار وعدن وتنجانيقا على الساحل الشرقي لأفريقيا ، حتى وصلت سفنهم إلى أقصى الجزر الآسيوية في أندونيسيا والصين وغيرها .

وفي الداخل كان الخليجيون يمارسون المهن الخدمية الأخرى مثل البناء والحدادة والنجارة والتعليم وغيرها ، والنساء بطبيعة الحال كن يمارسن أدواراً مهمة في هذه الفترة وخاصة في صناعة الملابس وحياكتها وصناعات غذائية متنوعة .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وفي أشهر الشتاء حيث الأرض تخضر كان الناس ينتقلون إلى الداخل ويمارسون الرعي ، والاهتمام بمزارع النخيل وزراعة بعض المنتجات وجمع الحشائش الشتوية البرية وتحويلها إلى علف ، وخاصة في الواحات الكبيرة والروض حيث تتجمع الأمطار.

وقد استفاد أهل الخليج من أشجار النخيل من أوراقها وثمارها . فكان يتم تحويل الرطب إلى التمر والدبس ، والطعام إلى علف والسعف إلى مواد وأدوات وتغطية المنازل ومن الجذوع والسعف في تسقيف البيوت وغيرها .

هذا إلى جانب ممارسة صيد الأسماك ، فقد برع فيه الخليجيون وتوسع الصيادون في طرق الصيد ووسائله التقليدية حيث يعتبر السمك الغذاء الرئيسي لمعظم سكان الخليج وخاصة أهل السواحل .

اكتشاف البترول :

ما أن يذكر البترول إلا والخليج يذكر معه ، حيث تعتبر منطقة الخليج من أكثر مناطق العالم وأقاليمه في انتاج النفط وفي نسبة الاحتياطي العالمي منه . وبدأت الدلائل الحديثة تبين أن الاحتياطي من الغاز الطبيعي في الخليج سوف يكون كبيراً على المستوى العالمي . وقد تنبأ أحد العلماء الجيولوجيين (فويلر) منذ الحرب العالمية الثانية بهذا الوضع البترولي المهم لمنطقة الخليج بدلاً من منطقة البحر الكاريبي.

فتاريخياً ، فإن البحرين هي أول دول الخليج كشفاً للبترول وانتاجاً في عام ١٩٣٢ من حقل عوالي بوسط جزيرة البحرين ، وجاءت السعودية بعد البحرين في انتاج البترول في عام ١٩٣٨ من حقول المنطقة الشرقية ، الدمام ، البقيق ، الغوار والسفانية وأخرى غيرها وآخر الأنباء تقول بأن حقولاً قد اكتشفت في مناطق وسط المملكة العربية السعودية . وبدأ انتاج كل من قطر والكويت في سنة ١٩٤٩م و ١٩٤٦م على التوالي ، ففي قطر بدأ الانتاج من حقل دخان غرب شبه الجزيرة بعد اكتشافه لأول مرة سنة ١٩٤٠م . ومن أقدم الحقول النفطية في الكويت حقل البرقان .

فاليوم تعتبر المملكة العربية السعودية أول أكبر منتج للنفط طبقاً لإحصائية عام ١٩٩٤م ، بانتاج بلغ ٤٠٣ مليون طن وبنسبة ١٣٪ تقريباً من الانتاج العالمي ، وتأتي

الرجوع لمحتويات الكتاب

الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بانتاج ٣٩٣ مليون طن ، وتأتي روسيا في المرتبة الثالثة بانتاج حوالي ٣١١ مليون طن فقط .

بقية دول الخليج تشارك المملكة السعودية في انتاج يومي يبلغ حوالي ١٤ مليون برميل أو أكثر . والجدول رقم (١/٣) يبين كمية الانتاج السنوي والاحتياطي للدول الست ونسبة الانتاج عالمياً من البترول والغاز الطبيعي .

وتبلغ نسبة الاحتياطي لبترول الخليج حوالي ٤٦٪ وحوالي ١٤٪ من احتياطي الغاز الطبيعي المصاحب وغير المصاحب . ومن البترول تنتج دول الخليج حوالي ٢١٪ من بترول العالم ، وحوالي ٤٪ من الغاز الطبيعي العالمي .

تلك الاحتياطيات من البترول والغاز الطبيعي تعطي الفرصة للدول الخليجية باستمرارية الانتاج لفترات طويلة فعلى سبيل المثال فإن عمر الاحتياطي للكويت يبلغ حوالي ٢٠٠ سنة وحوالي ١٠٠ سنة لكل من السعودية والإمارات علماً بأن عمليات الكشف مازالت مستمرة . والأمل بالتالي كبير بارتفاع عمر الاحتياطي. ومن ناحية الغاز الطبيعي فإن عمره على سبيل المثال يصل في دولة قطر إلى أكثر من ٧٠٠ سنة مقارنة بانتاج الدولة في عام ١٩٩٠ . ومما يجب أن يذكر بشأن الاحتياطي الخليجي من البترول ، فإن الاحتياطي كان يقدر في عام ١٩٨٥ بحوالي ٣٠٥ مليار برميل ، ارتفع إلى حوالي ٤٥٧ مليار برميل في عام ١٩٨٩ وإلى حوالي ٤٦٨ مليار برميل في عام ١٩٩٢ ، وما تزال عمليات الكشف مستمرة ، وآخر هذه الاكتشافات حقل الشيبة في جنوب شرق السعودية بانتاج يفوق ٥٠٠ ألف برميل يومياً ، وحقول أخرى مكتشفة في الكويت وقطر وعمان .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول ١/٣

انتاج واحتياطي البترول والغاز الطبيعي في دول الخليج مع المقارنة بالعالم

الدولة	البترول				الغاز الطبيعي			
	الانتاج ١٩٩٤		الاحتياطي١٩٩٢		الانتاج ١٩٩٣		الاحتياطي١٩٩٤	
	مليون طن	٪	مليار برميل	٪	مليار متر مكعب	٪	مليار متر مكعب	٪
السعودية	٤٠٢ر٧	١٢ر٦	٢٦١ر٥	٢٥ر٧	٣٥ر٩	١ر٧	٥١٣٤	٣ر٥
الإمارات	١٠٨	٣ر٤	٩٨	٩ر٦	٢٢ر٩	١ر١	٥٧٧٨	٣ر٩
الكويت	١٠٢ر٥	٣ر٢	٩٦ر٥	٩ر٦	٤ر٥	٢ر	١٤٩٨	١
عمان	٤٠ر٥	١ر٣	٤ر٧	٥ر	٣ر٧	٢ر	٦٠٠	٤ر
قطر	٢١ر٦	٧ر	٣ر٨	٤ر	١٣ر٥	٦ر	٧٠٧٠	٤ر٨
البحرين	٢	٠٦ر	–	–	٦ر٦	٣ر	١٥٩	١ر
العالم	٣٢٠٢ر٥	١٠٠	١٠١٥ر٦	١٠٠	٢١٥٨ر٣	١٠٠	١٤٨٢٢٣	١٠٠
دول الخليج	٦٧٧ر٣	٢١ر٢	٤٦٨	٤٦	٨٧ر١	٤	٢٠٢٣٩	١٣ر٧

المصدر : Petroleum Economist, 1994,1995, London

الرجوع لمحتويات الكتاب

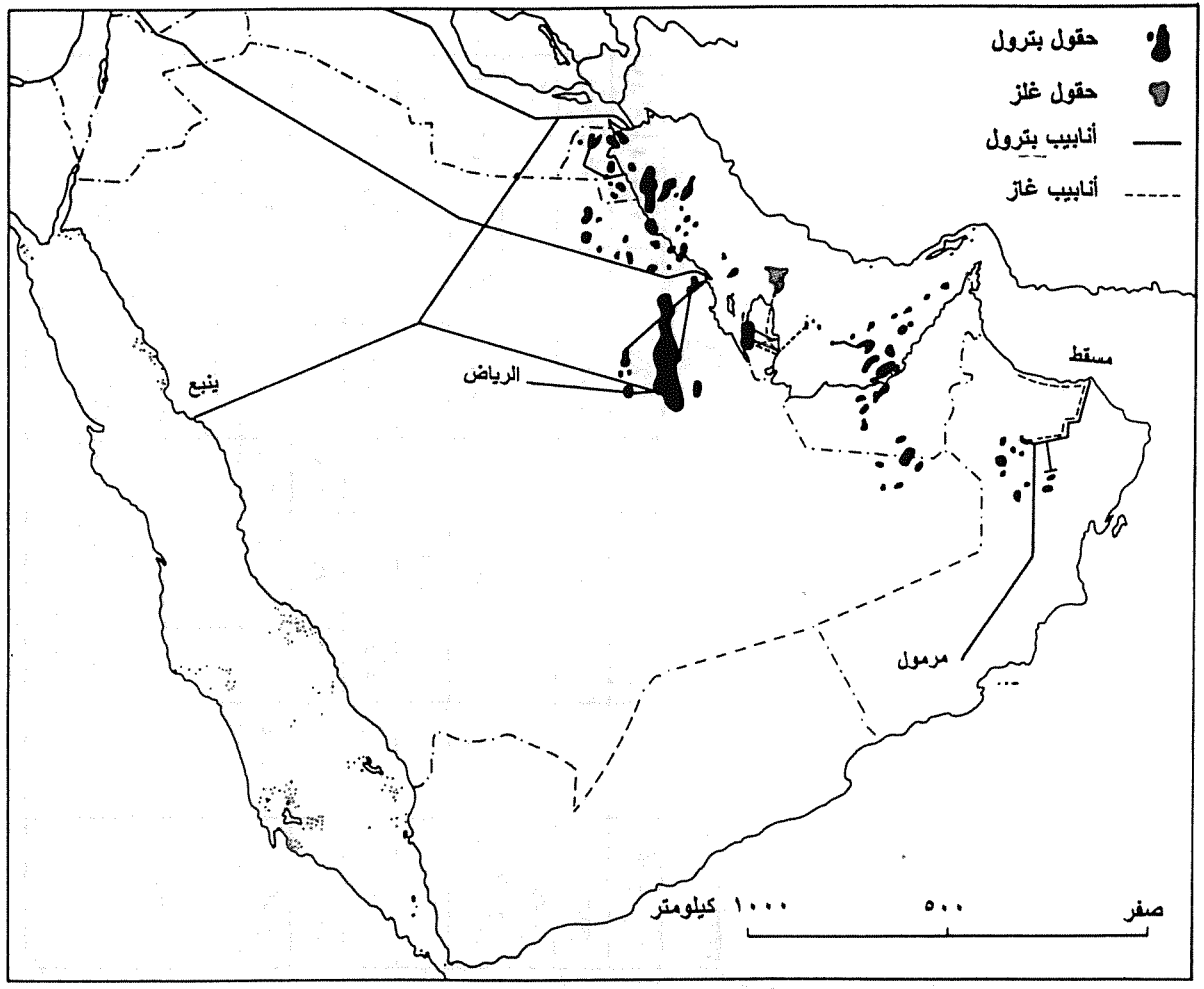

شكل (١/١) مناطق إنتاج البترول والغاز وخطوط الأنابيب في دول مجلس التعاون الخليجي

الرجوع لمحتويات الكتاب

وقد تأخر انتاج البترول في الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان إلى ستينيات هذا القرن ، ففي الإمارات بدأ أول انتاج تقريباً من إمارة أبو ظبي من حقل مربان في عام ١٩٦٣ ، وبدأت حقول أخرى في إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة في الانتاج . أما في سلطنة عمان فقد أنتج النفط لأول مرة في عام ١٩٦٧ من حقل ناطح البري .

ويصدر معظم البترول الخليجي حيث الاستهلاك المحلي يقدر بأقل من ١٠٪ من القدرة الانتاجية . ويصدر عبر موانىء مختلفة : من ميناء رأس تنورة ، وينبع في السعودية وميناء الأحمدي وأبو عبد الله في الكويت ومسيعيد وحالول في قطر ومن ميناء الفحل في عمان وجزيرة داس في أبو ظبي .

وكذلك عبر خطوط أنابيب من السعودية إلى سوريا ولبنان المعروفة بخط التابلاين ولكن العمل به متوقف . الشكل رقم (١/١) يبين حقول النفط وموانئه .

والتصدير بهذه الصورة يعتبر من أبرز صور الأهمية للبترول الخليجي عالمياً . ونضيف إلى تلك النقطة مسألة أخرى وهي تميز البترول الخليجي بانخفاض التكلفة الانتاجية مقارنة مع جهات أخرى وخاصة الغرب . ومن أسباب ذلك الانخفاض : كثرة الانتاج ، سهولة الاستخراج لسهولة الأرض أو ضحالة أعماق المياه ، وانخفاض الضرائب أو عدمه وأيضاً رخص الأيدي العاملة مقارنة بجهات انتاجية أخرى في العالم كأوربا وأمريكا .

تطور انتاج النفط والغاز في دولة قطر :

تبدأ قصة البترول في قطر عندما وقع حاكم قطر الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني في١٧/٥/١٩٣٥م اتفاقية التنقيب عن البترول مع شركة النفط الإنجليزية الايرانية المحدودة .

بدأت عمليات الحفر في عام ١٩٣٨م وفي عام ١٩٤٠ اكتشف البترول في حقل دخان من بئر دخان (١) في شهر يناير من ذلك العام ، بعمق يصل إلى ٥٦٨٥ قدماً وكان معدل انتاجه اليومي حوالي ٥٠٠٠ برميل . توقفت عمليات التنقيب بسبب

الرجوع لمحتويات الكتاب

الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٢ ، وعادت العمليات في عام ١٩٤٦ ، وفي عام ١٩٤٩ ابحرت من ميناء مسيعيد الباخرة بريزيدانت لتحمل أول شحنة من النفط القطري للأسواق العالمية .

في عام ١٩٥٢ وفي التاسع والعشرين من شهر نوفمبر أبرمت اتفاقية بين حكومة قطر ممثلة بحاكمها الشيخ علي بن عبد الله ال ثاني وشركة شل للتنقيب عن النفط في المياه القطرية . وقد استطاعت الشركة الانتاج في عام ١٩٦٤ بكمية قد وصلت إلى حوالي ١ر٢ مليون طن من الحقول البحرية : أبو الحنين والعد الشرقي وميدان محزم في المياه المغمورة الواقعة على بعد ٧٠ - ٨٠ كم شرق الدوحة .

في عام ١٩٦٩ تم الاتفاق بين قطر وإمارة أبو ظبي بتحديد ملكية الجزر بينهما وتسوية الحدود ، وبموجب هذه الاتفاقية فإن حقل البندق النفطي الذي تبلغ مساحته حوالي ٢٠كم٢ تقسم عوائده مناصفة بينهما على أن تتولى شركة أدما الظبوية إدارته لأسباب فنية ، وقد كان الانتاج اليومي في عام ٧٦ حوالي ٣٠ ألف برميل يومياً ، انخفض بعد ذلك منذ ١٩٨٠ ، ورجع كما كان في هذه الأيام .

في عام ١٩٧١ اكتشف عن طريق شركة ونترشل الهولندية حقل غاز الشمال ولكن لم تعرف إمكانياته إلا في مراحل تالية عبر المؤسسة العامة القطرية للبترول . ويعرف الحقل بأنه من أكبر الحقول الغازية المفردة في العالم بمساحة تبلغ حوالي ٦٠٠٠ كم٢ أي نصف مساحة شبه الجزيرة وبمخزون غازي يقدر بأكثر من ٤٥٠ تريليون قدم مكعب . ويقع هذا الحقل في المياه القطرية في الشمال الشرقي من شبه الجزيرة ويمتد ليصل بعض أطرافه إلى الأرض القطرية في الشمال .

في ١٩٧٧/٢/٩ أممت دولة قطر جميع عمليات الكشف وانتاج البترول وآلت تلك العمليات والحقوق من الشركات العاملة في البلاد إلى الدولة . وهما : شركة نفط قطر وشركة شل قطر ، وأصبحت المؤسسة العامة القطرية للبترول الجهة الرسمية للنشاط البترولي ويذكر أن المؤسسة أسست عام ١٩٧٤ برأس مال خمسة مليارات ريال قطري ، وتمتلك الآن مجموعة من المصانع ومساهمة في مجموعة شركات عربية تعمل في مجال البترول .

الرجوع لمحتويات الكتاب

الفترة الحالية : اكتشاف بعض الحقول البحرية التي تحوي البترول ومن بينها اعلان الشركة الفرنسية إلف عن بداية انتاجها في عام ١٩٩٤ بحوالي ٢٠ ألف برميل يومياً وذلك في المنطقة البحرية رقم (٦) باحتياطي يقدر بحوالي ٨٠ مليون برميل ، من حقل الخليج . وتعمل عدة شركات عالمية في قطر في الفترة الحالية ، منها على سبيل المثال ميرسك الدانمركية وآركو المشتركة وأوكسيدنتال الأمريكية . ومن بين الاكتشافات النفطية الجديدة : انتاج حقل الشاهين بمعدل يومي بحوالي ٣٠ ألف برميل وحقل الريان البحري بمعدل ٣٠ ألف برميل يومياً ، ومما يجدر ذكره أن خطة قطر أن تزيد من احتياطيها وأن يبلغ انتاجها اليومي من النفط بحلول عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٧٠٠٠ ألف برميل ، انظر الشكل (١/٢) .

وقد عملت قطر ومنذ منتصف الثمانينيات على استغلال أمثل لحقل غاز الشمال عبر ثلاث مراحل : الأولى كانت بخصوص انتاج الغاز للاستهلاك المحلي بانتاج حوالي ٨٠٠ ألف قدم مكعب من الغاز و ١٥٠ ألف برميل من المكثفات للحاجة المتزايدة من الغاز في توليد الطاقة وتطوير الصناعات القائمة على الغاز والمكثفات . أما المرحلة الثانية فكانت بانشاء مصانع التسجيل الكبرى (شركة قطر غاز) و (شركة رأس غاز) في تسجيل ما يقارب من ٢٠ مليون طن سنوياً لتصديره إلى دول العالم وخاصة اليابان وكوريا والهند وأوربا . أما المرحلة الثالثة لمشاريع غاز الشمال فهي بخصوص تزويد دول الجوار بحاجتها من الغاز الطبيعي عن طريق مد أنابيب تحت سطح البحر لايصال الغاز إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والهند وباكستان وغيرها ، وتزويد الكويت في مراحل لاحقة .

وقد انجزت قطر انجازات يشيد بها أهل الاستثمار والاقتصاد والسياسة في عملياتها لتطوير هذا الحقل الضخم الذي يكفي احتياطيه لمدة لا تقل عن ٢٠٠ عام وبانتاج يصل إلى ٣٠ مليون طن سنوياً .

الرجوع لمحتويات الكتاب

الآثار المباشرة لاكتشاف النفط في الخليج العربي :

١- أصبح النشاط البترولي الجديد في الخليج العربي مجالاً لعمل المواطنين . والجدول رقم (١/٤) يبين عدد العاملين في شركات النفط في كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر في عام ١٩٤٩ وعدد المواطنين منهم . حيث وصل عدد الوظائف المتاحة حوالي ٤٣ ألفاً ، ٢٣ ألفاً يحتلها الخليجيون .

٢- أصبح البترول مصدراً جوهرياً للتنمية الشاملة في دول الخليج ، فقد أدى انتاجه إلى زيادة ايرادات الدول بشكل كبير جداً . فبناء الإنسان والاقتصاد كان هدف هذه التنمية ، فتطورت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للأحسن . فصرفت دول الخليج مبالغ كبيرة لتنمية تلك الأنشطة الخدمية والأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية ، حتى أصبحت دول الخليج في فترة قصيرة من أفضل الدول في الخدمات من طرق وكهرباء وصحة وتعليم ومواني . ولكن تأثرت تلك التنمية وخططها بالتذبذب في ايرادات النفط بسبب تدني الأسعار وانخفاض الانتاج كنتيجة .

والعامل الأول شديد الاتصال والعلاقة بالعامل الثاني فبزيادة الاسعار تزداد كميات الانتاج كما حدث في النصف الثاني من سبعينيات هذا القرن عندما وصل سعر البرميل الواحد إلى حوالي ٤٠ دولاراً في عام ١٩٨٠ فازدادت كميات البترول المنتجة في السعودية مثلاً وصل الانتاج إلى أكثر من ١٢ مليون برميل يومياً وفي قطر إلى حوالي ٦٠٠ ألف برميل يومياً .

الرجوع لمحتويات الكتاب

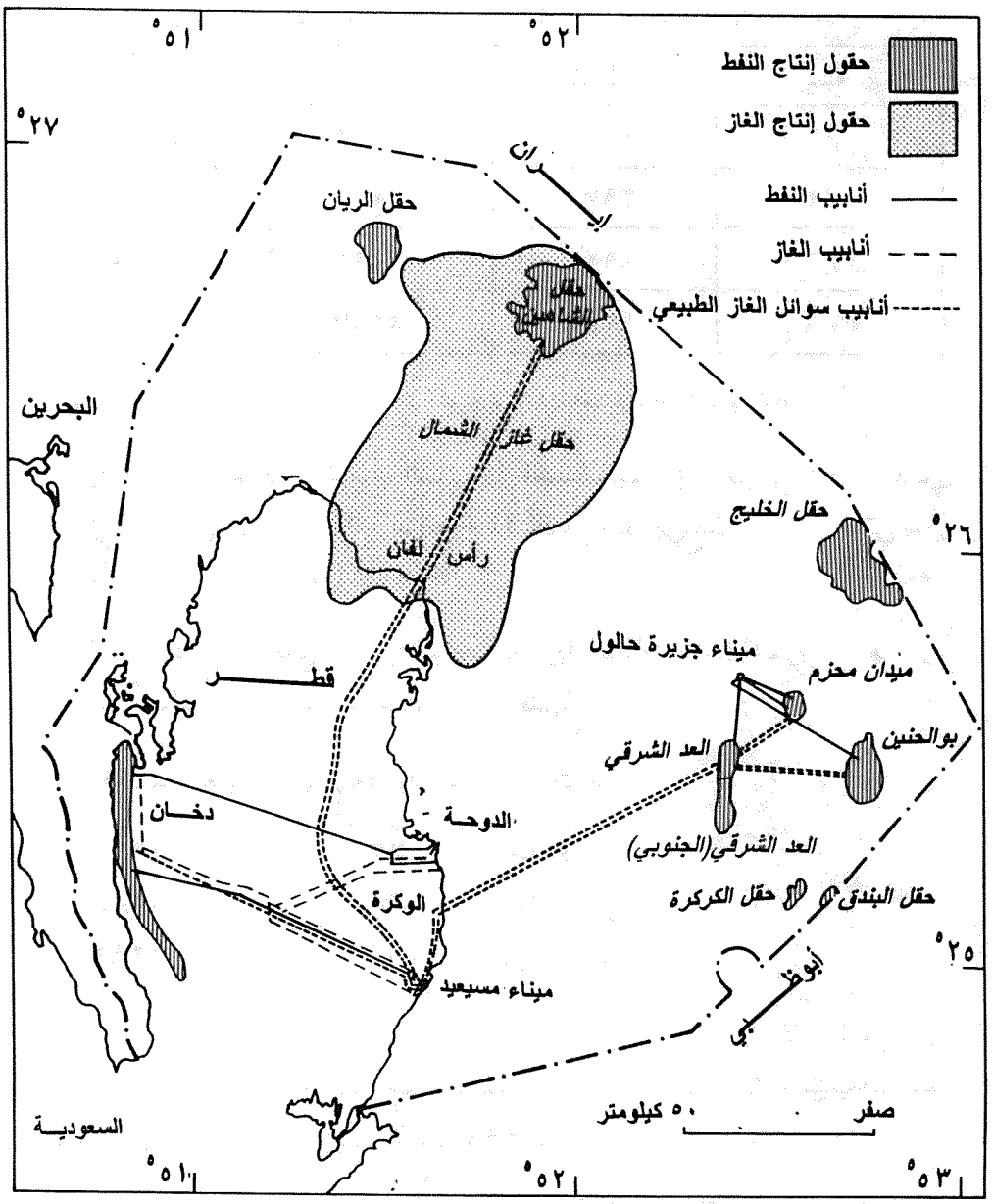

شكل (١/٢) مناطق إنتاج البترول والغاز وخطوط الأنابيب في دولة قطر

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول ١/٤

فرص العمل التي اتاحها النشاط البترولي عام ١٩٤٩

الدولة	الاجمالي	المواطنون	النسبة
السعودية	٢٠٢٢٨	١٢٢٢٦	٪٦٠
الكويت	١٢٧٠٥	٣٩٧١	٪٣١
البحرين	٧٥٢٣	٤٦٢٠	٪٦١
قطر	٢٦٦٧	١٧٥٥	٪٦٦

المصدر : د. باقر النجار ، مجلة دراسات الخليج ع/٤٨ ، اكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٨٧ .

وانخفض الانتاج في النصف الثاني من الثمانينيات إلى حوالي ٣ - ٤ مليون برميل يومياً في السعودية وإلى حوالي ٢٥٠ ألف برميل في قطر . عندما تدنى سعر البترول إلى أقل من ٨ دولارات .

٣- حققت دول الخليج من جراء بيعها للبترول ايرادات مالية كبيرة جعلتها دولاً ذات قدرة مالية وتغيرت صورة الحياة بها ولمواطنيها .

وهذا بيان بعائدات البترول للدول الست لسنوات مختارة :

١٩٨٠ = ١٧٥ مليار دولار

١٩٨٥ = ٨٠ مليار دولار

١٩٨٩ - ١٩٩٠ = ١٠٠ مليار دولار

الفوائض حتى منتصف الثمانينيات بلغت حوالي ٣٠٠ مليار دولار لجميع الدول وعلى رأسها السعودية . وقد انخفضت هذه العائدات في التسعينيات بسبب انخفاض أسعار البترول إلى ٧٠ مليار دولار سنة ١٩٩٨م .

وفي حالة قطر فإن الدخل من البترول قد بدأ بحوالي ٤ر مليون جنيه استرليني عام ١٩٥٠ و٥١ مليون جنيه ١٩٧٠ ، ومن ثم كان التطور الآتي :

١٩٧٥ = ١ر٩ مليار دولار ، ١٩٨٠ = ٤ر٩ مليار دولار

الرجوع لمحتويات الكتاب

١٩٨٥ = ٢٫٥ مليار دولار ، ١٩٩٠ = ٣٫٢ آلاف دولار .

٤- أصبحت دخول الأفراد في المجتمعات الخليجية من اعلاها في العالم وتأتي دائماً دول الكويت وقطر والإمارات ضمن أكبر الدول دخلاً في نصيب الفرد . مع العلم أن هذه الدخول تتأثر بأسعار البترول المصدر الأساسي للدخل في الدول .

فقد وصل دخل الفرد في الإمارات إلى حوالي ٣٠٠٠٠ دولار ، وفي قطر إلى حوالي ٢٦٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٠ ، إلا أن هذه الدخول قد انخفضت في الفترات اللاحقة ، ولكنها ماتزال مرتفعة . والجدول رقم (١/٥) يبين نصيب الفرد من الدخل للدول الخليجية لسنوات مختارة .

جدول ١/٥

نصيب الفرد من الدخل في دول الخليج

الدولة	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٨٨	١٩٩٣
الإمارات	٣٢٢٠.	٢٣٧٧٠.	١٥٧٧٠.	٢١٤٣٠.
البحرين	٦٧٠.	٩٢٨٠.	٦٣٤٠.	٨٠٣٠.
السعودية	٥٥٠.	١٦٠٠٠.	٦٢٠٠.	٧٩٠٠.
عمان	٥٣٠.	٦٠٩٠.	٥٠٠٠.	٤٨٥٠.
قطر	٢٥٣٠.	٢١٨٨٠.	٩٩٣٠.	١٥٠٣٠.
الكويت	٤٠٩٠.	١٩٨٧٠.	١٣٤٠٠.	١٩٣٦٠.

* البيانات من مصادر الأمم المتحدة

ويظهر لنا من الجدول السابق أن الدخول متذبذبة ومتأثرة كثيراً بأسعار النفط وانتاجه . فالمتوسط في سنة ١٩٧٢ هو ١٥٠٠/٢٠٠٠ دولار للفرد بينما يرتفع كثيراً في سنة ١٩٨٢ إلى ١٥٠٠ دولار ، وينخفض مرة أخرى إلى (٩٠٠٠ - ١٠٠٠٠) دولار في عام ١٩٨٨م . وتختلف الدول في تأثرها نتيجة لما وصلت فيها القطاعات الانتاجية الأخرى غير النفطية ، وبصورة عامة ، فقد ارتفعت هذه الدخول في سنة ١٩٩٣ عندما ارتفعت أسعار البترول إلى حوالي ٢٣/٢٢ دولار للبرميل الواحد حيث نعتقد أن معدل دخل الفرد قد وصل في هذه السنة إلى حوالي ١٢ ألف دولار سنوياً ،

الرجوع لمحتويات الكتاب

يعني تحسناً قد حدث .

ولكن بالإضافة إلى تلك الآثار التي يمكن التأكيد عليها بأنها إيجابية ، فإن هناك مجموعة من الآثار السلبية الناتجة عن الثروة البترولية ويمكن اجمالها في النقاط الأربع الآتية :

١- تدهو الوضع الأمني بالخليج العربي ، فقد شهدت المنطقة على سبيل المثال حربين خلال الفترة الماضية : الحرب الإيرانية العراقية وحرب الخليج الثانية بسبب الغزو العراقي للكويت ، ومازالت التوترات قائمة .

٢- التغيرات الاجتماعية السلبية المؤثرة في قيم الأسرة والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد ، وبسبب وجود الوافدين وخاصة من غير العرب والمسلمين القريبين، وانتشار بعض الأمراض الاجتماعية في أدوار الأفراد .

٣- الآثار السلبية على البيئة الخليجية بحراً وبراً وجواً ، من انفجار الحقول أو تسرب النفط من الناقلات أو بسبب الحروب التي جرت ، من تدهور الحياة السمكية وتلوث الهواء وتلوث السواحل وغيرها .

٤- الاتكالية التي انتشرت بين المواطنين في كثير من الأمور الاجتماعية والاقتصادية والفنية والثقافية على الوافدين ، والمثال هو ما حدث في الكويت فيما بعد مرحلة التحرير والعودة إلى هذه الاتكالية رغم ما قيل أثناء الغزو العراقي .

وعلى كل ، فإننا نستطيع أن نجمل هموم النفط لأهل الخليج في الآتي : الهم الأقدم وهو انتهاء البترول ونضوبه ، وماذا بعده ؟ ، والهم الثاني هو أسعاره المتذبذبة بين الارتفاع والانخفاض ، وهم البدائل الذي يمكنه أن يجعل البترول سلعة وليس سلعة رئيسية مهمة ، وأخيراً هم التلوث وضريبة الكربون ، حيث يسحب هذا الهم لو طبق جزءاً كبيراً من عائدات النفط الخليجية .

القطاعات الانتاجية :

من الاستعراض السابق ، كأنه يتبين لنا أن النفط يعتبر في الحقيقة الثروة الأهم

الرجوع لمحتويات الكتاب

في تحريك اقتصاد المنطقة بل وإحياء المنطقة من جديد .

وقد تأثرت القطاعات الانتاجية المختلفة ايجابياً بالنفط ، فنشطت قطاعات اقتصادية لم تكن ذات مكان في الخليج العربي كالصناعة والخدمات على سبيل المثال . بل ما يزال التفكير المستقبلي لاقتصادي الدول المنطقة من خلال استغلاله أحسن استغلال ومحاولة تنويع مصادر الدخل وابقاء الدخل مرتفعاً .

جدول ١/٦

اجمالي الناتج المحلي حسب النشاط في دول مجلس التعاون الخليجي

للأعوام ٧٣ و ٨٣ و ١٩٩٣ (بملايين الدولارات)

النشاط	١٩٧٣		١٩٨٣		١٩٩٣	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الزراعة والصيد والغابات	٤٣٢٥	٢ر١	٣٢٤٤ر٨	١ر٧	٩٤٧٢	٤ر٧
المناجم والمحاجر والنفط	١٣٤٩٢ر٣	٦٣ر٨	٨٧٢٩٨	٤٦ر٦	٧٤٤٢٨	٣٦ر٥
الصناعات التحويلية	١٠٧٥	٥ر١	١١٨٤٤ر٤	٦ر٣	١٨١١٨	٨ر٩
الكهرباء والماء والغاز	١٧٣ر١	٨ر	٣٤٧ر٢	٢ر	١١٠٣	٥ر
البناء والتشييد	٩٩٤ر٦	٤ر٧	٢٠٩٨٦ر١	١١ر٢	١٦٢٠٤	٨
التجارة والمطاعم والفنادق	١١٠٦ر٧	٥ر٢	١٤٤٧٧ر٣	٧ر٧	١٦٣٦٧	٨
النقل والمواصلات والتخزين	٩٢٨ر٣	٤ر٤	٩٢٨٢ر١	٥	١١٩٩٦	٥ر٩
المال والتأمين والعقارات	١٠٢٤ر١	٤ر٨	١٣٨١٥ر٩	٧ر٤	١٤٨٩٥	٧ر٣
الخدمات الحكومية	٩٨٢ر٢	٤ر٦	٢٢٧٧١ر٣	١٢ر٢	٣٤٦٢٨	١٧
أخرى	٧٩٠ر٢	٣ر٧	٣٢٤٢ر٥	١ر٧	٤٧٥٠	٢ر٣
الناتج بسعر السوق	٢١١٥٧	١٠٠	١٨٧٣٤٦	١٠٠	٢٠٣٨٥٩	١٠٠

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (الملف الإحصائي ١٩٩٥).

ومن الجدول (١/٦) يمكن استخلاص الملاحظات الآتية في وصف قطاعات الناتج المحلي وتطوره خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧٣ - ١٩٩٣ :

الرجوع لمحتويات الكتاب

١- أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدول الخليجية قد ارتفعت بشكل كبير جداً خلال الفترة ، فمن حوالي ٢١ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى حوالي ١٨٧ مليار دولار في عام ١٩٨٣ وإلى حوالي ٢٠٤ مليار دولار عام ١٩٩٣ . وإلى حوالي ٢٤٥ مليار دولار سنة ١٩٩٧ . والقفزة الكبيرة هي بين سنتي ١٩٧٣ و ١٩٨٣ والسبب الجوهري يكمن في ارتفاع أسعار النفط لعدة أضعاف على الأقل ١٥ ضعفاً ، وقد صاحب ذلك الارتفاع ارتفاعاً كبيراً في كمية البترول المنتجة من جميع الدول الخليجية حيث أنه على سبيل المثال وصل الانتاج اليومي للمملكة العربية إلى حوالي ١٢ مليون برميل يومياً في بداية الثمانينيات وارتفع انتاج قطر لأقصى ما يمكن وهو ٦٠٠ ألف برميل يومياً تقريباً وذلك في ٧٥ - ١٩٧٦ .

ويعزى عدم ارتفاع اجمالي الناتج المحلي للفترة الثانية إلا بشكل بسيط أقل من ١٧ مليار أي بمعدل ١٪ سنوياً ، إلى تدني أسعار البترول وخاصة في منتصف الثمانينيات إلى حوالي ثمانية دولارات فقط ، وكذلك بسبب تورط المنطقة في حربين ضروستين أثرت بشكل واضح على اقتصاديات المنطقة بأسرها .

وعندما نعود إلى البيانات القطرية للناتج المحلي الاجمالي نجد بأن السعودية هي الأكبر من حيث الناتج المحلي بمبلغ يصل إلى حوالي ١٢٤ مليار دولار أي بنسبة ٦٠٪ من القيمة الاجمالية لجميع دول الخليج وتأتي بعدها الإمارات بقيمة ٣١ مليار أي بنسبة ١٥٪ وذلك في عام ١٩٩٣ .

٢- أن قطاع البترول (المناجم والمحاجر والنفط) الذي كان الأكبر من حيث القيمة الانتاجية حيث نجد أنه في عام ١٩٧٣ كانت نسبة القطاع حوالي ٦٤٪ ، نجد أن القطاع قد بدأ في الانخفاض إلى حوالي ٤٧٪ عام ١٩٨٣ وإلى ٣٧٪ فقط في عام ١٩٩٣ . ولكن رغم ذلك الانخفاض المستمر لهذا القطاع إلى أنه مازال متصدراً للقطاعات الانتاجية . ونرجع انخفاض نسبة هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي إلى انخفاض عوائد البترول من ناحية وإلى ظهور قطاعات لم تكن ذات أهمية في الماضي ، وهنا نذكر على سبيل المثال قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الحكومي وقطاع الزراعة ، حيث التوجهات الحكومية نحو تطوير وتنمية هذه القطاعات عبر خطط

الرجوع لمحتويات الكتاب

واضحة لتحقيق تنويع مصادر الدخل وتنويع النشاط الاقتصادي استعداداً لفترة ما بعد النفط .

وقطرياً ، نجد أن عمان هي ذات النسبة الأكبر في قطاع النفط حيث النسبة تصل إلى حوالي ٥٣٪ من اجمالي ناتجها المحلي ، في حين أن أصغرها هي دولة البحرين حيث يمثل هذا القطاع حوالي ٢٧٪ من اجمالي ناتجها المحلي لعام ١٩٩٣ . ونرجع الاختلاف بينهما إلى مدى وصول الدولتين إلى تنوع مصادر الدخل ، حيث ما تزال عمان وهي الأخيرة في انتاج النفط بين دول المجلس تعتمد على ايرادات النفط والتي تعتبر مهمة جداً لتواكب التطورات التي حدثت في منطقة الخليج وما تزال تسعى إلى رفع انتاجها النفطي لتلحق بالركب ، في حين أن البحرين ذات مخزون بترولي متواضع ، كان من نتيجته توجه الدولة منذ زمن إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وخاصة قطاع التمويل والسياحة والتصنيع والخدمات .

٣- أن القطاع الزراعي يمثل بصورة عامة أصغر القطاعات الانتاجية من اجمالي الناتج المحلي عبر الفترة كلها بالمقارنة مع القطاعات الانتاجية الرئيسية . فعلى سبيل المثال لم يمثل هذا القطاع إلا حوالي ٢٪ في عام ١٩٧٣ وانخفضت مساهمته إلى حوالي ٧ر١٪ عام ١٩٨٣ وإلى حوالي ٧ر٤٪ عام ١٩٩٣ والذي يعني أن تحسناً قد حدث لدور هذا القطاع .

ونعلل تلك التقلبات بالقول أن ضعف القطاع الزراعي ناتج بالدرجة الأولى لتلك الظروف الطبيعية لمنطقة الخليج بصورة أساسية ، وانشغال الناس عن الزراعة في مرحلة الطفرة البترولية حتى منتصف الثمانينيات ، وأما الارتفاع الذي حدث في الآونة الأخيرة فنرجعه إلى خطط التنمية الزراعية التي تبنتها معظم الدول الخليجية ذات الاستثمارات المالية الضخمة سواء في مجال الزراعة أو تربية الحيوان أو صيد الأسماك أو التصنيع الغذائي ، وخاصة في المملكة العربية السعودية وعمان والإمارات ، مما كان له أبلغ الأثر في أن يقوى هذا القطاع ويبدأ ممارسة دوره . فنجد على سبيل المثال أن قيمة الناتج الزراعي قد بلغت في عام ١٩٩٣ حوالي ٥ر٩ مليار دولار .

والقطاع الزراعي يمثل ناتجه في السعودية حوالي ٥٪ من اجمالي الناتج المحلي وفي

الرجوع لمحتويات الكتاب

عمان الدولة الثانية بنسبة ٣ر٢٪ تقريباً وذلك لسببين وهما ظروف هاتين الدولتين الطبيعية أفضل من بقية الدول ، بالإضافة إلى خطط وبرامج التنمية الزراعية فيهما . ونتيجة لمساهمة هذا القطاع الزراعي الفعالة ، فإن آخر التقارير تذكر أن المملكة قد حققت حوالي ٧٥٪ من الاكتفاء الذاتي في احتياجها الغذائي .

٤- الملاحظة الأخيرة حول قطاع الصناعات التحويلية ، هذا القطاع الذي بدأ يزدهر وينافس في نفس الوقت . حيث يعتبر أحد القطاعات التي نمت فيها قيمة الناتج المحلي دون توقف على عكس معظم القطاعات بل إنه القطاع الذي قلل من آثار انخفاض أسعار النفط وقلة الايرادات النفطية على بعض الدول ومن أبرزها دولة قطر التي تعد من الدول الرائدة في المنطقة في مجال التصنيع .

ومن خلال مقارنة الأرقام للسنوات ٧٣ و ٨٣ و ١٩٩٣ نجد أن القيمة قد تضاعفت حوالي ١١ مرة خلال العشر سنوات الأولى وحوالي ١٧ مرة للفترة كلها من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٣ ، وأن القطاع بدأ يرتفع في مساهمته من ٥٪ تقريباً في عام ١٩٧٣ إلى حوالي ٩٪ سنة ١٩٩٣م . وما تقدم هذا القطاع بهذه الصورة إلا بسبب السياسات التصنيعية للدول الخليجية لتنمية هذا القطاع المهم في عالم اليوم ، والذي تتوفر له في المنطقة الخليجية أكثر مقوماته وأهمها والتي تؤدي بالقطاع وانتاجه أن يكون منافساً . ومن المتوقع أن ترتفع مساهمة هذا القطاع وخاصة بعد اتمام تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ في جميع الدول الخليجية وعلى رأسها دولة قطر التي تأتي في المرتبة الثانية بعد البحرين من حيث أهمية القطاع في اجمالي الناتج المحلي .

وقد أهتمت الدول الخليجية بهذا القطاع لأسباب من بينها :

أ - تنويع مصادر الدخل للحكومات .

ب - تنويع القطاع الاقتصادي وتعدد أنشطته .

ج - استغلال أمثل للموارد وخاصة من البترول والغاز الطبيعي .

اجمالي الناتج المحلي في قطر :

نعرض لحالة قطر من حيث الناتج المحلي وقطاعات المختلفة ولكي نتعرف على

الرجوع لمحتويات الكتاب

التغيرات التي طرأت على مساهمة القطاعات المختلفة عبر فترة تصل إلى ٢٠ سنة من ١٩٧٥ - ١٩٩٥ . وفيما أظن بأن هذه الحالة تنطبق على جميع الدول الخليجية بشكل اجمالي . وهذه بعض الملاحظات على الجدول (١/٧) :

جدول ١/٧

اجمالي الناتج المحلي في قطر

(١٩٧٥ - ١٩٩٥)

القطاع / السنوات	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
قطاع النفط	٦٨٪	٦٧٪	٤٦٪	٣٣٫٦٪	٣٣٫٧٪
الصناعات التحويلية	٢٫٦٪	٣٫٣٪	٧٫٥٪	١٤٪	١٥٪
الخدمات الحكومية	٦٫٣٪	٩٫٧٪	٢٥٫٧٪	٢٩٪	٢٢٫٤٪
الزراعة	٧٫٪	٥٫٪	١٫٪	٨٫٪	٩٫٪
التجارة	٥٫١٪	٦٫١٪	٥٫٣٪	٦٫٣٪	٧٫٨٪
المال	٤٫٥٪	٦٪	٨٫٥٪	٩٫٥٪	١٠٫٩٪
البناء	٧٫٨٪	٦٪	٥٫٩٪	٦٫٨٪	٦٫٦٪
اجمالي الناتج مليون ريال قطري	٩٨٧٧	٢٩٠٧٢	٢٢٣٩٨	٢٦٨٦٥	٢٩٦٢٢

١- أن إجمالي الناتج المحلي في قطر قد كان ضعيفاً في بداية السبعينيات حيث بلغ في عام ١٩٧٥ حوالي ٩٫٩ مليار ريال قطري ، وقفز قفزات عالية ووصل إلى حوالي ٢٩٫١ مليار ريال في عام ١٩٨٠ نتيجة لزيادة أسعار البترول من حوالي ٣ دولارات تقريباً في عام ١٩٧٢ إلى حوالي ٣٨ دولاراً في عام ١٩٨٠ .

وأن اجمالي الناتج المحلي متأثر بأسعار النفط بصورة مستمرة ، فقد انخفض اجمالي الناتج المحلي إلى حوالي ٢٢٫٤ مليار في عام ١٩٨٥ عندما بدأت الأسعار في الانخفاض حتى وصلت في ١٩٨٦م إلى حوالي ٨ دولارات للبرميل الواحد . وما ورد الاجمالي في الارتفاع في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢٦٫٩ مليار بعد تحسن أوضاع

الرجوع لمحتويات الكتاب

السوق البترولية وكذلك مساهمة القطاعات الانتاجية الأخرى وخاصة الصناعة التحويلية . وبلغ في سنة ١٩٩٥ حوالي ٣٠ مليار ريال ، ولأول مرة يرتفع خلال ١٥ سنة . ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة ناتج الصناعة التحويلية بدرجة رئيسية .

٢- أن مساهمة قطاع النفط بلغت حوالي الثلثين من اجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٠ ، وانخفضت إلى حوالي الثلث بحلول عام ١٩٩٠ و ١٩٩٥ . وقد أسند اجمالي الناتج المحلي ورفعه وزيادة قيمته القطاعات الجديدة وخاصة الصناعات التحويلية والخدمات الحكومية وقطاع المال .

٣- إن مساهمة الصناعة خلال هذه الفترة (٢٠ سنة) بدأت في التطور بشكل كبير . فالقطاع الصناعي كما هو واضح في الجدول أكثر القطاعات نمواً وبشكل مستقر من حوالي ٣٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥ر٧ ٪ عام ١٩٨٥ وإلى ١٤٪ عام ١٩٩٠ وإلى حوالي ١٥٪ سنة ١٩٩٥م ، رغم تحسن أسعار النفط وارتفاع ناتج قطاعه .

٤- إن قطاع البناء ، وهو المرتبط بقوة بالمشاريع الحكومية بالدرجة الأولى ، قد تأثر تأثراً شديداً بدخول الحكومة من البترول . أو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية قد استكمل ، وأنه من جانب آخر ، يشهد قطاع المال والتأمين والاستثمار نمواً واضحاً حيث ارتفعت مساهمته من ٥ر٤٪ سنة ١٩٧٥ إلى حوالي ٧٪ في السنوات الأخيرة من التسعينيات . (انظر الشكل رقم (١/٣) .

الرجوع لمحتويات الكتاب

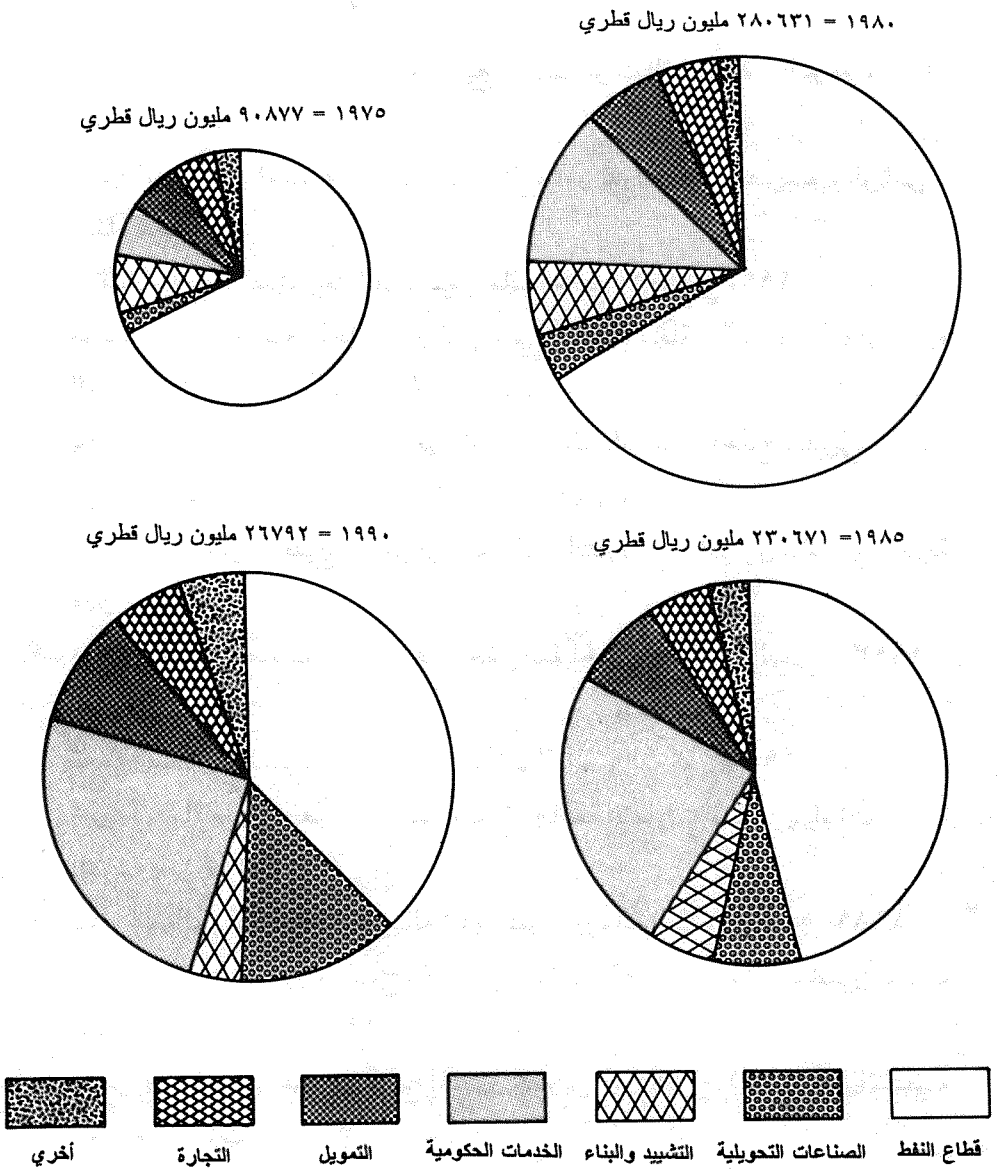

شكل (١/٣) القطاعات الإنتاجية في دولة قطر

الرجوع لمحتويات الكتاب

قائمة مراجع الفصل الأول :

- مجلة التعاون الصناعي ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، الدوحة ، أعداد مختلفة .
- مجلة التعاون ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، أعداد مختلفة .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي١٩٩٥ ، الدوحة .
- محمد رياض ، الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠ ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٦ ، أكتوبر ١٩٨٣ ، الكويت .
- باقر النجار ، سياسة التوظيف في الشركات النفطية بدول الخليج العربي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤٨ أكتوبر ١٩٨٦ .
- لوريمر ، ج ، دليل الخليج ، الجزءان الجغرافي والتاريخي ، الديوان الأميري ، دولة قطر .
- محمد متولي ومحمود أبو العلا ، جغرافية الخليج ، مكتبة الفلاح ، ١٩٩٣ ، الكويت .
- ناصر العثمان ، السواعد السمر ، منشورات الدانة ، الدوحة ، ١٩٨١ .
- تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، ندوة بجامعة الإمارات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ .
- نظام عبد الكريم الشافعي ، رسالة الماجستير ، ورسالة الدكتوراه ، ٨٥-١٩٨٩ .
- عبد العزيز المنصور وفتوح الخترش ، نشوء قطر وتطورها ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٧٧ .
- عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي (١٥١٦ - ١٩٢٢) دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- المؤسسة العامة القطرية للبترول ، تقرير المؤسسة للفترة ٨٧ - ٩٤ ، الدوحة ، ١٩٩٥ .
- مجلة البترولیوم ایکونومیست ، لندن ، أعداد مختلفة .

الرجوع لمحتويات الكتاب

- الجرائد الخليجية اليومية .
- دولة قطر ، المجموعات الإحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للاحصاء .
- أحمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب ، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع ، ١٩٩١ ، الدوحة .

الرجوع لمحتويات الكتاب

الفصل الثاني

مفهوم التنمية الصناعية

- ما هية التنمية الصناعية
- مدى نجاح عمليات التنمية في الدول النامية
- مفهوم التنمية الصناعية وتاريخها
- أهداف التنمية الصناعية

الرجوع لمحتويات الكتاب

الفصل الثاني

مفهوم التنمية الصناعية

التنمية تقابلها في اللغة الإنجليزية Development ، ولها مرادفات مثل التطوير والتقدم . . . وهذه كلها مصطلحات تعني التدخل البشري لتحقيقها وهي على عكس كلمة النمو التي كانت أكثر انتشاراً في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية والتي اعتمدت عليها مجموعة من النظريات مثل روسو في نظريته المشهورة مراحل النمو الاقتصادي . والفرق بين النمو والتنمية يمكن بيانه في النقاط الآتية :

١- أن التنمية مرتبطة بالعوامل الإنسانية ، وتحتاج إلى خطط بشرية التي تجعل العوامل الطبيعية أكثر عطاءً ، بينما النمو مرتبط بالجانب الطبيعي أكثر من الجانب البشري . فعلى الرغم من قلة الموارد الطبيعية في مجتمع ما إلا أن إنسانه يضع الخطط للوصول إليها من مصادر أخرى ، ويستغلها في تحقيق أهدافه .

٢- أن التنمية تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات ايجابية ، بينما النمو قد تكون أهدافه المحققة ايجابية أو سلبية . ولا يعني هذا القول أن التنمية دائماً تحقق الايجابيات ، ولكن هي التي يبذل فيها الإنسان جهوده لتحقيقها ، وتختلف نسبة النجاح من مجتمع لآخر . فكلما كانت الخطط علمية ومدروسة ومراعية لأسس واضحة ، فإن نجاحها أكبر .

٣- أن التنمية تهدف إلى النوع والكيف من النتائج ، بينما النمو يمكن أن يقال أنه يحقق عندما تزداد الكميات والأعداد ، فالهدف التربوي في التنمية هو تخريج مجموعات من الأفراد مؤهلين في مجالات متعددة وبمستويات متقدمة ، بينما الهدف التربوي في النمو هو زيادة عدد المتعلمين نوعاً ما عن الجهل والأمية ، وقد ينطبق القول كذلك على أن التنمية تهدف في الزراعة إلى تنويع الانتاج أو جعل الأرض أكثر انتاجية ، والنمو يهدف إلى الكم فقط .

ويجدر بنا ونحن في مقدمة الحديث عن التنمية ، أن نتحدث عن أسباب ظهور

الرجوع لمحتويات الكتاب

واستخدام مصطلح التنمية بدلاً من النمو وهي كالآتي :

١- التنافس بين الرأسمالية المستعمرة والاشتراكية الشيوعية على النفوذ في العالم الثالث ، فتدخل الاتحاد السوفيتي منذ نشأته في توتير الأجواء في العالم الثالث بتشجيع الثورات ضد المستعمرين ومواليهم .. قامت الدول الغربية باستخدام هذا المصطلح الذي ارتبط بخطط في ظاهرها تعني الاهتمام بإنسان الدول النامية ، والتنمية فيها وتخفيف حدة التوتر وعدم القبول بوجودهم . حتى التنافس بين القوة الجديدة الأمريكية مع القوة السابقة الرأسمالية بريطانيا ، كما حدث في منطقة الخليج .

٢- استقلال الدول بدعوة من هيئة الأمم المتحدة ، وحاجة هذه الدول إلى برامج تنموية للأخذ بيدها نحو التطور والازدهار الكمي والنوعي إدارياً وتربوياً واقتصادياً واجتماعياً . مع العلم أن النسبة الكبرى من دول العالم المعاصر تعد من الدول النامية فمن بين حوالي ١٨٠ دولة عضو في الأمم المتحدة ، تدخل فقط حوالي ٢٥٪ منها ضمن الدول المتقدمة بأحسن تقدير .

٣- كثرة المشاكل وتنوعها التي تعاني منها دول العالم الثالث وعدم تمكنها وقدرتها من التغلب عليها ، واستمرارية ضعفها وتخلفها وانكسارها و ... فكانت الحاجة إلى خطط تنموية للقضاء على الأمية وعلى الضعف الاقتصادي والضعف الإداري والاجتماعي ، من قبل منظمات عالمية ، لتخفيف المعاناة البشرية في هذه الدول حفاظاً على السلم العالمي وتحقيقه العدالة بين المجموعتين .

٤- قد يكون السبب هو الابقاء على هذه الدول كما كانت في فترة الاستعمار عاجزة ومعتمدة وتابعة للدول المتقدمة .. فجعلت التنمية وسيلة لاستمرارية العلاقة غير الطبيعية بين الكتلتين القوية والضعيفة .. وخاصة بتبني خطط تنموية مستوردة غير مناسبة لأوضاع الدول .. فتزيد ديونها الخارجية .. وصور عجزها ، وهذه هي نظرة أصحاب الفكر التآمري على الدول النامية .

ولكن ماذا تعني التنمية أو ما هو مفهوم كلمة التنمية ؟ على كل حال ، يختلف المفهوم من عالم إلى آخر ومن مصدر لآخر .. ولكن التعريف العام لها هي أنها : خطط

الرجوع لمحتويات الكتاب

بشرية في مجتمع ما تهدف إلى تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للمجتمع وأفراده على المستوى أو المنظور الحالي والمنظور المستقبلي ، في جميع المجالات الحياتية عن طريق استغلال أمثل لموارد المجتمع البشرية والطبيعية والقيمية ووضعها في صورتها المناسبة محققة أهداف المجتمع وجميع المنتمين إليه مهما كانت مواقع استيطانهم بصورة مستمرة ودائمة وفي جميع القطاعات ، أي أنها شاملة لجوانب الحياة المختلفة ، وأهم ما في الأمر أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت .. فالتنمية تهدف الإنسان وهذا الإنسان هو الذي يخطط لمستقبله وحاضره في المجال التعليمي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى النفسي والبيئي .

إذاً ، التنمية تهدف إلى كثير من الأمور لأجل الإنسان وخاصة في العالم الثالث وفي كافة مجالات الحياة . فتهدف على سبيل المثال رفع مستواه الاقتصادي بزيادة دخله بأن يجد فرصاً جديدة للعمل بصورة مستمرة والانتاج ، وابعاد المجتمعات عن البطالة بأنواعها المختلفة . ويؤدي هذا الأمر إلى تخفيف حدة الجريمة في المجتمع البشري ، كهدف اجتماعي سياسي أمني نفسي للفرد والمجتمع . والتنمية تهدف إلى التعرف على الإبداعات البشرية والأخذ بها ومشاركتها في الحياة لتحقيق الخير للجميع . واعطاء الجميع فرصة التعليم وتشجيع التفوق وتمكين هؤلاء من الابداع في كافة المجالات .

تهدف التنمية إلى أن يكون الفرد في المجتمع واعياً للأمور التي تجري من حوله .. ويساهم مساهمة فعالة نحو البناء دون عوائق سياسية ... فيكون مراقباً على الوضع السياسي حتى إن لم يكن أحد السياسيين ، تهدف التنمية إلى توازن النهضة بين القطاعات المختلفة وعلى جميع النطاقات والمناطق الجغرافية للدولة وعلى جميع المجموعات المنتسبة للمجتمع .

هذه كانت بعض الأهداف التي تحققها التنمية أو التي من المفترض أن تحققها وهي أهداف محلية ، ولكن هناك مجموعة من الأهداف الاستراتيجية للمجتمعات التي تأخذ بمبدأ التنمية الشاملة منها على سبيل المثال : المشاركة العالمية وعدم الانزواء ، تحقيق الاستقلال الحقيقي والاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد شبه الكلي على الآخرين .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وهذه الأهداف مجتمعة قد نراها محققة في مجموعة الدول المتقدمة التي أصبحت مثالاً يحتذى من قبل الدول النامية والتي تحاول أن تصبح في نفس مستواها من حيث القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعمرانية المدنية والخدمية والعلمية . .

والجدول رقم (٢/١) يبين بعض صور المقارنة بين الكتلتين في جوانب كثيرة :

حيث نجد أن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة يبلغ أكثر من سبعة عشر ألف دولار بينما هو في الدول النامية حوالي ٧٧٠ دولار للفرد بشكل متوسط .

وكان من نتيجة ذلك أن تدنت نسبة المتعلمين في الدول النامية بشكل كبير فالمتوسط هو ٦٤٪ بينما هو حوالي ١٠٠٪ في الدول المتقدمة . وعموماً ، فإن إلقاء نظرة على الجدول التالي يكفي للحكم ، لماذا الدول المتقدمة هي المثال للتنمية ؟ وأهمية تبني التنمية للوصول ؟ فالاختلاف في هذه الجوانب التي يمكن قياسها رقميا وإحصائيا كبير جداً بين الكتلتين المتقدمة والنامية . . فما السبيل إلى الرقي والتقدم وتحسن الظروف المعيشية للإنسان الذي يحق له في أي مكان كان أن يعيش حياة سعيدة ومعتبرة ؟

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٢/١)

مقارنة بين كتلة الدول النامية والمتقدمة

في بعض الأوجه (١٩٨٩ - ١٩٩٠)

وجه المقارنة	الدول المتقدمة	الدول النامية	العالم
اجمالي الناتج القومي (مليار دولار)	١٤٤٣٠	٢٧٨٠	١٧٢١٠
اجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	١٤٨٦٠	٢٧٠٠	١٧٥٦٠
عدد السكان (مليون نسمة)	١٢١٠	٤٠٧٠	٥٢٨٠
متوسط دخل الفرد (دولار)	١٧٠١٧	٧٧٠	٣٨٣٦
العاملون في الزراعة	٪١١	٪٦١	٪٤٩
العاملون في الصناعة	٪٢٧	٪١٣	٪١٦
معدل المواليد (في الألف)	١٥	٣٣	٣١
العمر المتوقع	٧٥	٦٣	٦٥
عدد السكان لكل طبيب	٤٦٠	٤٥٩٠	٣٧٨٠
نسبة المتعلمين	٪٩٩	٪٦٤	٪٧٥
نسبة التحضر	٪٧٣	٪٣٧	٪٤٥
نسبة المقيدين بالتعليم العالي	٪٣٧	٪٨	٪١٤
الانفاق العسكري / التعليم والصحة	٪٢٨	٪١٦٩	٪٤٢
العلميون والفنيون	٪٨١	٪٩	٪٢٢
نسبة الاعالة	٪٥٠	٪٦٩	٪٦٤

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

والجدول رقم (٢/٢) أكثر دقة ، حيث من خلاله مقارنة بين أزواج من الدول تتساوي في عدد السكان تقريباً ولكنها تختلف تماماً في قيمة الناتج القومي ونصيب الفرد ، لبيان ماذا يمكن أن تعمل التنمية الحقيقية في المجتمعات ؟

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول رقم (٢/٢)

مقارنة بين أزواج من الدول النامية والمتقدمة وناتجها القومي

الدولة	عدد السكان ١٩٩٠ مليون نسمة	الناتج القومي الاجمالي مليار دولار ١٩٨٩	نصيب الفرد دولار ١٩٨٨
اليابان	١٢٣	٢٩٢٠	٢١٠٢٠
باكستان	١٢٣	٤٠	٣٥٠
فرنسا	٥٦	١٠٠١	١٦٠٩٠
مصر	٥٤	٣٣	٦٦٠
بريطانيا	٥٧	٨٣٤	١٢٨٩٠
ايران	٥٧	١٥٠	٣٥٠٠
كندا	٢٦	٥٠٠	١٦٩٦٠
السودان	٢٥	١٣	٤٨٠

وأخيراً ، فإن الخصائص الإدارية والسياسية بين الكتلتين مختلفة بشكل واضح ويمكن بيانها في النقاط الآتية :

١- المشاركة السياسية : واضحة المعالم في الدول المتقدمة وحق للجميع ، وفهم واضح واع من قبل الأفراد والمؤسسات .

٢- حرية الصحافة وحرية التعبير : مكفولة للجميع مع الالتزام بالقيم وحقوق الآخرين وتحمل مسؤولية الكلمة .

٣- الرقابة والمحاسبة : حيث تقوم البرلمانات بهذا الدور وبقوة لتحقيق المصلحة العامة ، والكل أمام القانون سواء .

٤- المدن والريف : الإنسان سواء في الريف أم في المدينة له حقوق أساسية يجب توصيلها إليه وتهيئة الفرصة جميعها له .. وتقديم الخدمات بصورة كاملة .

٥- العاصمة وغيرها : العواصم في الدول النامية تستحوذ على الاهتمام الأكبر في الدول النامية وتمثل الصورة الفاضحة للتنمية الشاملة مكانياً وإقليمياً .

الرجوع لمحتويات الكتاب

٦- القانون : في تحقيق العدالة والمساواة والحرية وتحديد الحقوق والواجبات ، وفي نفس الوقت التنفيذ وحماية الإنسان مهما كان دينه أو لونه أو لغته أو مستواه وموقعه.

ولكن ماذا عن المناهج والأساليب التي على الدول النامية اتباعها لتحقيق التنمية ؟ هل المناهج الغربية التي حققت النجاح في دولها هي الصالحة والمحققة للأغراض والأهداف ؟

هذا ما اعتقدته الدول النامية أو التي أرغمت أو فهمت على ذلك . . أن المنهج الغربي في التنمية يوصل الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة . .

ولكن عندما ننظر إلى الوضع اليوم في معظم دول العالم الثالث ، لانجد من الأهداف المحققة إلا الشيء القليل رغم ما صرف على الخطط التنموية من أموال من هنا وهناك ، فهذا على سبيل المثال **هودر** العالم البريطاني في كتاب « العالم الثالث » يقول: « ماذا يمكن للمرء أن يقوله أو يفعله عن العالم الثالث وقد انقضى عقدان من الزمن أنفقت فيهما جهود مضنية من أجل تحسين مستويات المعيشة في أقطاره دون أن يتمكن أحد الادعاء بأنه قد أمكن تحقيق نجاح شامل ومرموق في هذا الشأن ؟ بل على العكس ، فان كل الذي توفر لدينا عبارة عن صورة مرتبكة ومخيبة للآمال . فمستويات الدخول المطلقة لاتزال بالغة الانخفاض ، وأن سرعة نموها عموماً منخفضة ، بل ربما ومعدومة أيضاً، وهذا يعني بأنه مهما كان الأساس الذي يعتمده الواحد للقياس، فان الفجوة بين الأمم الغنية والفقيرة تزداد سعة ، وأن المدلولات السياسية والإنسانية التي ينطوي عليها اتساع الفجوة بهذا الشكل ، لهي أمور لا يمكن هضمها أبداً » .

وكذلك يبين تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وضع التنمية البشرية في العالم النامي ، ونقدم هذه الفقرات منه :

- أغنى ٢٠٪ من سكان العالم يكبرون ٣٠ مرة ، أفقر ٢٠٪ من سكان العالم وذلك في عام ١٩٦٠ ، وأما الآن ١٩٩٠ فقد أصبحت ١٥٠ مرة ؟!!
- ليست القضية هي حجم النمو فحسب ، وإنما هي نوعية النمو .
- يجب أن يكون فشل الأمس مصدراً للالهام وليس للشلل السياسي . .

الرجوع لمحتويات الكتاب

- ينبغي على كل دولة أن تقوم بتصميم استراتيجيتها في التنمية البشرية .
- الحرية السياسية هي عنصر جوهري من عناصر التنمية البشرية وهما تتحركان في توافق .

وهذا أحد الباحثين القطريين وهو الدكتور **علي خليفة الكواري** يقول عند تحدثه عن التنمية في الوطن العربي من كتاب هموم النفط : « إن ما يسمى بالتنمية في الأقطار العربية وما يسميه بعضنا بالنمو الاقتصادي ليس - في حقيقة الأمر - تنمية ولا حتى نموا اقتصاديا ، وإنما هو مجرد تغييرات اقتصادية متأرجحة ، لم يتحدد بعد اتجاهها ، ولم تتوفر لها بعد القاعدة الانتاجية القادرة على استمرارها . ولو طبقنا المؤشرات المتعلقة بتحسن نوعية الحياة ومؤشرات التبعية ومؤشرات التغييرات الهيكلية وحتى مؤشر تزايد الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن لفشلت الأقطار العربية - مجتمعة أو منفردة - في أن تبرهن على وجود انتظام لعملية التنمية أو عملية نمو اقتصادي بالمعنى المتعارف عليه اقتصاديا . إن الواقع الحالي يشير إلى تخلف القاعدة الانتاجية في كل بلد عربي ، ويشير إلى اتجاه تزايد ضعفها وعجزها عن تلبية احتياجات المجتمع ، وأنه لولا الأثر المباشر وغير المباشر لوجود النفط والموارد الطبيعية الناضبة الأخرى في الوطن العربي واستمرار تصديرها إلى الخارج واستخدام عائداتها من أجل تمويل الاستهلاك الجاري لكان قد تبين لنا مدى ضعف القاعدة الانتاجية في كافة الدول العربية حيث تحطمت القاعدة الانتاجية التقليدية ولم تستبدل بعد بغيرها .

أن هذه الحقيقة المرة تبرهن لنا على تردي محاولات التنمية في الوطن العربي وفي كل قطر من أقطاره كنتيجة منطقية لعدم ادراكنا الفعال لمتطلبات هذه العملية الحضارية المعقدة ، وعجزنا عن خلق الطلب المجتمعي الفعال النابع من إرادة جماعية تعرف غايات التطور وتمتلك سبل تحقيقها ضمن استعدادها لدفع ثمن هذا التغيير من عرق وتضحيات » .

والباحث السعودي الدكتور **أسامه عبد الرحمن** يقيم ما حدث في الدول العربية خلال الفترات السابقة والعقود المتعددة وخاصة أنها رفعت ومنذ استقلالها شعار التنمية الشاملة .. وذلك في كتاب له بعنوان « قضايا وتحديات تنموية » ففي باب تنمية

الرجوع لمحتويات الكتاب

التخلف يقول « إن دول العالم الثالث في حاجة إلى تغيير جذري في فهمها التنموي والذي يجب أن يرتكز على تعبئة شاملة على الصعيد المجتمعي واحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ، وكيف أن السياسات والممارسات الخاطئة أدت إلى تنمية التخلف في أبعاده المتعددة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية» ·

ويقول الباحث الكويتي الدكتور **عبد الوهاب السعدون** على سبيل المثال في مقالة بعنوان : لماذا تغيرت مسيرة التنمية العربية ، إن العرب حققوا انجازات في مجال التنمية ولكنها للأسف تتميز بالتواضع إذا ما قورنت بالأهداف المخططة أو بما حققته بعض الدول النامية الأخرى التي بدأت مشوار التنمية مع الدول العربية أو بعدها ، ويقارن مصر مع كوريا الجنوبية اللتين بدأتا التنمية معاً وإن كانت مصر أسبق فيها ، إلا أن النتائج المحققة في كوريا عظيمة مقارنة مع مصر وأنهما تعرضتا لظروف سياسية متشابهة ، فصادرات كوريا من الصناعات بلغت ١٠٠ مليار دولار · وأن اجمالي صادرات جميع العرب غير البترول بلغت قيمته فقط ٤٠ مليار دولار · فالقضية التنموية في العالم العربي غير ذات اهتمام ، ولا نولي التخطيط أي أهمية بدءاً من التعليم في إعداد المواطن المنتج المعطي الواعي ، وانتهاء بإدارته للأمور بتهاون وتكاسل واللامبالاة ·

ويؤكد الباحثون أن المناهج التنموية وأساليبها يجب أن تتبنى محلياً وتخطط من قبل أفراد المجتمع وباحثيه أنفسهم إن أُريد للتنمية النجاح · وهناك نذكر مثالاً « ففي كتاب **لروبرت شامبرز** عن التنمية الزراعية أو الريفية "Putting the Last First" الذي صدر له عام ١٩٨٣ يقول ويدعو إلى النزول إلى الساحة في العالم الثالث إذا ما أريد وضع خطة تنموية ناجحة ، فيجب التعلم من المزارعين أنفسهم ·· ماذا يريدون وكيف يتصرفون - ومستوياتهم التكنولوجية والتعلم من تجاربهم وممارساتهم ·· ومن ثم الأخذ بيدهم ·· » وهنا يأتي دور التدرج في كل شيء ، أما أن تكون الخطط بعيدة عن الواقع ·· فإن ذلك سبب الفشل الرئيسي ·

ولا ندعي أن جميع الخطط قد فشلت لأن مصدرها خارجي ، ونؤكد أن العيب في أحيان كثيرة قد لا يكون مصدره تلك الخطط والبرامج المستوردة ولكن قد يكون في

الرجوع لمحتويات الكتاب

القائمين عليها الذين قد تنقصهم الخبرة والوعي أو بسبب المستوى الإداري المعمول به في مختلف الدول النامية ، حيث إن التحول إلى التنمية تحتاج إلى إدارة فعالة واعية وأساليبها وأدواتها تكون مهيأة لتقبل الأفكار الجديدة .. وهذا ما أظن أنه جانب قد تسبب في فشل كثير من الخطط التنموية في الدول النامية ومعظم الدول العربية بالذات .

ولكن على كل حال نورد هنا رأي العالم **نور كليف** في بحث ودراسة له في جزء من كتاب Progress in Industrial Geography الصادر في عام ١٩٨٥ عن مؤسسة كروم هيلم في لندن ، أنه يجب أن ننبه إلى أن بدايات النهضة الأوربية الحديثة تختلف تماماً عن بدايات الدول النامية الحالية التي تسعى للتنمية والتقدم ، لذا فالمناهج يجب كذلك أن تختلف ، فالأوضاع العالمية السائدة كانت مختلفة تماماً وكلها كانت لصالح الدول الأوروبية .. فعلى سبيل المثال نذكر بعض أقواله ونضيف البعض الآخر :

- أن الاستعمار كان متحكماً في الأسواق بسبب قوته السياسية والعسكرية دون منافس .
- أن الاستعمار كان يمتلك الموارد المتنوعة التي يجلبها من هنا وهناك وكذلك الطاقة الرخيصة .
- أن الاستعمار كان بامكانه استغلال الأيدي العاملة وتهجيرها بالصورة التي يرغب فيها .
- أن الاستعمار كان قد حقق مردوداً مالياً كبيراً بسبب تطور اقتصاده بعد الثورة الصناعية بالذات .
- أن الاستعمار قد طور مراكزه ووسائله العلمية البحثية وكان ممسكاً بزمام المبادرة .

وماذا عن الفترة الزمنية التي تحتاجها التنمية لكي تحقق أهدافها وتنتقل عبرها المجتمعات من أوضاع متخلفة إلى متقدمة .. هل يجب أن تمر الدول النامية بنفس المراحل التي مرت بها الدول الصناعية المتقدمة اليوم .. إن نظرية والت روسو المعروفة بنظرية مراحل النمو الاقتصادي التي اشتهرت في خمسينيات وستينيات هذا القرن "Stages of Economic Growth" قد حددت أن النمو يسير في خمس مراحل وأن

الرجوع لمحتويات الكتاب

الدول يجب أن تمر من خلالها وهذه المراحل هي :

- مرحلة المجتمع التقليدي .. تتسم بانتاجية متدنية .
- مرحلة من قبل الانطلاق .. شروط وظروف جديدة تدعو للانطلاق .
- مرحلة الانطلاق والاقلاع .. تحطيم نهائي للقيود .. ووجود الصفوة والمنظمين .
- مرحلة السير في طريق النضوج .. مرحلة طويلة (٦٠ عاماً) انتاجية صناعية بالدرجة الأولى .
- مرحلة الاستهلاك على نطاق واسع (خدمات) .

بمعنى أن الزمن يلعب دوراً مهماً في انتقال المجتمعات في التخلف إلى التقدم .. وأعتقد بأن الأمر خاص بالنمو وليس بالتنمية فالتنمية في رأيي المتواضع فيها تحدي للزمن والوقت وفي كسر الحواجز والمقيدات للنمو .. وأنه ليس بالضرورة أن تطول الفترة الزمنية أو تقصر بقدر ما تبذل من جهود بشرية للاتقان والإبداع والتفاني في العمل وتحقيق الأماني بهمة وتقديم التضحيات المطلوبة .

وقد تمر المجتمعات بتلك المراحل .. ولكن ليس بالضرورة أن تستمر طويلاً في كل مرحلة ... فظروف العالم اليوم مختلفة عن ظروفه الماضية ... ولأننا نعيش مرحلة البيانات والمعلومات والتقارب والتبادل المعرفي والانتاجي .. فإن الأمور أكثر تهيؤاً عن ذي قبل لتقليل الفترات الزمنية .. وليس بالضرورة أن تبدأ الدول النامية منطلقاتها التنموية بنفس منطلقات الدول المتقدمة .. ولكن البداية الحقيقية يجب أن تكون من حيث انتهى الآخرون أو أقرب خط من ذلك .. فلا مانع من الاستفادة من تكنولوجيا العصر .. ولا مانع من الاستفادة من وسائل وأساليب الآخرين .. ولا مانع من الأخذ من الآخرين تجاربهم ... والمثال واضح أنه يجب أن نقضي على الأمراض في مجتمعاتنا .. بعلاجات وأدوية لم نكن مخترعيها أو موجديها .. ومن الغباء أن ننتظر دواءنا ... وهذا منطق واضح ...

وإذا ما نزلنا إلى منطقة الخليج العربي التي أخذت منذ فترة ليست بالطويلة وليست بالقصيرة بالمقارنة مع مجموعة من دول العالم الثالث ، أخذت بمبدأ التنمية الشاملة التي تبعت أساساً من هموم حملها الإنسان الخليجي منذ اكتشاف النفط

الرجوع لمحتويات الكتاب

وانتاجه. « ماذا نصنع بمواردنا .. وكيف السبيل إلى استمرارية الوضع الاقتصادي الجيد المتحقق .. وكيف المستقبل .. » .

وبصفة عامة ، نستطيع أن نتعرف على أهداف التنمية الشاملة في دول مجلس التعاون الخليجي عبر الفقرة الآتية التي تبين الهدف الاستراتيجي للتنمية في دول الخليج ، علماً بأنه بدعوة من وزراء التخطيط في الدول الست كلفت في اجتماعهم الأول بالبحرين في إبريل ١٩٨١ مجموعة من المفكرين الخليجيين بالنظر في الأمر وقد اجتمعوا مرات عدة في مواقع عدة .. وحاولوا تصور ورسم المنهج التنموي وهدفه الاستراتيجي :

الهدف الاستراتيجي للتنمية في دول مجلس التعاون اعداد الإنسان العربي في الخليج لمواجهة تحديات الحياة ، من خلال تنمية قدراته المبدعة في إطار انتمائه للإسلام عقيدة ومنهجاً وهويته العربية ، وذلك عن طريق القيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها عملية مجتمعية واعية دائمة وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد . وبعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية ، وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي .

وفي الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري المنعقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بمدينة الرياض في شهر مارس ١٩٨٥ أقرت الوثيقة الخاصة بأهداف وسياسات خطط التنمية في دول مجلس التعاون ، ونذكر هنا أهداف خطط التنمية في دول مجلس التعاون :

١- تنمية وتهيئة المواطن اجتماعيا وثقافيا وصحيا حتى يتمكن من مواكبة متطلبات التنمية الحديثة .

٢- التفاعل الايجابي مع الفكر والثقافة الإنسانية من أجل تملك القدرة على التفكير المتجدد بما ينسجم مع تعاليم الدين الإسلامي ويضمن المحافظة على الهوية العربية.

الرجوع لمحتويات الكتاب

٣- تنمية القوى البشرية بالتعليم والتدريب وتوفير البيئة الصحية المناسبة والمحافظة عليها . والعمل على رفع مستوى الصحة العامة .

٤- تحقيق توازن سكاني في دول المجلس التي تعاني من خلل في التركيب السكاني .

٥- تحقيق الرخاء الاجتماعي بشكل يكفل لكل فرد من المواطنين التمتع بحد أدنى من مستوى المعيشة الكريمة ضمن الامكانيات المتاحة لكل دولة ، وتبقى المكاسب فوق هذا الحد حقا ونتيجة مجهود الفرد وانجازاته .

٦- التأكيد على عملية التكافل والتكاتف الاجتماعيين بين مجتمعات دول المجلس .

٧- التركيز على التنمية النوعية وتحسين وتطوير ما تم انجازه من منافع وبنى أساسية.

٨- المحافظة على التوازن الطبيعي للبيئة أثناء تنفيذ برامج التنمية .

٩- التأكيد على أهمية المبادرات الفردية ودور القطاع الخاص في عملية التنمية ، ودور الحكومة في توجيه هذا القطاع وتشجيعه بالوسائل التي تجعله متمتعا بالاستقرار والكفاءة والقدرة على النمو الذاتي والاستجابة لمتطلبات التنمية .

١٠- التنسيق والتكامل في مختلف المجالات الحيوية التي تهم مجتمعات دول المجلس وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها .

١١- تنمية كافة الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لمصادر الثروة الطبيعية وعلى الأخص البترول والمحافظة على الثروات الناضبة لأطول فترة ممكنة .

١٢- تنويع القاعدة الانتاجية وذلك بتنمية قطاعات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والتعدين والخدمات والقطاعات الأخرى .

١٣- ايجاد قاعدة ذاتية أصيلة للبحوث والعلوم التطبيقية والتقنية .

١٤- استكمال البنية الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف العامة والتنسيق بين الدول الأعضاء بهذا الشأن .

١٥- تقليل التباين في مستويات التنمية بين دول المجلس .

١٦- العمل على توجيه الانفاق العام ليكون أكثر فعالية وصولا إلى أفضل مستوى من الأداء بأقل تكلفة ممكنة .

١٧- العمل على مشاركة المستفيدين من الخدمات العامة في تحمل تكاليف انتاجها .

الرجوع لمحتويات الكتاب

اختلاف دول الخليج عن الدول النامية :

حققت دول الخليج بصورة عامة كثيراً من أهدافها التنموية خلال فترة زمنية وجيزة أبهرت العالم كله ، حيث من المعتقد أن التنمية في الخليج لم تتحقق في أي جزء من العالم وهذا ما يقوله كثير من الباحثين والدارسين والمطلعين حيث أصبحت دول الخليج بالمقاييس العالمية متقدمة في كثير من المجالات الاجتماعية والعمرانية والاقتصادية .

ونعتقد بأن مجموعة من العوامل ساعدت في أن تحقق دول الخليج معظم أمانيها وتكون نموذجاً عالمياً في التنمية ، ومن بين هذه العوامل :

١- الموارد المالية المتحققة من انتاج البترول بشكل غزير وتصديره إلى الأسواق العالمية حيث الفوائض المالية وخاصة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات حيث بلغت أكثر من ٤٠٠ مليار دولار .
٢- صغر الأحجام السكانية حيث أكبرها وهي المملكة العربية السعودية لا يتعدى حجم سكانها ١٧ مليوناً والبقية تقل عن ٢ مليون نسمة ، فأصبحت العلاقة بين الموارد المالية المتكونة والسكان علاقة موجبة لصالح الموارد .
٣- صغر المساحات الأرضية في هذه الدول ، والأكثر من هذا ، أن مراكز الوجود البشري محدودة ، فالاحتياجات التنموية الاجتماعية وغيرها يمكن توصيلها بصورة أفضل ، وكذلك تتسم هذه المساحات أنها غير معقدة مناخياً ونباتياً ، وأرضاً ، التي قد تعيق التنمية أو تجعلها مكلفة وفي حاجة إلى الصيانة المستمرة.
٤- الاستقرار السياسي الذي يتمتع به جميع الدول الخليجية ، والعلاقة الطبيعية التي توجد بين القيادة والشعب في كل دولة .. وأن الممارسات الحديثة الجارية في دول الخليج من الناحية السياسية والإدارية تسير في خط سليم بحيث تتحقق مشاركة أكبر من قبل أفراد المجتمع في اتخاذ القرار .
٥- جذب المنطقة لخبرات عالمية وعربية بدأت مباشرة في عمليات التنمية ، بدلاً من الانتظار وحتى تتكون مثل هذه الخبرات المحلية ، أدت إلى سرعة تحقيق التنمية.

والجدول رقم (٢/٣) يبين أوجه من التطورات التي تحققت في دول الخليج العربية،

الرجوع لمحتويات الكتاب

ويبين تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٧م أن البحرين والكويت وقطر والإمارات تأتي في مقدمة الدول العربية في التطور التعليمي وارتفاع نسبة المتعلمين وتمكين من هم في سن التعليم في فرص التعليم .

جدول (٢/٣)

بعض المؤشرات التنموية عن دول الخليج (١٩٩٣)

الدولة	الناتج المحلي ألف دولار	متوسط دخل الفرد دولار	نسبة المتعلمين	نسبة التحضر	معدل الوفيات بالألف	معدل وفيات الرضع	العمر المتوقع	الحصول على مياه نقية
الإمارات	٣٥٤٠٥	١٦٨٤٤	٧٠٪	٧٧٪	٤	٢٥	٧١	١٠٠
البحرين	٤٥٣٢	٨٤٢٨	٧٧٪	٨١٪	٤	١٥	٧١	١٠٠
السعودية	١٢٢٧٨١	٧٠٤٢	٦٢٪	٧٧٪	٧	٦٧	٦٥	١٠٠
عمان	١١٤٩٥	٥٦٩٦	٣٠٪	٤٠٪	٧	٤٠	٦٦	٨٧
قطر	٧١٩٣	١٢٨٦٣	٧٦٪	٩٠٪	٤	٣٠	٦٩	١٠٠
الكويت	٢٢٤٥٣	١٥٦٦٩	٧٣٪	٩٥٪	٢	١٧	٧٣	١٠٠

ولكن لا نعني ببيان تلك الأرقام ، أن التنمية قد تحققت بكل جزئياتها في هذه المنطقة من العالم ، ولكن ما تحقق يسير في طريق التنمية المنشودة التي تأخذ كما بينا سابقاً جوانب متعددة ، قد تكون الأرقام أحياناً مؤشرات لمدى وقوعها ووجودها . وخلاصة القول في هذا الأمر أننا لا ندعي أن التنمية قد وصلت إلى قمتها في دول الخليج ، ولكن المحافظة على هذه الانجازات واجبة وكذلك التخطيط لرقيها وتطورها بصورة دائمة ، وإبعاد أوجه القصور عنها .

ولكن أضيف في هذا المقام ، بأن العين على هذه المنطقة وخاصة من قبل أولئك الذين لا يرجون الخير لأمثال هؤلاء القوم من العرب والمسلمين . لأن تطور المنطقة قد كان له أثره على تطلعات أبنائها للمشاركة والمساهمة في تطوير ورقي ونمو جهات أخرى من العالم هم يؤمنون بأنه من الواجب التوجه نحوهم .. هذا ما يؤدي بأن تحاول العيون الغاضبة على ضرب ما استطاعت دول الخليج من تحقيقه خلال العقود القصيرة الماضية

الرجوع لمحتويات الكتاب

وإذا ما تركت فإنها في رأيي المتواضع .. فإنها تكون نقطة الانطلاقة لغد مشرق .

ويجدر بي وأنا أتحدث عن التنمية ومفاهيمها وأغراضها واختلاف دولنا الخليجية عن غيرها أن أجعل القارئ يستمتع بالعبارات التي جاءت على لسان **الدكتور غازي القصيبي** المفكر والأديب الخليجي ووزير الكهرباء والصناعة وسفير السعودية في المملكة المتحدة والحاصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن في عام ١٩٧٥ « إن تنميتنا اليوم تتم بطمأنينة وسلام ، دون أن تشهد استغلال النساء والأطفال والعمال الذي شهدته الرأسمالية قبل أن تهذبها التجارب المريرة ، ودون أن تشهد الكبت والقهر والاذلال الذي يحضن كل جانب من جوانب التنمية في ظل الشيوعية » « التنمية لا يمكن أن تتحقق بصفة تلقائية وببساطة وسهولة ، التنمية حرب عنيفة ضروس ضد عدو ماكر شرس هو التخلف : عدو يلبس ألف وجه .. ويحاربنا في ألف ميدان من داخل أنفسنا وخارجها ، التنمية معركة ضارية تتطلب منا كل ما نملكه من شجاعة وإيمان » « إن التضحية المطلوبة منا ليست تضحية بالنفس أو المال .. التضحية المطلوبة هي أن نعمل ساعات أطول مما يعمل غيرنا ، أن نتقن ما نعمل ، أن نتحمل بين حين وآخر شيئاً من الصعوبة » من كتاب التنمية وجها لوجه .

الصناعة :

الإنسان لفترات من حياته كان يجد ما يكفيه لحياته دون أن يزرع فالزراعة لم تعرف إلا من عشرات الآلاف من السنين ، أما الصناعة فعرفها الإنسان ومارسها قبل الزراعة ، ومع بداية خلقه حيث صنع أدوات الصيد والحماية والدفاع ، وحيث صنع ملابسه ومسكنه .

وتنقسم الصناعة بصورة عامة إلى نوعين رئيسيين :

- صناعة استخراجية .
- صناعة تحويلية .

والصناعة الاستخراجية أو التعدينية يعتبرها العلماء من الأنشطة التقليدية الأولية المرتبطة بالظروف الطبيعية ونموها مرتبط بالعوامل البشرية .

الرجوع لمحتويات الكتاب

ولكن ماهي الصناعة التحويلية التي نحن بصددها عندما نتكلم عن التنمية الصناعية ؟

الصناعة التحويلية :

هي نشاط اقتصادي مهمته تحويل المواد الأولية (أو المواد الخام) إلى منتجات كاملة الصنع أو منتجات شبه مصنعة ، أو تحويل المواد شبه المصنعة إلى مواد ومنتجات كاملة الصنع ، والصناعة التحويلية تعني أيضاً مزج المواد أو تشكيل المواد أو تهيئة المواد أو تعبئتها لتتغير صورتها النهائية لمنتج أو سلعة أكثر نفعا واستخداما وأهمية .

والصناعات التحويلية تتم بإحدى طريقتين :

طريقة ميكانيكية مثل : المواد المستخدمة في صناعة السيارات – الالكترونيات دون تغيير في خصائص المواد الأصلية .

طريقة كيميائية تفاعلية طبقاً للمواد المستخدمة في العملية ، وفيها تغيير للعناصر والمكونات الجديدة للمنتج ، كما في صناعة الكيماويات والأصباغ وغيرها .

والصناعات التحويلية بدورها تنقسم إلى تسع مجموعات فرعية :

١- الصناعات الغذائية .
٢- صناعات المنسوجات والجلديات .
٣- الصناعة الخشبية .
٤- صناعة الورق .
٥- الصناعات الكيماوية .
٦- صناعة مواد البناء .
٧- الصناعات المعدنية الأساسية .
٨- صناعة الآلات والأجهزة .
٩- صناعات أخرى .

وتنقسم الصناعات التحويلية من حيث الحجم والأهمية إلى صناعات ثقيلة

الرجوع لمحتويات الكتاب

وصناعات خفيفية :

فالصناعات الثقيلة تنتشر أكثر في الدول المتقدمة متمثلة في الصناعات الكيماوية، صناعة المعدات ، صناعة المعادن الأساسية ، صناعة وسائل المواصلات .

أما الصناعات الخفيفية فأكثرها تواجداً في الدول النامية متمثلة في الصناعات الغذائية ، الصناعات الخشبية ، الصناعات الورقية .

وكلما كانت الصناعة ثقيلة كان تأثيرها العلمي أكبر ، وكذلك تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي والتقني .

والصناعات الخفيفة متواجدة منذ القدم وهي بحاجة إلى تمويل قليل وأموال بسيطة وتقدم علمي بسيط بعكس الصناعات الثقيلة تحتاج إلى عمالة كبيرة ونوعية خاصة من العمالة وطاقة وتقنية علمية عالية .

ولكن أي الصناعات يجب البدء بها الصناعات الثقيلة أم الخفيفة ولماذا وذلك في الدول النامية ؟

الصناعات الخفيفة هي البداية في معظم الحالات لأسباب منها :

- لابد من المرور بالصناعات الخفيفة فهي بداية الصناعات الثقيلة .
- مجتمعاتنا مجتمعات زراعية وموارد الصناعات الخفيفة متاحة أكثر ، وتصنيع الموارد المحلية في البداية هدف التنمية الصناعية .
- لا تحتاج إلى شبكة إدارية معقدة ولا تقنية عالية ولا طاقة كبيرة .
- تنتقل بالمجتمع تدريجياً دون الصراع الاجتماعي وتغيره بصورة سريعة مفاجئة .
- ذات كثافة عمالية بعكس الصناعات الثقيلة فهي ذات كثافة مالية كبيرة .
- دولنا فقيرة في الخبرات الصناعية فالفشل في الصناعات الثقيلة يكون فشلاً ذريعاً مؤثراً على الواقع الاقتصادي .
- الصناعات الخفيفة يمكن إدارتها محلياً بايدي خبرات متواضعة أما الثقيلة فتحتاج إلى دعم من الخارج وخبرة عالمية في الانتاج والتسويق والإدارة .

الرجوع لمحتويات الكتاب

مراحل الصناعة (النشاط الصناعي في العالم) :

مرت الصناعات التحويلية بأربع مراحل هي :

١- المرحلة البدائية :

استمرت لفترة طويلة جداً من حياة الإنسان تعد بمئات الآلاف من السنين ، في هذه المرحلة كان الإنسان يصنع بعض حاجاته الشخصية من المواد المتاحة في بيئته .

٢- المرحلة التقليدية :

حدث تطور في الآلات المستخدمة في التصنيع . نمت الصناعة في هذه المرحلة بنشأة الحضارات والمستوطنات البشرية وتعدد الأفكار التصنيعية .

ظهرت طبقة الصناعيين ، الانتاج لم يكن للشخص نفسه كما في المرحلة البدائية ، هناك تبادل بين المجموعات .

استمرت هذه المرحلة لآلاف الآلاف من السنين .

٣- الثورة الصناعية :

بدأت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر ، بداية الصناعة الحقيقية عندما اخترع الإنسان الآلة البخارية . . انتقلت إلى آلات محركة تقلل الجهد أو العضلات البشرية أو الحيوانية ، وتختصر الوقت ، وكتل انتاجية ضخمة .

هذه المرحلة عالية التقنية تعددت صور الطاقة التي بدأ الإنسان في استغلالها .

نشأت شركات صناعية صغيرة ومن ثم الكبيرة ، نشأت مدن صناعية ، الانتاج بدأ يغزو العالم وينتقل عبر البحار إلى مناطق كثيرة من العالم واحتلت نوعية الانتاج وبدأت تتبدل بشكل سريع . أثر التطور العلمي في ايجاد البدائل من المواد ، نهضت الاختراعات وتطورت جهة العالم المتقدم هي التي كانت تصنع بالدرجة الأولى (دول صناعية) أما الدول المستوردة فسميت بالدول النامية . استمرت هذه المرحلة حوالي مئتي سنة تقريباً .

٤- صناعة القرن العشرين :

بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث تطورت صور الطاقة بشكل كبير من استخدام الفحم إلى البترول إلى الطاقة النووية ، بدأت المصانع وخاصة الكبيرة تستغني عن أعداد كبيرة فيها مما يعني أن الآلية متقدمة جداً .

وفرة بيانات ومعلومات صناعية . انشئت فيها الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات وهي غنية وقوية ولها نشاط عالمي في جميع الدول . دخلت مضمار الصناعة الدول النامية حتى أن مجموعة من الدول النامية يطلق عليها الدول الصناعية الجديدة مثل تايوان وهونج كونج وسنغافورة بدأت تنافس الدول الصناعية التقليدية وتجذب إليها الاستثمارات الصناعية .

مفهوم التنمية الصناعية :

هي جزء من التنمية الاقتصادية التي هي بدورها جزءاً من التنمية الشاملة ، وهي عبارة عن مجموعة الخطط أو العمليات التي تتبناها المجتمعات المختلفة لتنشيط القطاع الصناعي العادي بصورة علمية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة الطبيعية والبشرية لتحقيق أكبر قدر من الأهداف المجتمعية المتنوعة ، واقتصاديا وعلميا وسياسيا واجتماعيا وبيئيا وجغرافيا .

الأهداف التفصيلية للتنمية الصناعية :

تتنوع أهداف التنمية الصناعية وتشتمل على أهداف رئيسية وأخرى فرعية في المجالات والقطاعات المختلفة . فكما في الشكل (٢/١) ، فإن للتنمية الصناعية أهدافاً في المجال السياسي والإداري والبيئي والاقتصادي والعلمي والثقافي والاجتماعي والتكنولوجي والمجال الجغرافي الإقليمي وغيرها . وأن هذه الأهداف مترابطة ومتشابكة حيث أن تحقيق واحد منها ، بكل تأكيد يكون مؤثراً بصورة ايجابية لتحقيق أهداف أخرى . فعلى سبيل المثال فإن الأهداف الاقتصادية كزيادة الدخل وزيادة قيمة الانتاج سوف تؤثر اجتماعياً وسياسياً على المجتمع وأفراده .

الرجوع لمحتويات الكتاب

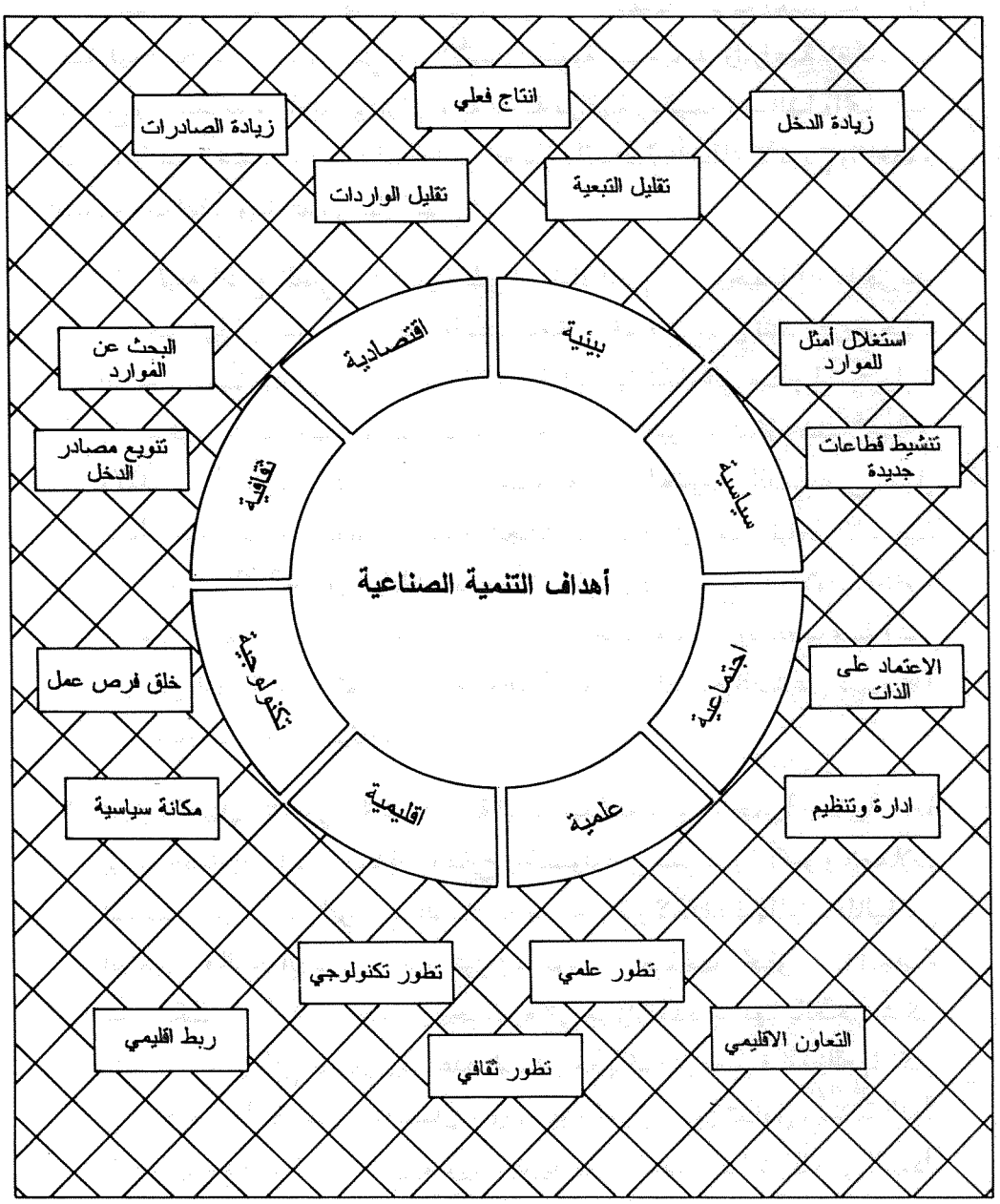

شكل (٢/١) شبكة الأهداف للتنمية الصناعية

الرجوع لمحتويات الكتاب

وفيما يلي استعراض لبعض الأهداف التي يمكن أن تحققها التنمية الصناعية إذا ما خطط لها التخطيط السليم المبني على الأسس العلمية الصحيحة والمراعية لإمكانيات المجتمع ومتطلباته ، والمؤيدة بإدارة واعية فاعلة مراقبة ومقيمة أعمالها وانجازاتها بصورة دائمة ، مستفيدة من التجارب المحلية والعالمية وأخطاء الآخرين والأخطاء السابقة وتجعلها دروساً لتفادي سلبياتها :

١- **زيادة قيمة الناتج المحلي** : كما هو معلوم إن المواد الخام تعتبر رخيصة إذا ما قورنت عند تحويلها إلى سلع أكثر نفعاً واستخداماً . وقد لا نتخيل تلك الفروق حيث القيمة تتضاعف مرات ومرات . فتحويل البترول الخام إلى منتجات بترولية وكيميائية وبلاستيكية ودوائية وغيرها ، يجعل سعر البرميل للخام ضئيلاً جداً . وكذلك الحال بالنسبة للمحاصيل الزراعية ، فقيمة الحبوب ، القمح على سبيل المثال، منخفضة جداً مقارنة بقيمة المنتجات المعتمدة عليه عبر المراحل الانتاجية المختلفة . فدائماً نجد أن ايرادات الصانع أكثر من ايرادات بائع المواد الأولية الخام ، وترتفع الايرادات بتعدد أوجه الانتاج وتطوره وأهميته ، فالدول الصناعية أكثر غنى من الدول المنتجة للمواد الأولية. فالقيمة المضافة للانتاج الصناعي كبيرة جداً مقارنة بالانتاج الأولي للخامة .

٢- **ايجابية الميزان التجاري** : تحقق التنمية الصناعية للدول ميزاناً تجارياً ايجابياً ، إما بزيادة الصادرات الصناعية إلى الخارج والحصول على قيم مالية أكبر وبالعملات الصعبة ، أو بتقليل الواردات الصناعية من الخارج والاحتفاظ بالموارد المالية في الداخل . فالدول الصناعية تكون ميزان مدفوعاتها لصالحها وتحقق زيادة ايجابية على عكس الدول غير الصناعية حيث يعاني ميزان مدفوعاتها بالعجز بشكل دائم. فاليابان التي تتساوي في عدد السكان مع باكستان تصل قيمة ناتجها أكثر من ٧٠ ضعفاً مما تنتجه باكستان . ومن جهة أخرى ، فإن تعامل وعلاقة الدول الصناعية مع دول العالم تكون بصورة ايجابية حيث تتعدد دول الشركاء في التبادل التجاري ، في حين أن الدول غير الصناعية في علاقاتها التبادلية تكون محدودة جداً .

الرجوع لمحتويات الكتاب

٣- **خلق فرص عمل** : تتيح التنمية الصناعية للدول وخاصة النامية فرص عمل كثيرة. ورغم أن هذا الهدف قد يكون اقتصادياً إلا أنه يدخل ضمن الأهداف الاجتماعية . فالصناعة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة ،و وهذا الهدف يبعد المجتمعات عن البطالة وآثارها على المجتمع وأفراده . فعلى سبيل المثال فان دول الخليج التي بدأت مشوار التنمية الصناعية منذ عشرين عاماً تقريباً استطاعت أن تخلق فرص عمل لعدد وصل إلى حوالي ٦٠٠ ألف وظيفة لم تكن تتواجد لولا دخول هذه الدول المجال الصناعي .

ومن ناحية أخرى ، فغالباً ما تكون الفئة العاملة في المجال الصناعي مؤهلة تأهيلاً علمياً وفنياً حتى من الناحية الإدارية ، وإن هذه المجموعة يعول عليها التطور العلمي والتنظيمي للمجتمعات النامية من خلال الممارسة والخبرة والاحتكاك، حيث متطلبات العمل في الصناعة تحتم على العاملين قدراً كبيراً من المسئولية والدقة والتنظيم والاهتمام بالوقت .

٤- **استغلال أمثل للموارد** : ما من أرض إلا وبها موارد طبيعية ، بالإضافة إلى الموارد البشرية وغيرها . والتنمية الصناعية يمكنها أن تستغل تلك الموارد بصورة قريبة من المثالية ، فعن طريقها استخدمت واستغلت دول الخليج مواردها الغازية فبعد سنوات من حرق الغاز المصاحب لانتاج البترول بدأت دول الخليج في تبني مشاريع صناعة الغاز بأشكالها المختلفة في الاستفادة من هذا المورد الطبيعي الهام والذي بدأ يدر على دول الخليج موارد مالية كبيرة ، بالإضافة إلى تقليل احداث المضار البيئية .

ومن جانب آخر ، فإن الصناعة تثري العمليات والمجالات الاستثمارية للأموال المتاحة بدلاً من تخزينها وايداعها في المصارف وهذا ما حدث في منطقة الخليج حيث جذبت التنمية الصناعية أموال الخليج بالإضافة إلى أموال إضافية أدت إليها، تصل قيمتها إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار .

٥- **التطور الإقليمي** : تعتبر التنمية الصناعية منفذاً لتحقيق التنمية في الأقاليم المختلفة من الدولة ، ومحاولة ربط الأقاليم وجعلها أكثر ايجابية وفاعلية في البعد

الرجوع لمحتويات الكتاب

القومي . والصناعة إذا ما قورنت بالزراعة فان انتشارها الجغرافي أسهل حيث متطلبات الايقاع بصورة عامة هي بشرية على عكس الزراعة . فعن طريق الصناعة ، يمكن كسب الثقة في المناطق المختلفة لتحقيق الأمن القومي والتفاعل الإقليمي وتوزيع الأدوار . فتسعى الدول عن طريق التنمية الصناعية إلى خلق نوبات صناعية بعيدة عن المناطق المركزية ، لإعادة توزيع السكان وتوزيع النشاط الاقتصادي والحفاظ على تلك المناطق المتطرفة موقعاً جغرافياً وأهمية اقتصادية واستمرارية تبعيتها وابعادها عن أي توترات أمنية أو سياسية .

تلك الأهداف الخمسة أمثلة لأهداف يمكن تحقيقها في الدول التي دخلت بجدية مضمار التنمية الصناعية ، وهي كما رأينا أهداف مترابطة ومتشابكة يعم خيرها على الجميع وعلى كافة الأقاليم الجغرافية والمجالات الحياتية كلها .

ونورد هنا أقوالاً للدكتور غازي القصيبي عن التنمية الصناعية وواقعها في دول الخليج والسعودية بدرجة خاصة : « ليس من قبيل المبالغة الشعرية أن نقول أن العملية التصنيعية تحول التراب إلى ذهب ، أن كيلو جراماً واحداً من الحديد الخام يساوي أقل من عشر هللات ، ولكنه إذا مسته يد الصناعة السحرية فتحول إلى فولاذ قفز سعره عشرة أضعاف حتى إذا مسته اليد السحرية مرة ثانية وحولته إلى قطع غيار قفز سعره مائة ضعف ، فإذا مسته مرة أخرى ثالثة وحولته إلى أجزاء دقيقة في جهاز الكتروني أو ساعة قفز سعره آلاف المرات » .

« إننا تجاوزنا في منطقة الخليج مرحلة التصنيع القائم على الشعارات ، لم نعد نتباهى بأننا نصنع الصاروخ والابرة ، ونحن لا نحسن صنعهما ، لم نعد نسعى إلى تحقيق اكتفاء ذاتي صناعي لأننا نعلم أن ثمن هذا الاكتفاء انخفاض في النوعية أو ارتفاع في التكلفة أو الاثنان معاً ، لم نعد نقيم المصانع لتصبح معالم سياحية نقود إليها الزوار بصرف النظر عن حسابات الربح والخسارة ، إن لدينا اليوم فكرة واقعية لا عن طموحاتنا وامكانياتنا فحسب ، ولكن عن العقبات التي تعترض مسيرتنا وعن حقائق عالمنا المتغير . . إننا نبني مستقبلنا الصناعي لا على أحلام المتفائلين ولا كوابيس المتشائمين ولا أوهام الشكاكين ، ولكن على أساس الحقائق الاقتصادية والمتغيرات الجديدة » .

الرجوع لمحتويات الكتاب

قائمة مراجع الفصل الثاني :

- أسامة عبد الرحمن ، قضايا وتحديات تنموية ، ١٩٩٣ .
- آلان منتجوي ، التصنيع في الدول النامية ، ترجمة السيد الحسيني ، دار قطري بن الفجاءة ، الدوحة ، ١٩٨٦ .
- أنطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الاخاء القومي ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- العالم الثالث : قضايا ومشكلات ، ترجمة حسن طه نجم ، الكويت ، ١٩٨٢ .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٢ ، بيروت .
- عبد الوهاب السعدون : مقالة في جريدة الوطن القطرية ، الأربعاء ٢٠/٥/١٩٩٨م ، ص ٣ .
- علي خليفة الكواري ، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٥ .
- علي خليفة الكواري ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- غازي القصيبي ، التنمية وجهاً لوجه ، الكتاب العربي السعودي ، تهامة للنشر ، جدة ، ١٩٨١ .
- محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، حوافز وأطر التنمية الصناعية في دول الخليج ، الدوحة ، ١٩٨٦ .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الدوحة ، ١٩٩٣ .
- يوسف حلباوي ، الصناعة والتكامل الاقتصادي العربي ، طلاس للدراسات والنشر دمشق ، ١٩٨٩ .

- Pacionem M. (ed.), Progress in Induistrial Ecogrgphs, Croom Helm, London, 1985.
- Robert Chambers, Rural Development, Putting the Last First, Longman, London, 1983.
- Todaro, P., Economic Development in the Third World, Longman, London , 1985.

الرجوع لمحتويات الكتاب

الفصل الثالث

التنمية الصناعية في قطر والخليج

- لماذا الصناعة للتنمية الاقتصادية ؟
- مقومات التنمية الصناعية
- مراحل التنمية الصناعية
- انجازات التنمية الصناعية ومشاكلها

الرجوع لمحتويات الكتاب

الفصل الثالث

التنمية الصناعية في قطر والخليج

لقد بدأت أولى المبادرات الصناعية في دول الخليج العربية بعد اكتشاف النفط بفترة قصيرة ، وخاصة نحو اقامة الصناعات المعتمدة على الحاجات المتزايدة للمجتمع الخليجي المتنامي بشكل سريع ، فأنشئت الصناعات الغذائية وصناعات مواد البناء المتطورة ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والمياه العذبة . ولكن ظهرت الحاجة فيما بعد إلى تصنيع البترول والغاز الطبيعي لزيادة القيمة المضافة واستغلال الموارد البترولية بصورة أكثر مثالية وعقلانية ، فظهرت أولى المصانع للصناعات البتروكيماوية والأسمدة والمصافي ، وقد كانت أهدافها الأكبر هي تزويد الأسواق العالمية .

ولكن التنمية الصناعية قد انتقلت إلى مرحلة أكثر تطوراً وسرعة في النماء والتنوع والاتساع والدقة ، وهذه المرحلة بدأت باستقلال الدول الخليجية وكذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط من دولارين إلى أكثر من ٣٧ دولاراً للفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ، أدى ذلك إلى زيادة الايرادات بشكل مفاجئ لجميع الدول الخليجية حتى بلغت ايراداتها حوالي ١٤٥ مليار دولار في ١٩٨٠ .

الاستراتيجيات التنموية العامة التي تبنتها الدول الخليجية يمكن تقسيمها إلى ثلاث استراتيجيات :

١- تنمية البنية التحتية :

بادرت دول الخليج بعد أن منَّ الله عليها بثروة البترول إلى إنشاء وتأسيس قواعد البنية التحتية ، والاهتمام بالإنسان وتهيئة الظروف له لنهضته وتقدمه . وغطت هذه الاستراتيجية المجالات التعليمية والصحية والعمرانية والسكنية والبلدية وتنمية المرافق والخدمات المختلفة كالكهرباء والماء والاتصالات ووسائل النقل المختلفة والمرافئ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وما تزال دول الخليج تطور هذه البنية التحتية وتنميها وتصونها ، وقد أنفقت دول الخليج مئات المليارات من الدولارات لتحقيق ذلك الغرض في الاهتمام بالإنسان الخليجي وتوفير المتطلبات الضرورية لاسعاده وتمكينه من المشاركة في التنمية الشاملة.

وتعد البنية التحتية في الخليج من أفضلها في العالم النامي حيث المدارس والجامعات والمستشفيات والمراكز الطبية على أعلى المستويات والتي تستوعب تقريباً ١٠٠٪ من السكان . وتطورت الطرق الملاحية والبحرية والجوية فانشئت فيها مطارات عالمية وموانئ ضخمة ، وتطورت البنية العمرانية والبيئة السكنية ، وكثرت محطات التحلية وتوليد الطاقة وزودت جميع مناطقها بمثل هذه المرافق والخدمات .

٢- استثمار الموارد المالية :

من الأمور التي اهتمت بها دول الخليج كانت الاستثمارات المالية الناتجة من ثروتها البترولية ، وكانت هذه السياسة نابعة من هم نضوب البترول فلابد من توفير وادخار جزء من الأموال للمستقبل ، ومن منطلق آخر وهو حق الأجيال القادمة في ايرادات الثروة البترولية . وبما أن المجال الاستثماري في الخليج كان ضعيفاً جداً في الفترات السابقة ، بادرت دول الخليج باستثمار أموالها في الخارج وخاصة أوربا والولايات المتحدة الأمريكية . فقد بلغت هذه الاستثمارات ذروتها مع بداية الثمانينيات حيث وصلت إلى حوالي ٤٠٠ مليار دولار استثمرت في مجالات عدة من بينها الأسهم والعقارات والصناعة والودائع المالية والسياحة .

والنموذج الكويتي كان من أنجح هذه النماذج حيث كانت تلزم نفسها باستقطاع ١٠٪ من ايرادات الدولة سنوياً ووضعها في صندوق الأجيال الاستثماري . وقد نما كثيراً هذا الصندوق مع الوقت حيث بلغت قيمة استثماراته أكثر من ١٠٠ مليار دينار في عام ١٩٩٠م عندما غزتها العراق . وأن نصف ايرادات الكويت الحالية يأتي من الاستثمارات الخارجية .

٣- التنمية الاقتصادية :

وقد تبنت دول الخليج خطط التنمية الاقتصادية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتنمية

الرجوع لمحتويات الكتاب

قطاعات غير القطاع الأساسي وهو قطاع البترول وتحقيق ايرادات أكبر وفي نفس الوقت متنوعة المصادر تفادياً لأي انهيارات تحدث في أسعار البترول ، وخاصة على المدى البعيد . وهدفت التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية .

وقد بدأت أولاً بالتنمية الزراعية فقد انشئت إدارات التنمية الزراعية في جميع الدول الخليجية بعد اكتشاف النفط ، مباشرة كان الغرض من تأسيسها تحقيق جزء من الأمن الغذائي لهذه المنطقة ، وغالبا أن التنمية الاقتصادية الزراعية لم تحقق أهدافها بالصورة المطلوبة في تلك الفترة .

والجزء الثاني من استراتيجية التنمية الاقتصادية كان مرتبطا بالتنمية الصناعية ، حيث وضعت دول الخليج سياسات التنمية الصناعية وفي رأينا أن أموراً كثيرة تعطي التنمية الصناعية الأولوية في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة وانها أكثر قدرة على تحقيق تلك الأهداف مقارنة بالتنمية الزراعية .

التنمية الصناعية في الخليج العربي :

متى بدأت التنمية الصناعية في الخليج ؟ بدأت بعد اكتشاف النفط رغم أن الكثيرين يعتقدون أن هذه التنمية لم تبدأ في الخليج إلا بعد عام ١٩٧٣ عندما ارتفعت أسعار البترول ، وهذا خطأ فالتنمية بصورها المختلفة بدأت مباشرة بعد اكتشاف النفط في الدول الخليجية بما فيها التنمية الصناعية .

لماذا أعطيت للصناعة الأولوية ؟ ولماذا الصناعة وليس الزراعة ؟ وهل الصناعة والتنمية الصناعية في دول الخليج أكثر قدرة على تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية؟

- عند مقارنة مقومات الزراعة في الخليج وخاصة الطبيعية فإنها ضعيفة مقارنة بالمتطلبات التي تحتاجها الصناعة من تلك المقومات : التربة الخصبة – الامطار الغزيرة – المناخ المعتدل . بينما تتوفر مقومات أساسية للصناعة مثل : المواد الأولية، الطاقة الرخيصة .
- الايرادات المالية المتكونة من القطاع الصناعي أكبر بكثير من الايرادات التي ممكن

أن يحققها القطاع الزراعي لأن مدخلات الزراعة في هذه الظروف صعبة فنحن نحتاج إلى اصلاح الأرض وتحسين الظروف الطبيعية تكنولوجياً وبتكلفة عالية جداً.

- حاجة العالم للمنتجات الصناعية أكبر من حاجة العالم للمنتجات الزراعية وان نظرة العالم للدول الصناعية أكبر من نظرتها للدول الزراعية .

- العنصر البشري في الخليج لم يتعود على الزراعة ، ولكن الصناعة ، الاقدام عليها يمكن أن يكون أكبر، فمن يعمل في الصناعة يتسم بانه متعلم وعلى مستوى علمي ودخله مرتفع .

- الصناعة قادرة في منطقة الخليج وهي التي تعاني من ضعف كبير من ناحية الظروف الطبيعية ، قادرة على تقوية الدول الخليجية بنشر التنمية الصناعية على جميع اجزائها ، وتحقيق الامن السياسي لهذه الدول بعكس الزراعة والتي لا نستطيع نشرها في جميع المناطق .

مقومات الصناعة ومدى توفرها في منطقة الخليج :

إن هناك عددا من المقومات التي تحتاجها الصناعة وقبل استعراضها وموقع دول الخليج منها ، يجب التأكيد على أن هذه المقومات مختلفة في الأهمية ومختلفة في القوة من أبعاد ثلاثة :

١- **البعد الزمني** : بمعنى أن بعض المقومات كانت مهمة جداً في الماضي وتغيرت الظروف واصبحت أقل أهمية مثل المواد المعدنية فكانت مهمة كمادة أساسية أكثر من اليوم ، والفحم الحجري كان ينظر له نظرة مهمة في الصناعة أما اليوم فلا ينظر له بتلك النظرة حتى قلت أهميته ، فالمقومات التي كانت مهمة في الماضي ليس بالضرورة أن تكون مهمة في الزمن الحاضر أيضاً .

٢- **البعد المكاني** : المقومات التي تحتاجها الصناعة في اليابان تختلف عن المقومات التي تحتاجها الدول الخليجية ، فالطاقة في اليابان ينظر لها بالنظرة الأولى ، أما في الخليج فينظر لها نظرة عادية ، والأيدي العاملة في الخليج ينظر لها نظرة أولى

الرجوع لمحتويات الكتاب

أما في الصين فالنظرة عادية .

٣- **البعد النوعي** :إن الصناعات بمختلفة أنواعها تختلف نظرتها للمقومات الصناعية وتدرجها من حيث الأهمية فالصناعة الغذائية مثلا لا تهتم بعنصر الطاقة الهائلة على عكس الصناعات الحديدية ، والصناعة الالكترونية تنظر للكفاءات العلمية ، لكن صناعة الملابس ليست بحاجة للكفاءات العلمية ، المياه لا تحتاجها الصناعات الالكترونية لكن الصناعات الغذائية تحتاج للماء بالدرجة الأولى وهكذا .

أهم عوامل قيام الصناعة :

العامل الأول : المواد الأولية :

لا يمكن إنشاء صناعة بدون وجود المواد الاولية فهي تعد من مدخلات التنمية الصناعية أو النشاط الصناعي . لماذا نقول مواد أولية ولا نقول مواد خام ؟ المواد الأولية تنقسم عند دخولها للصناعة إلى ثلاثة أقسام :

أ - **مواد أولية خام** : مثل البترول من الحقل إلى مصفاة النفط ، جذوع الاشجار من الغابة ، القمح عندما يأتي من المزرعة ، مصانع الحديد والصلب بحاجة إلى حديد خام ، وفي معظم الحالات ، فإنها تنتج منتجات غير استهلاكية بصورة عامة لدى الأفراد ، ولكنها تذهب إلى مصانع أخرى .

ب - **مواد أولية غير الخام (المصنعة)** : مثل قطع الخشب التي تصل عبر ميناء الدوحة آتية من مصانع أخرى قامت باعدادها وتهيئتها ، أو الآلي من مطاحن الغلال ، لكنها بحاجة إلى عمليات تصنيعية جديدة ، لانتاج منتجات جديدة قابلة للاستهلاك والاستخدام المباشر .

ج - **القطع الجاهزة** : عند الرغبة في إنشاء مصنع للسيارات فنحن بحاجة إلى قطع جاهزة ، وكذلك في مصانع التلفزيون والالكترونيات نحن بحاجة إلى قطع جاهزة . ويتم هنا ربط هذه الأجزاء أو تركيبها دون تحويلها أو اعادة تشكيلها ، وفي نهاية الأمر ننتج منتجات جديدة .

المواد الأولية باشكالها السابقة تكون من أربعة مصادر أصلية وهي :

- مصادر نباتية كالحبوب .
- مصادر حيوانية كالجلود واللحوم .
- مصادر معدنية كالخامات والأحجار .
- مصادر غازية كالغاز الطبيعي .

هل من الضروري أن تتواجد هذه المواد في نفس الدولة ونفس الموقع لإنشاء صناعة؟ كلا، فوسائل المواصلات الحديثة قربت المسافات ، التطور التكنولوجي ادى إلى حفظ المواد كما في حالة الحليب ، ولكن كلما كانت هذه المواد متاحة في نفس الموقع كلما كانت التكلفة أقل ، وقد تستثنى حالات كثيرة من حيث التكلفة التي يمكن تعويضها . فكثيرة هي الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها اليابان التي تعتمد على غيرها في تصنيعها المتقدم .

هل دول الخليج بها مواد ؟ بسبب الظروف المالية الكبيرة لهذه المنطقة وما نتج عن ذلك من تطور في خطوط المواصلات البرية والجوية والبحرية ، فبإمكان هذه الدول الحصول على المواد المختلفة التي تحتاجها الصناعة في منطقة الخليج ، ولكن لأن الخليج العربي أرض كباقي الاراضي في العالم فهي إذا لا تخلو من المواد الأولية .

وهذا استعراض موجز للمواد الأولية المتاحة في الخليج العربي :

١- إن البترول وهو ذلك العنصر المعدني المهم يعتبر مادة مهمة يمكن اقامة عدد كبير من الصناعات عليه ، وأن هذه المادة تتحول إلى كثير من المنتجات الصناعية وفي الخليج أكثر من ٥٠٪ من احتياطي العالم ، والمنطقة تنتج أكثر ١٤ مليون برميل يوميا من النفط ، يمكن للمنطقة أن تقيم مجموعة من الصناعات منها الكربوهيدرايتية.

٢- الغاز الطبيعي مادة مهمة لاحتوائه على مواد وعناصر مختلفة والتطور العلمي استطاع أن يستخرج من الغاز الطبيعي مواد كثيرة ، عن طريق العمليات المعروفة بالتكسير والتركيب والخلط الكيميائي فيمكن للغاز الطبيعي أن يستخدم كمادة

الرجوع لمحتويات الكتاب

أساسية في صناعات كثيرة الانتاج مئات من المنتجات الأساسية القابلة للتصنيع مرة أخرى .

هناك نوعان من الغاز في الخليج :

غاز طبيعي مصاحب (يخرج مع البترول) وهو الأقدم وجودا واستغلالاً .

وغاز طبيعي غير مصاحب (حقول تحتوي على غاز طبيعي فقط مثل حقل غاز الشمال) وهو الأحدث الذي بدئ في الاهتمام به في العقدين الأخيرين تقريباً .

كميات هائلة من الغاز تنتجها دول الخليج واحتياطي المنطقة أكثر من ١٥٪ من احتياطي العالم وهو في تزايد مستمر ، والانتاج منه بدأ يزداد ويكثر ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي ١٠٪ من الانتاج العالمي خلال السنوات القادمة وخاصة في دولة قطر.

٣- بالإضافة للعناصر المعدنية الظاهرة على السطح من رمال واحجار والتي تعد مواد تصنيعية ، فان الكشوف والدراسات الجيولوجية الحديثة الجارية في هذه المنطقة اثبتت وجود مناجم متعددة وكثيرة للمعادن من بينها على سبيل المثال : حديد ، نحاس، فوسفات ، ذهب ، ألمنيوم (بوكيسيت) ، في أماكن متعددة ومتنوعة من الخليج العربي ، ولكن بسبب المساحة الكبيرة للمملكة العربية السعودية فهي الاكثر في هذه الأمور وأغناها ، بالإضافة إلى عمان .

فعلى سبيل المثال ، اكتشفت مناجم للفوسفات في المملكة العربية السعودية احتياطيها ٢٣٪ من احتياطي الفوسفات في العالم حيث قدر الاحتياطي ٣١٠ مليون طن في المنطقة الشمالية في منجم الجلاميد .

النحاس على سبيل المثال ، يتواجد في المملكة وسلطنة عمان التي بدأت هذه الدولة الثانية في انتاجه منذ فترة عشر سنوات سابقة ومازال الانتاج مستمراً .

يتم انتاج الذهب في المملكة وعمان أيضا اكتشاف مناجم كبيرة له وباحتياطي كبير كذلك من الألمنيوم (البوكسيت) في غرب الرياض والمناطق الوسطى في المملكة مثل منجم الزبيرة ، والكميات بلغت ١٧٠ مليون طن وهذه الكمية تكفي مصانع الألمنيوم

الرجوع لمحتويات الكتاب

العربية لمدة تزيد على ٢٠ عاما .

٤- نظراً للتطور الزراعي في هذه المنطقة ، أصبحت المنطقة منتجة لكثير من المواد الحيوانية والنباتية وبكميات كبيرة ، فمزارع الأبقار على سبيل المثال منتشرة في جميع الدول الخليجية وتنتج كميات هائلة من الألبان ، حقول الحبوب المختلفة منتشرة في الخليج بدءاً من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات ، مزارع الحمضيات تنتج كميات هائلة من المواد النباتية يمكن أن تقوم عليها صناعات غذائية متعددة .

هذا بالإضافة إلى الثروة السمكية في المنطقة التي تعد من المواد الأولية للصناعة في الخليج ، فإن احدى الدراسات تقدر ان حوض الخليج يحتوي على حوالي ٢ مليون طن من الأسماك ، وأن سلطنة عمان تنتج لوحدها حوالي ٥٠٠ ألف طن سنويا .

٥- إن مواد أولية أخرى شبه مصنعة بدأت تتواجد في الخليج بسبب التنمية الصناعية في هذه البلدان ، فهذه الصناعات تنتج منتجات متنوعة قد تكون مواداً أولية لكثير من الصناعات مثل مادة الايثلين التي تنتجها مصانع البتروكيماويات وكذلك البولي ايثلين والميثانول وغيرها ، بالإضافة إلى الالمنيوم والحديد والنحاس والتي يمكن اقامة صناعات فرعية كثيرة عليها ، وهذا هو التوجه الجديد للصناعة في الخليج العربي .

هذا بيان واضح أن المنطقة لا تخلو من مواد معدنية وصناعية وحيوانية ونباتية متنوعة ، بالإمكان استغلالها وتصنيعها .

العامل الثاني : الطاقة :

العلاقة قوية جداً بين الصناعة والطاقة ، فالطاقة هي التي تحرك وهي التي تطلق حرارة في عمليات الصهر وغيره ، ومنذ القدم ارتبطت الصناعة بمصادر الطاقة ولا نستبعد أن تكون العلاقة مستمرة بمعنى أن المناطق ذات القوة في الطاقة هي أيضاً مناطق قوية من حيث الصناعة ، فمناطق في جنوب بريطانيا والتي كانت تحتوي على مناجم الفحم استقرت فيها الصناعة ، وفي منطقة الخليج التي بها بترول وغاز نتج عنها تنمية صناعية ضخمة جداً .

الرجوع لمحتويات الكتاب

الطاقة قد تعددت صورها عبر الزمن ، فمن طاقة الفحم الحجري وقبل ذلك طاقة الفحم النباتي وحركة الرياح والأمواج إلى طاقات معاصرة كالبترول والغاز الطبيعي والطاقة النووية ، أن المستقبل سوف يرقى للحصول على الطاقة الشمسية وطاقات بديلة أخرى .

الخليج مصدر مهم للطاقة ، فالطاقة المتواجدة في منطقة الخليج طاقة كبيرة جداً ، وتتميزكذلك أنها طاقة نظيفة وطاقة سهلة الحركة وطاقة ذات قوة حرارية كبيرة وطاقة رخيصة ، على عكس الطاقة النووية والتي كثيرة الضرر ولها آثار جانبية ، وهي كذلك على عكس طاقة الفحم الحجري حيث الحاجة إلى كميات هائلة من الفحم للحصول على الطاقة والفحم الحجري صعب في الوصول إليه وما إلى ذلك من آثار بيئية .

فالمنطقة غنية بالغاز الطبيعي ، المنطقة ليست بحاجة إلى طاقتها التي تنتجها بشكل كبير فهي لا تستهلك سوى ١٠٪ من الطاقة المنتجة .

إضافة إلى أن الطاقة الكهربائية في هذه المنطقة أصبحت كبيرة ومصدرا مهما ، وتنتج عبر محطات تنتشر في جميع دول الخليج وتقدر هذه الطاقة الكهربائية ٦ مليار كيلو واط تنتجها من الكهرباء سنويا .

وفي تزايد مستمر ولا يمر عام إلا وتنشأ أو تطور محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ، وأن دول الخليج تعتبر من أكثر دول العالم استهلاكا للطاقة .

ان هذه الطاقة رخيصة جدا مقارنة مع مناطق اخرى في العالم فعلى سبيل المثال عندما نقارن بين أمريكا واليابان والخليج نجد بأن تكلفة الطاقة كما يلي : ٣٠ : ٨٠ : ٥ في صناعة الألمنيوم على سبيل المثال .

العامل الثالث : رؤوس الأموال :

الصناعة بحاجة إلى أموال لكي تنشأ ، ويعرف الرأس المال المستثمر صناعيا بانه رأس مال ثابت في معظمه ، بمعنى أن هذا المال لا يتحرك ولا يدور كالأموال المستثمرة في قطاعات انتاجية أخرى مثل التجارة أو الخدمات ، ولايستبعد أن تكون ٩٠٪ من رأس المال المستثمر في الصناعة من نوع الاموال الثابتة غير المتحركة متمثلة في قيمة

الرجوع لمحتويات الكتاب

المصنع والأرض والمواصلات والمبانى على عكس التجارة التي لا تحتاج لهذه الأموال الكثيرة الثابتة ، وبالتالي فالبنوك التجارية لا تدعم إلا بشكل بسيط المشاريع الصناعية لان تدوير الاموال في الانشطة الصناعية يطول جداً . لذلك تقوم الدول بإنشاء المصارف والبنوك الصناعية الخاصة وهذه تقوم بدورها في دعم المشاريع الصناعية وغالباً ما تكون هذه البنوك مدعومة من الدول حتى تتفادى هذه المصارف الخسائر . ومن المعلوم أنه إذا كانت الدولة غنية ، كانت قدرتها على التنمية الصناعية أكبر ، ولذلك سبقت الدول المتقدمة الدول النامية في مضمار الصناعة لهذا السبب ضمن أسباب أخرى ، وتخلفت الدول النامية عن الصناعة بسبب فقرهاالمالي ، وخاصة في مجالات الصناعة الثقيلة والصناعات الكبيرة التي بحاجة إلى أموال ضخمة .

كيف أصبحت الدول المتقدمة صاحبة رؤوس أموال ؟ لأسباب :

١- تنوع الموارد في هذه الدول والتي تتسم بقيمتها العالية وينتج عن هذا وفرة في الناحية المادية .
٢- سياسات الادخار والتوفير التي تمارس من قبل الدول أو الأفراد عن طريق مؤسسات راقية ومنظمة .
٣- بسبب الأموال التي تأتيها من الخارج للاستثمار فيها هرباً من أوضاع تسود فيها .

لذلك تستطيع هذه الدول ان تدعم مشاريعها ذاتيا ، أما الدول النامية فلا يمكنها بأي حال من الأحوال دعم المشاريع الصناعية والاكتفاء الذاتي فهي تستعين بالبنك الدولي أو الشركات المتعددة الجنسيات أو عن طريق القروض البنكية أو من الدول الصديقة ، في الحصول على التمويل اللازم للصناعة .

أما منطقة الخليج فإنها تختلف تماماً عن دول العالم الثالث ، فهذه المنطقة غنية ، أي أن الوفرة المادية كبيرة ، ونستطيع أن نبين هذا الغنى في دول الخليج عبر النقاط التالية :

١- إن دول الخليج استطاعت في فترات ارتفاع أسعار النفط أن تحقق فوائض مالية كبيرة ، أصبحت هذه الفوائض مدخرة في البنوك العالمية في مختلف دول العالم وقدرت

الرجوع لمحتويات الكتاب

في بداية الثمانينيات بحوالي ٤٠٠ مليار دولار ، لكن فيما بعد تقلصت لسببين :

أ - الحروب التي نشأت في المنطقة : الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج .
ب - انخفاض أسعار البترول الذي أدى إلى عجز الميزانيات في الخليج وهذا العجز أدى إلى اللجوء إلى الاحتياطي والسحب منه .

٢- نصيب الفرد في هذه المنطقة يُعد من الدخول الكبيرة ، فاليوم يبلغ نصيب الفرد حوالي عشرة آلاف دولار ، وهذا الرقم بعيد عن متوسط العالم الثالث ٥٠٠ دولار وبالتالي هناك فرصة للادخار فعلى سبيل المثال ، يُقدر بأن القطريين يدخرون أكثر من ٣ مليارات (٣٠٠٠ مليون ريال قطري) ، والتوفير لمن يريد ذلك والاستثمار في المجالات المختلفة .

٣- إن القطاع الخاص في دول الخليج حقق فائضا مالياً كما حكومات الخليج ، وللأسف فإن جزءاً كبيراً من أموال القطاع الخاص في المنطقة مستثمر في الخارج بسبب عدم وجود فرص الاستثمار الجيدة في المنطقة . وعلى سبيل المثال ، إن القطاع الخاص السعودي من بداية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٢ أعاد مبالغ تُقدر بحوالي ٥٠ مليار دولار ، وقام القطاع الخاص باستثمار هذا المال في المجتمع السعودي بعد تحسن الظروف .

٤- أنشأت دول الخليج مصارف وبنوك وصناديق للقروض الصناعية ، لدعم النشاط الصناعي ، ومن أمثلة ذلك بنك الكويت الصناعي الذي قدم حوالي ٣٩٦ مليون دينار كويتي لعدد ٥٠٤ مصنع حتى سنة ١٩٩٦ ، وكذلك الصندوق السعودي للتنمية الصناعية الذي قدم مبالغ تقدر بأكثر من ثلاثين مليار ريال خلال ٢٥ سنة الماضية لآلاف المشاريع الصناعية وخاصة للقطاع الخاص .

٥- البنوك العالمية والمنظمات العالمية لا تمانع من تقديم القروض لهذه الدول الخليجية لأن هذه المنظمات والبنوك تعلم باحتياطي هذه الدول من الأموال والموارد الطبيعية المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي والظروف الحالية تؤكد هذه النقطة .

وفي تقرير عالمي عن عدد المليونيرات في الشرق الأوسط ، تبين أن المنطقة فيها

الرجوع لمحتويات الكتاب

٢٠٠ ألف مليونير ٩٠٪ منهم من دول الخليج ، أتت السعودية على رأسها بحوالي ٧٨ ألف مليونير ، وفي الإمارات ٥٩ ألف مليونير وفي الكويت ٣٦ ألف مليونير . يبلغ إجمالي أموالهم حوالي ٧٠٠ مليار دولار وذلك في عام ١٩٩٧ .

العامل الرابع : الايدي العاملة :

عنصر أساسي لعمليات التصنيع ، وقوة العمل وعلاقتها بالصناعة تكون من عدة جوانب من تلك الجوانب : (١) الوفرة (٢) النوعية (٣) الأجور (٤) القوانين والتشريعات المنظمة لأحوالهم .

بالتالي تتحرك الصناعة في علاقتها مع قوة العمل في هذه الجوانب ومن الملاحظ أن الصناعات الغربية أخذت مواقع في جنوب آسيا (تايوان ، هونج كونج ، ماليزيا ، سنغافورة) وذلك للأسباب التي تم ذكرها ، فأصبحت هذه الشركات تنتج بنفس النوعية ولكن بتكلفة أقل .

العامل هو الذي يدير المصنع ويطور الانتاج وهو الذي يدرس المشاكل الصناعية ويحلها وهو الذي يسوق البضاعة بالإضافة إلى أعمال أخرى .

وهم على ثلاثة أنواع :

١- الإداريون .

٢- الفنيون

٣- العمال العاديون .

ولكن الصناعات تختلف في حاجتها لتلك الثلاث فئات من بسيطة إلى معقدة ، فالمصانع البسيطة قد لا تحتاج للنوعيات الفنية الماهرة ، لكن كلما تعقدت الصناعة وأصبحت قوية تكون حاجتها للفنيين أكبر مثل صناعة الالكترونيات ، في حين أن صناعة مواد البناء حاجتها للعمال العاديين أكثر من الفنيين .

الفئة الفنية واعدادها يحتاج إلى وفرة مالية ، فالمؤسسات الصناعية والشركات الصناعية تقوم بالمحافظة على هؤلاء عن طريق منحهم حوافز كبيرة والسكن المناسب والعلاوات المناسبة السنوية طبقا لانتاجية المصنع وتوزيع جزء من الارباح السنوية على

الرجوع لمحتويات الكتاب

هؤلاء وابتعاثهم في دورات تدريبية متجددة ، حتى يستمر هؤلاء مع مصانعهم وبعطاء أكبر .

والمصانع من حيث حجم العمالة تنقسم إلى نوعين :

مصانع ذات كثافة عمالية : وهي المصانع الأقل تطورا من الناحية الفنية التكنولوجية ، وتتواجد في الدول ذات الكثافات السكانية ، وكذلك في الدول ذات المستويات الاقتصادية المتدنية وكذلك العلمية .

مصانع ذات كثافة رأسمالية : وتوجد في الدول ذات التقدم التكنولوجي العالي ، وكذلك في الدول الغنية ، وتتواجد في الدول ذات القلة السكانية .

فعند مقارنة السعودية بمصر نرى أن السعودية لابد أن توجد بها مصانع ذات كثافة رأسمالية بعكس مصر والهند على سبيل المثال .

قوة العمل الصناعية في الخليج :

تتسم قوة العمل الصناعية في الخليج بسمتين رئيسيتين :

١- قلة العدد .

٢- ضعف النوعية الفنية .

فقلة العدد بسبب :

أ - صغر الأحجام السكانية وبالتالي قلة عدد قوة العمل .

ب - الأولوية لقوة العمل المواطنة هي القطاعات الحكومية وخاصة الإدارية والعسكرية .

ج - تلك العادات والتقاليد الاجتماعية التي لاتزال تؤثر سلباً في انضمام أعداد من العمالة المواطنة إلى القطاع الصناعي .

أما ضعف النوعية فناتج عن :

أ - تأخر التعليم بصفة عامة إذ لم يبدأ إلا في منتصف الخمسينيات .

ب - تأخر التعليم الفني والتقني وعدم الاقبال عليه إلا في الفترة الأخيرة .

ج - أن القطاع الصناعي يعتبر أحدث القطاعات الانتاجية في الدول الخليجية ، فلم تكن الخطط التعليمية مواكبة لعمليات بدء التصنيع وتوفير الكادر الفني له .

فعلى الرغم من أن الصناعة التحويلية قد خلقت فرص عمل يصل عددها إلى حوالي ٤٠٠ ألف فرصة عمل في سنة ١٩٩٥ ، إلا أن الخليجيين منهم مازالت أعدادهم قليلة وخاصة في ثلاث دول وهي الكويت وقطر والإمارات .

ولكن بمقارنة القطاعين الخاص والعام الصناعيين ، فإن القطاع الصناعي العام (الحكومي) بدأ يستقطب عدداً لا بأس به من المواطنين (حوالي ٦٤٪ من قوة العمل في مصانع سابك السعودية هم من المواطنين ، وحوالي ٢٢٪ من قوة العمل الصناعية في المصانع الحكومية في قطر هم من القطريين) .

ولكن على خلاف ذلك نجد أن القطاع الصناعي الخاص لم يستوعب بعد قوة العمل المواطنة ، والقطاع الصناعي هنا يشبه القطاعات الانتاجية الأخرى التي لايزال المواطن بعيداً عنها .

وأخيراً ، فإن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتشريعية والعلمية ، واختلاف الأولويات والمهمات وضيق سوق العمل ، فإننا نتوقع اقبالاً كبيراً في المرحلة القادمة نحو العمل في المجال الصناعي في دول الخليج العربية . وقد بدأت جميع دول الخليج في سن القوانين التي تحتم على القطاعات الانتاجية الخاصة باستيعاب نسب من المواطنين وزيادتها مع الوقت .

العامل الخامس : عامل السوق :

الهدف النهائي لما تنتجه المصانع هو عملية التسويق سواء داخليا أو خارجيا وأن عنصر السوق أساسي في عملية التصنيع ، والشائع أن هذا العامل يعتبر العامل الاخير في الدائرة التصنيعية ، وفي ظني والكثيرين من الباحثين بأن هذا العامل يعتبرونه عاملا أولياً حيث أن التفكير في التنمية الصناعية يأتي من الأسواق وأذواق الناس في

الرجوع لمحتويات الكتاب

هذا السوق وإمكانياتهم وطريقتهم ، فحاجة السوق تروج لصناعة معينة .

الأسواق يمكن قياس أهميتها من عدة جوانب : كيف نصف سوقاً بأنه أهم من سوق آخر ؟ هناك خمس نقاط وهي كالآتي :

١- **حجم السكان** : فكلما كانت الأسواق ذات أحجام سكانية كبيرة ، كلما كانت النظرة لها مهمة ، فاليوم الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ينظرون إلى الصين بسبب الضخامة البشرية فيها (خمس سكان العالم) ، فالسوق الصيني مهم لجميع المنتجين والمصنعين .

٢- **القوة الشرائية** : المستوى الاقتصادي لأفراد المجتمع له تأثير على مستويات الأفراد واستهلاكهم فهم ينظرون لمنطقة الخليج منطقة غنية فالشركات الصناعية تحاول الوصول إلى هذه المنطقة لأن القوة الشرائية عند الفرد الخليجي أكبر من الحجم السكاني ، فالبضائع الراقية وغالية الثمن تباع في مثل هذه الأسواق .

٣- **نمط الاستهلاك** : تختلف الأنماط بين الشعوب ، طبقاً للعادات والتقاليد والوعي والتحضر ، فعند مقارنة سكان الولايات المتحدة وأوروبا بأهل الخليج في نمط الاستهلاك نلاحظ أن نمط الاستهلاك في الخليج أكبر فنحن نستهلك بشكل كبير والأمثلة في هذا الشأن كثيرة . فالمواطنون في الخليج للأسف يأتون ضمن الاستهلاك التبذيري .

٤- **التنافس ومدى وجوده في الاسواق** : هل هذه الأسواق مفتوحة أم مقيدة ؟ هل اعتادت الناس على منتجات معينة ، وذلك كله نوع من احتكار السوق ؟ وارتباط الأسواق ببعض العقود والمعاهدات الثنائية ، والتبادل التجاري والضرائب الجمركية .

٥- **الموقع** : كلما كانت الاسواق قريبة من الدولة الصانعة كلما كانت الأمور التسويقية أسهل ، والنظرة إليها أكبر وخاصة إذا وجدت فيها بعض من تلك النقاط السابقة . وكذلك وسائل المواصلات والحركة التجارية بها وسهولة الوصول إليها .

والأسواق من البعد الجغرافي نوعان :

أسواق محلية : الوصول إليها أسهل من الوصول إلى الأسواق العالمية .

الرجوع لمحتويات الكتاب

أسواق خارجية : الأسواق العالمية بصفة رئيسية أكثر أهمية من الأسواق المحلية ، حيث أن التعامل مع الأسواق الخارجية يؤدي إلى جلب أموال وعملات جديدة للدولة الصانعة ، رغم أن الأسواق المحلية تحقق جزءاً من تلك الأهداف أيضاً ، لذلك تقوم المجتمعات المصنعة بوضع التشريعات والحوافز التي تسهل عملية الاتصال بالاسواق المحلية والخارجية .

فعلى سبيل المثال ، لحماية الأسواق المحلية وتوصيل البضاعة إليها تقوم الدول بفرض ضرائب عالية على البضائع المستوردة والشبيهة التي تنتجها نفس الدولة .

والأولوية في مشتريات الدولة من المنتجات المحلية ، واقصى درجة من هذه التسهيلات والحوافز ومنع دخول البضائع المشابهة المنتجة محلياً .

أما بخصوص الأسواق العالمية فمن وسائل الوصول إليها :

- تشجيع الصادرات وعدم فرض ضريبة على الصادرات .
- خلق العلاقات التجارية الوطيدة مع الدول الخارجية .
- اقامة المعارض الدولية .
- اعتماد وكلاء محليين وتشجيعهم لتوزيع اكبر للبضائع المصنعة المصدرة .

سمات الأسواق الخليجية :

ماذا عن منطقة الخليج ؟ هل الأسواق متوفرة في الخليج ومشجعة على قيام الصناعة ؟

١- رغم قلة عدد سكان المنطقة الخليجية (يبلغ عددهم ٢٥ مليون) إلا أنهم يتميزون بقوة شرائية كبيرة ويتميزون بنمط استهلاكي كبير .

٢- إن الصناعات الخليجية الخفيفة لا تعاني حقيقة من الحجم السكاني والتي تنتج المنتجات اليومية الاستهلاكية تجد رواجا وتعد أسواق الخليج أسواق مهمة لها .

٣- إن الصناعات الثقيلة القائمة في الخليج تقوم بتصدير منتجاتها إلى الخارج وخاصة أن معظم منتجاتها منتجات شبه مصنعة ، ورغم ذلك إلا أن اسواق الخليج يمكنها استيعاب جزء من هذه المنتجات وعلى رأسها هذه المنتجات الحديد والاسمنت والألمنيوم .

الرجوع لمحتويات الكتاب

٤- إن الاسواق الاقليمية لمنطقة الخليج التي ترتبط بمنطقة الخليج بخصائص ومميزات مشتركة مثل الوطن العربي أو دول مجاورة كإيران وباكستان يمكن جعلها أسواقاً للصناعة الخليجية .

٥- إن عملية التسويق بحاجة إلى مسوقين افراد يكونون على دراية بأسلوب التعامل ، وعلى دراية بوسائل تسويق المنتجات ، وايجاد هؤلاء يجب أن يكون هدفاً في التنمية الصناعية الخليجية للوصول إلى أسواق أبعد وأكبر .

مثال : السودان في تقرير لوزير الصناعة عام ١٩٩٧ أمام البرلمان بأن ٩٠٪ من مصانع السودان عاطلة عن العمل وأن النسبة الباقية ، لا تعمل إلا بحوالي ثلث طاقتها الانتاجية وذلك لأسباب من بينها : الطاقة الكهربائية ، سوء الإدارة ، عمليات التسويق، قلة الحوافز ، وعدم وصول المواد الأولية وضعف أسطول النقل وقلة المعروض من البنزين المطلوب لها .

العامل السادس : عامل البنية التحتية :

عبارة عن مجموعة الخدمات والمرافق التي تحتاجها الصناعة من بينها على سبيل المثال : تمديدات الشبكة الكهربائية ، تمديدات الاتصالات ، تمديدات المياه والطرق المختلفة ووسائل السكن وحركة الموانئ والمطارات ، وقد نضيف التشريعات والقوانين ومن بينها الاوضاع السياسية المستقرة ، وسائل الترفيه ..

هذه البنية التحتية كلما وجدت بقوة تحقق نجاحاً ، بكل تأكيد ، للتنمية الصناعية والتي بدورها تحقق الأهداف المتنوعة للمجتمع وهي الأهداف الشاملة ، بمعنى أنها كلما توفرت هذه البنية بشكل أكبر ، ولكن ضعفها لا يعني عدم قيام الصناعة ، ولكن دون أن تكون للتنمية الصناعية تلك الأهداف الشاملة ، فعلى سبيل المثال ، أسست دول استعمارية بعض الصناعات في مستعمراتها رغم غياب عام لتلك البنى التحتية ، فنجحت هذه المصانع كوحدات ، دون ان ينتشر تأثيرها الايجابي على المجتمعات التي وجدت فيها .

وماذا عن منطقة الخليج ؟

البنية التحتية في دول الخليج تتميز بالنواحي الإيجابية الآتية :

١- إنها بنية تحتية حديثة .
٢- إنها رخيصة وليست مكلفة وإن الضرائب والرسوم التي تحصل عليها الدول بسبب توفر هذه الخدمات هي رسومات رمزية .
٣- إن البنية التحتية إذا ما دعت الضرورة إليها يمكن أن تقام في أي جزء من الخليج العربي بسبب توفر الإمكانيات المادية .

على سبيل المثال تنتشر المطارات الدولية في جميع دول الخليج التي تستقبل جميع أنواع الطائرات وتنتشر في دول الخليج الموانيء المجهزة بتقنية متقدمة التي تستقبل أكبر البواخر والسفن مثل ميناء جبل علي وموانئ راشد وزايد والدوحة وجدة وغيرها .

تنتشر في منطقة الخليج الطرق البرية السريعة تربط مناطق الخليج بعضها والصورة اكثر وضوحا في السعودية ذات المساحة الكبيرة ، وتقدر بآلاف الكيلو مترات .

إن الخليج يتمتع باستقرار سياسي وهذا يعد من أكبر النقاط التي تحتاجها التنمية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة ، وهي تختلف عن دول العالم الثالث بسبب عدم الاستقرار السياسي .

العامل السابع : التوجهات السياسية نحو الصناعة :

هل هناك ضرورة لوجود توجهات من قبل الإدارة السياسية في الدول لخوض مضمار التنمية الصناعية ؟ الإجابة بكل تأكيد نعم ، لنوضح المثال الآتي : دولة السودان دولة عظيمة الاتساع والامكانيات والمكونات مساحتها ٢ر٥ مليون كم٢ مقارنة مع اليابان : وهذه مجموعة جزر تُعد فقيرة من الناحية الامكانيات . وأين صناعة السودان وأين صناعة اليابان ؟

السبب في التطور الصناعي في اليابان :

تلك الإرادة السياسية في اليابان في انتهاج منهج التصنيع والتخطيط الدقيق لنجاحه سواء بوسائل وأدوات ومواد داخلية أو خارجية .

الرجوع لمحتويات الكتاب

يقاس توجه المجتمع نحو التصنيع عن طريق بعض المعايير والتي من بينها :

١- سن القوانين والتشريعات الاقتصادية والصناعية ، تنظيم العمل الصناعي وتحديد المسؤوليات والتخصصات والحوافز .
٢- نسبة الاستثمارات الصناعية في هذه الدولة من ميزانياتها السنوية .
٣- مدى تشجيع الدولة لاستقطاب الاستثمارات الصناعية سواء المحلية أو الخارجية .
٤- مدى وجود الخطط التصنيعية في الدول الصناعية .
٥- تأسيس وانشاء مدن ومناطق صناعية مجهزة بالبنية التحتية .

ماذا عن منطقة الخليج ؟ هل الإرادة السياسية متجهة نحو التصنيع ؟ نعم توجهات ليست حد يثة ولكن بعد اكتشاف النفط ازدادت رسوخاً في الفترة الحالية . في الخليج هناك القوانين الصناعية المنظمة ، هناك موازنات سنوية للتنمية الصناعية في الخليج ، هناك صناديق لدعم المشاريع الصناعية الخاصة مثل الصندوق السعودي الصناعي ، بنك الكويت الصناعي ، وإن دول الخليج بدأت تتفاعل مع الشركات تدعوها إلى التصنيع ، ومن ضمن المعايير أن هذه الدول تشجع شبابها على الانخراط في التعليم التقني وفي مجال العلوم التي لها ارتباط بالعملية الصناعية ، وإن هذه الدول قد انشأت مدناً ومناطق صناعية كثيرة لاقامة المنشآت والمناطق الصناعية مزودة بالخدمات والمرافق الصناعية مسيعيد في قطر ، ينبع في السعودية ، الرويس في أبو ظبي ، جبل علي في دبي على سبيل المثال .

مراحل التنمية الصناعية في قطر والخليج :

هذه المراحل في معظمها ليست مراحل زمنية (تبدأ من تاريخ وتنتهي في تاريخ) لأن هذه المراحل متشابكة .

وهذه محاولة لتحديد بعض المراحل وخصائص كل مرحلة وهي اربع مراحل :

١- مرحلة التصنيع ما قبل البترول : قد تكون هذه المرحلة ثابتة في جميع الدول .
٢- مرحلة بداية الاكتشافات البترولية : الكشف البترولي أدى إلى نقلة في دول الخليج في مجال الصناعة .

الرجوع لمحتويات الكتاب

٣- مرحلة الصناعات ذات الارتباط بالبترول والغاز .

٤- مرحلة التخطيط والتنظيم الصناعي الشامل : وضع الخطط والنظم والتشريعات .

ونستعرض خصائص كل مرحلة من حيث : نوعية الصناعات ، دور المواطنين ، دور التنظيم والتشريع في كل مرحلة من المراحل ، الأدوات والتقنيات المستخدمة ، الغاية من التصنيع ، الموارد المستخدمة في التصنيع ، التوزيع الجغرافي للصناعة ، دور القطاع الصناعي .

١- مرحلة ما قبل البترول :

بما أن مجموعات بشرية كانت تسكن المنطقة فالضرورة كانت تدعو بتصنيع ما تحتاج إليه من مواد ومنتجات . وبما أن الغوص كان هو النشاط المسيطر ، لذا ارتبطت صناعات كثيرة في الخليج بنشاط الغوص ، فبناء السفن صناعة تقليدية أصيلة وكان رجالها معروفين في مجتمعات الخليج ، صناعات الشباك وأدوات الغوص ، صناعات مواد البناء (كسر الصخور - تقطيع الصخور) صناعة الجبس وأعمال النجارة التي كانت تفيد المساكن ، الصناعات الغذائية وخاصة أن المنطقة حارة وجافة وتتعرض بين فترة وأخرى للجفاف فكانت المناطق الخليجية تنتج اعتماداً على الحيوانات في مواسم فصل الربيع أو الشتاء ، كانت تقوم صناعة الحليب ومشتقاته ، وصناعات الأسماك وتمليحها ، وصناعة التمور اعتماداً على أشجار النخيل التي اعتمد عليها سكان الخليج في تصنيع كل أجزائها .

ومن الصناعات الأخرى والتي كان للمرأة دور فيها صناعة الغزل والنسيج .

ماهي الأدوات ؟ أدوات تقليدية بسيطة يدوية .

العاملون : مواطنين ومواطنات في معظمهم .

غرض الصناعة : خدمة أهل المنطقة .

المواد التي يصنعونها بها : معظمها محلية .

استمرت هذه المرحلة فترة طويلة ، وكانت تتطور بتبادل الخبرات بين الأهالي ، وللزمن دور في عملية التطوير ، وعند التقاء المجموعات البشرية في السفر فان ذلك يؤدي إلى تطوير نمط وطريقة الانتاج .

الرجوع لمحتويات الكتاب

موقع هذه الصناعات : معظم الصناعات الغذائية تتم في البيوت أما صناعة السفن فعلى شاطئ البحر وصناعات أخرى في السوق .

تنوعت صناعات هذه المرحلة كثيراً في مناطق مثل عمان ذات الموارد المتعددة ، والاتصال الجغرافي الكبير ، وفي البحرين حيث مركز تجارة اللؤلؤ ومنطقة جذب ، والأراضي الحجازية لارتباط المنطقة بالحج ومواسمه . ويذكر أحد البحارة العمانيين أن سفنهم كانت تتحول إلى مصانع قبل وصولها إلى المرافئ والموانئ المقصودة . وزيارة إلى متحف البحرين الرائع تؤدي بالزائر إلى معرفة صناعات الخليج القديمة بشكل واضح .

ثانياً : مرحلة بداية الاكتشافات النفطية :

أدى اكتشاف النفط في الخليج إلى تغيير نمط الحياة ، فباكتشاف النفط في البحرين أولاً في عام ١٩٣٥ ونهاية بسلطنة عمان ١٩٦٧ ، أصبحت المنطقة بترولية وبسبب ايرادات البترول في دول الخليج أصبحت الصورة الانتاجية في الخليج مختلفة فقد ارتفعت دخول الأفراد وايرادات الدول ، اختلف التكوين السكاني في هذه المنطقة ، تنوعت المناطق المهمة وأرتبطت المنطقة بمناطق أخرى في العالم .

لهذه الأسباب تكونت مرحلة جديدة للتصنيع ، في هذه المرحلة تكاد تكون في معظمها نفس الصناعات السابقة ولكن بوسائل متطورة وبأدوات مختلفة وبأحجام أكبر فعلى سبيل المثال :

- بدأ التنظيم يسود النشاط الصناعي فخرجت الصناعات من المنازل إلى أماكن خاصة.
- تطورت الأدوات المستخدمة في التصنيع وأصبحت أكثر تطورا نتيجة لتوفر الطاقة الكهربائية لأول مرة على سبيل المثال ، هذه الآلآت بدأت بسيطة ثم تطورت وتعقدت مع الوقت .
- هناك صناعتان بدأتا في التطور في هذه المرحلة ، الصناعات الغذائية وقبلها صناعات مواد البناء حيث الحاجة إلى المساكن بدأت تزداد للمواطنين وللوافدين كانت الحاجة شديدة إلى إنشاء مناطق خدمية مختلفة ، إنشاء مدارس ، طرق ،

الرجوع لمحتويات الكتاب

مستشفيات ، ازدهرت في هذه الفترة صناعة مواد البناء فأنشئت معامل الطابوق وأنشئت مصانع بسيطة لرصف الطرق بمادة القار واحتاجت المساكن إلى صناعة الشبابيك والأبواب . وأنشئت في هذه الفترة مصانع للمرطبات مصانع الكوكاكولا ومصانع البيبسي ومصانع الثلج والمخابز الكبيرة والمطاعم التي تعد الوجبات الجاهزة.

- بدأ المواطن ينزوي ويحل محله الاجنبي وعدد المواطنين أصبح أقل ، والخبرة بدأت تكتسب من الخارج عن طريق قوة العمل الجديدة .
- كانت الغاية من التصنيع : تحقيق هدف محلي لكن على اتساع اكبر .
- الأوائل الذين هذه الصناعات أصبحوا اللبنة الأساسية لتجارة الخليج في المرحلة الجديدة ، بعد فترة الطواشين في مرحلة ما قبل الغوص .
- لم تدم هذه المرحلة طويلاً (قصيرة جداً) عشر إلى عشرين عاماً .
- والمثال أنه بلغ عام ١٩٥٠ عدد المنشآت الصناعية في دولة قطر ٤٦ منشأة صناعية باجمالي رأس مال ٢٨ مليون ريال على رأس المنشآت ٣٢ منشأة غذائية ، ٧ منشآت في مجال الصناعات الخشبية حتى حلول عام ١٩٥٥ ارتفع عدد المنشآت الصناعية حيث بلغ ٨٣ منشأة الغذائية منها ٥٢ والخشبية ١٧ منشأة .

ثالثاً : مرحلة الصناعات ذات الارتباط بالبترول والغاز :

معظم الدول الخليجية قد دخلت هذه المرحلة بعد فترة وجيزة من انتاج النفط ، الدخول لهذه المرحلة ولتحقيق هدفين رئيسين :

أ - الاستغلال الأمثل للموارد البترولية المتاحة بمعنى استغلال وزيادة قيمتها وعدم ضياعها .

ب - تنويع مصادر الدخل في الدول الخليجية بأن لا يصبح البترول هو المصدر الأول للدخل .

من هذين الهدفين توجهت الدول الخليجية لتصنيع البترول والغاز الطبيعي فأقامت على سبيل المثال في البداية مصافي النفط ومصانع للاسمدة الكيماوية ، وأقامت في

الرجوع لمحتويات الكتاب

المرحلة التالية ، المصانع التعدينية الأساسية باستغلال الغاز الطبيعي وأقيمت منشآت لتسييل الغاز وتصديره وقامت بعض دول الخليج بإنشاء صناعة البتروكيمياويات في مراحل متقدمة .

سمات الصناعة في هذه المرحلة :

١- إن القطاع الحكومي هو صاحب فكرة هذه الصناعات ، وغالبا ما ابتعد القطاع الخاص عن هذه الصناعات على عكس المرحلة الأولى والثانية .

٢- صناعات هذه المرحلة صناعات ضخمة احتاجت إلى أموال ضخمة وكانت بحاجة كذلك إلى خبرات صناعية عالمية ، فوفرت الحكومات الخليجية هذه المزايا لهذه المصانع .

٣- ان الغاية من هذه الصناعات في الأساس تصدير منتجاتها إلى الخارج . جزء من الأهداف السابقة .

٤- معظم هذه الصناعات أنشئت وأسست خارج المناطق السكنية (بعيدة عنها) لسببين :

أ - مخاطر هذه الصناعات .

ب - وجود العمالة الأجنبية المختلفة عن المواطنين في كثير من الخصائص (الدين ، العلاقات الاجتماعية) .

٥- الدول الخليجية استعانت بالخبرات الأجنبية ، من بين المبررات :

أ - قلة الخبرة المحلية في هذه الصناعات .

ب - تملك هذه الخبرات العالمية التقنية المتطورة التي تحتاجها هذه الصناعات .

ج - إن هذه الخبرات الأجنبية كانت تساهم ماديا في مثل هذه المشروعات الضخمة سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة بسبب علاقاتها مع البنوك العالمية .

د - الخبرات الأجنبية كانت على اتصال بالأسواق العالمية خاصة أن الصناعات البترولية التي أنشئت في المنطقة كان غرضها التصدير .

أمثلة للصناعات التي أنشئت في هذه المرحلة والتي اعتمدت على البترول والغاز :

١- مصافي النفط :

بدءاً من هذه المرحلة وحتى وقتنا الراهن هناك ١٤ مصفاة في جميع الدول الخليجية وأكبرها في الامتلاك هي السعودية حيث تمتلك تقريباً ٧ مصافي ، وهذه المصافي الـ(١٤) قادرة على تكرير حوالي ٣ر٥ مليون برميل يومياً .

وتنتج المملكة حوالي ٢ مليون برميل يوميا ، في حين أن البحرين التي تعد أقدم الدول الخليجية في وجود مصفاة النفط بها تكرر أكثر من طاقتها الانتاجية من البترول حيثأان طاقة التكرير من البترول في البحرين حوالي ربع مليون برميل في حين أن انتاجها من النفط بين ٤٠ - ٥٠ ألف برميل يومياً . وهناك ثلاثة مشروعات جديدة في كل من عمان وقطر .

٢- صناعة البتروكيماويات :

لها اتصال مباشر بالبترول والغاز وهذه الصناعة متواجدة في جميع دول الخليج عدا عمان ، وأقدمها دولة قطر .

تنتج هذه المصانع حوالي ٣ر٥ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية وتمثل ٤-٥٪ من الانتاج العالمي . وأهم المنتجات الايثلين والبولي ايثلين والميثانول والكبريت . وأكبر الدول المنتجة هي : السعودية وخاصة من خلال مصانع سابك ، وما تزال مصانع البتتروكيماويات تنشأ في الخليج كما في الكويت وقطر والسعودية ، وهناك شركات مشتركة في هذا المجال كما في البحرين .

٣- مصانع تسييل الغاز :

تتواجد في جميع دول الخليج عدا عمان ، تنتج الغازات السائلة للتصدير أو أحيانا تستخدم نسبة من هذه الغازات السائلة للصناعات المحلية ، وإجمالي انتاج الخليج من الغاز المسال حوالي ٢٠ مليون طن حاليا ، ومن المتوقع أن يرتفع الحجم إلى الضعف

الرجوع لمحتويات الكتاب

بحلول عام ٢٠٠٠ خاصة أن مشاريع كبيرة تنفذ في قطر والمملكة والإمارات وعمان ، ففي قطر على سبيل المثال بدأت مصانع رأس لفان في الانتاج منذ ١٩٩٧ وبطاقة تصل إلى حوالي ٢٠ مليون طن مع بداية القرن القادم ٢٠٠٣ .

٤- صناعة الاسمدة الكيماوية :

وجدت بداية في الكويت في بداية الستينيات ومن ثم في قطر ، تنتج اليوريا والأمونيا وتقوم المصانع بتصدير منتجاتها إلى الخارج وكمية الانتاج السنوي حوالي ١٠ ملايين طن والأسواق الرئيسية هي أسواق آسيا وجنوب شرق آسيا .

٥- صناعة الحديد والصلب :

لها علاقة غير مباشرة بالبترول والغاز ، حيث الطاقة الحرارية المتاحة لمثل هذه الصناعات ، وهناك ثلاثة مصانع أولها وأقدمها في قطر عام ١٩٧٨ ، والسعودية ، والبحرين . وتنتج هذه المصانع الثلاث ٥ مليون طن حديد سنويا معظم الانتاج للاستهلاك المحلي خليجيا ، وماتزال الفجوة بين الطلب والعرض كبيرة ، فهناك مشروعات لتطوير جميع المصانع القائمة ، ومشروعات جديدة كما في الإمارات والكويت وقطر والسعودية .

٦- صناعة الألمنيوم :

بدءاً بالبحرين عام ١٩٧٠ وفي الإمارات (دبي) ، كمية الانتاج من الألمنيوم حوالي ٥٠٠ ألف طن (نصف مليون طن) ، وتعد هذه الصناعة الأكبر في العالم الثالث وتشهد تطورات كبيرة ومن المحتمل رفع انتاج المصنعين الرئيسيين في كل من البحرين ودبي ليصل إلى أكثر من مليون طن سنوياً قبل عام ٢٠٠٠م . وهناك مشروعات كثيرة للألمنيوم في قطر ، الإمارات ، السعودية حيث الميزة النسبية وخاصة بسبب توفر الطاقة الرخيصة .

٧- صناعة الاسمنت :

صناعة بحاجة إلى طاقة حرارية هائلة ولولا وجود الغاز الطبيعي لما نشأت هذه

الرجوع لمحتويات الكتاب

الصناعة في الخليج ، يوجد حاليا ٢١ مصنع اسمنت معظمها في المملكة العربية السعودية . طاقتها الانتاجية ٢٠ مليون طن وهذا الانتاج يمثل حوالي $\frac{١}{٣}$ الطاقة التصنيعية لهذه المصانع والاستهلاك يغذي الاسواق المحلية بصورة رئيسية .

ونعتقد أن الانتاج أكبر من استيعاب السوق وخاصة في فترة التسعينيات ، مما أثر ذلك على الأسعار والطاقة التشغيلية .

رابعاً : مرحلة التنظيم والتخطيط الصناعي الشامل :

بدأت هذه المرحلة بعد أن دخلت دول الخليج مرحلة التصنيع الثقيل واستطاعت تحقيق بعض أهداف الصناعة .

من سمات هذه المرحلة ما يلي :

١- إن هذه المرحلة بدأت بصفة عامة منذ منتصف السبعينيات بسبب جوهري وهو ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع الايرادات من مليارات الدولارات إلى عشرات المليارات .

٢- في هذه الفترة بدأت تنشأ الشركات الصناعية الكبيرة برؤوس أموال ضخمة من أمثلتها شركة سابك السعودية ، شركة بترومين الصناعية ، السعودية ، الشركة القطرية للصناعات التحويلية ، الشركة المتحدة للصناعة ، وغيرها .

٣- الصناعة اتجهت إلى الفروع الصناعية الامامية التي اعتمدت على مصانع وصناعات قائمة فعلاً في المنطقة ، مثال ذلك مصانع كثيرة للبلاستيك اعتماداً على مصانع البتروكيماويات ومصانع تشكيل الالومنيوم اعتمادا على مصانع الالومنيوم .

٤- إن تفاهماً قد وجد بين القطاعين الحكومي والخاص من أجل تطوير وتنمية الصناعة الخليجية فأصبحت الأدوار موزعة بان تقوم الدول الخليجية بالاستثمار في الصناعات الثقيلة ويتحرك القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات الخفيفة والمتوسطة مع امكانية دخول القطاع الخاص مشاركا في بعض الصناعات الحكومية .

الرجوع لمحتويات الكتاب

٥- النشاط الصناعي بدأ بالتنظيم بصورة أكبر فقد أنشئت في منطقة الخليج منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ١٩٧٦ ، تقوم بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية ودراسات حول التكامل والتنسيق الصناعي بين دول الخليج .

٦- ان اتفاقيات اقتصادية قد أبرمت في هذه المرحلة بين دول الخليج بغية تحقيق التعاون والتكامل والتنسيق ومثال على هذه الاتفاقيات : الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول الخليج والتي صدرت عام ١٩٨٤ بالإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية .

٧- لتحقيق التنظيم والتخطيط الصناعي الجيد فقد صدرت في جميع الدول الخليجية القوانين الصناعية بدءاً بالكويت والبحرين وانتهاء بقطر ، هذه القوانين تبين الحوافز والتشريعات المنظمة للعمل الصناعي . كان لهذه التشريعات والقوانين الاثر الفعال في تنمية القطاع الصناعي وخاصة صناعات القطاع الخاص في فترات وجيزة .

٨- المشاريع الصناعية المشتركة بين دول الخليج قد ازدهرت واتسعت وقد وصل عددها في آخر تقرير أكثر من ١٢٦ مشروع صناعي مشترك معظمها في المملكة ، والإمارات والسبب أن الحوافز هناك أكبر ، من أمثلة هذه الصناعات المشتركة مصنع رأس الخيمة للصناعات الدوائية مصنع درفلة الالومنيوم في البحرين ، الشركة القطرية السعودية لصناعة الجبس ، مصنع التونة العماني السعودي .

٩- التصدير الصناعي للخارج بدأ يتسع بشكل كبير ففي حالة قطر على سبيل المثال ، فإن منتجاتها الصناعية وصلت ألى أكثر من ٥٠ دولة في العالم والمنتجات الصناعية السعودية وصلت إلى عدد من الدول يفوق العدد الخاص بقطر وأن التوجه التسويقي الموحد لدول الخليج خاصة في تصدير المنتجات البتروكيماوية إلى أوروبا هذا التوحد قد لعب دوراً في تخطي الكثير من الحواجز .

١٠- إنشاء المدن والمناطق الصناعية يستمر في هذه المرحلة حتى وصل عدد المناطق الصناعية إلى أكثر من ٦٠ منطقة صناعية في الخليج بالإضافة إلى أكثر من ١٠ مدن صناعية أصبحت معالم بارزة في هذه المنطقة .

حقائق عن منجزات التنمية الصناعية في قطر والخليج :

١- الصناعات التحويلية في منطقة الخليج أصبحت متنوعة وليست مقتصرة على الصناعات البترولية ، وتشتمل على أفرع كثيرة حسب التقسيم والتصنيف الدولي للصناعات ، مما ساعد على تغطية الحاجات المحلية بجانب التصدير إلى عدد كبير من الدول التي تتلقى وتستقبل منتجات صناعية خليجية بمواصفات عالمية وبأسعار تنافسية . وإدارات التنمية الصناعية في جميع الدول الخليجية بما فيها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، تروج لمشاريع صناعية غير موجودة بغية خلق ذلك التنوع المنشود ، وتدعو المستثمرين الصناعيين إلى تبنيها وخاصة أنها معدة ومدروسة من النواحي الاقتصادية عبر شركات استشارية .

وضمن خططها للترويج الصناعي ، استطاعت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والتي انشئت عام ١٩٧٦ ومقرها الدوحة بقطر أن تعلن عن ملفات ١٧٢ مشروعاً صناعياً خلال السنوات العشر الماضية نفذ منها ٧٧ مشروعاً على مستوى قطري أو مشترك . وتؤكد الدراسات أن عدد فروع الصناعات التي بالخليج يصل إلى حوالي ٩٥ فرعاً صناعياً حسب التصنيف الدولي ، فعلى سبيل المثال هناك ٤٩١ مصنعاً من الحجم المتوسط والكبير لصناعات الألمنيوم المختلفة و ٦٥٤ مصنعاً للكيماويات والبلاستيك و ٣٩٩ مصنعاً للملابس والجلديات و ٢٧٦ مصنعاً للأثاث الخشبي و ٤٥٥ مصنعاً للمنتجات الورقية ، ومصانع أخرى للمنتجات الطبية والغذائية والمعدات والمعادن ومواد البناء .

٢- تمتلك الحكومات الخليجية عبر مؤسسات عامة صناعية معظم المشروعات الصناعية الكبيرة ذات الكثافة المالية والانتاجية والعمالية والتكنولوجية والتي بحاجة إلى بنية تحتية قوية ومكلفة في نفس الوقت ، وبدأت دول الخليج تفتح باب المشاركة الأجنبية للشركات الصناعية المتخصصة في الصناعات الكيميائية والمعدنية الكبيرة ، وغالباً ما تكون مرتبطة ببالبترول والغاز .

وهذه المنشآت والمصانع لا تمثل إلا ١٪ من المنشآت الصناعية القائمة في دول

الرجوع لمحتويات الكتاب

مجلس التعاون . ومن جانب آخر يمتلك القطاع الخاص وبصفة رئيسية الوطني النسبة الباقية من المنشآت الصناعية ، وقد وجد القطاع الخاص فرصاً جديدة للاستثمار المحلي في المجال الصناعي الحديث نوعاً ما . وأسس القطاع الخاص الخليجي وبدعم من الدول الخليجية مشروعات إما وطنية ١٠٠٪ أو مشتركة مع الغير الخليجي أو الأجنبي ، ضخمة في استثماراتها ومئات الملايين من الدولارات ويعمل بها مئات العاملين ، وبمنتجات متنوعة تغذي الأسواق المحلية والإقليمية وبأحجام اقتصادية تحقق ايرادات وأرباح كبيرة سنوياً . وقد تكونت في الفترات السابقة عدد من الشركات الصناعية المساهمة التي تعنى بالاستثمار الصناعي وقد حدث ذلك في جميع الدول الخليجية ، حيث المشاركة الشعبية في هذا المجال الاقتصادي المهم . ونعتقد بأن مجال الصناعة يعد اليوم احدى الصور الاستثمارية المشجعة للمستثمرين الخليجيين بسبب الحوافز المختلفة المقدمة لدعمها وانجاحها .

٣- شجع النشاط الصناعي في دول الخليج على استقطاب الأموال من الخارج ، وكذلك عودة الأموال المحلية . فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في المجال الصناعي من حوالي ٤ مليارات دولار سنة ١٩٧٥ ، إلى ٤٠ ملياراً سنة ١٩٩٣ وإلى حوالي ٧٨ ملياراً في سنة ١٩٩٦ . أي بنمو بلغ عشرين ضعفاً (٢٠٠٠٪) خلال العشرين سنة الماضية تقريباً . فأكبر شركة استثمارية في العالم العربي هي الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) حيث رأسمالها نما إلى حوالي ١٢٫٨ مليار دولار بنهاية عام ١٩٩٧ . وأن دول الخليج خلال عقد التسعينيات قد استثمرت بصورة متوسطة حوالي ١٨٪ من اجمالي استثماراتها في القطاع الصناعي .

وقد استطاعت الدول الخليجية بعد أن هيأت قوانين الاستثمار ووسائله ومرافقه من مدن صناعية وموانئ وغيرها أن تجذب أموالاً استثمارية أجنبية ، فهناك على سبيل المثال حتى عام ١٩٩٥ أموال استثمارية للشركات الأمريكية تقدر بحوالي ٧ مليارات دولار وللشركات اليابانية بحوالي ٤ مليارات دولار ، وغيرها من الشركات الأوربية والآسيوية .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وتعتبر المنطقة الخليجية من أهم مناطق الاستثمار في العالم العربي . وفي السعودية على سبيل المثال بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية بنهاية ١٩٩٦ حوالي ٥٠ مليار ريال في المجال الصناعي ، ٤٠٪ منها استثمارات لشركات أمريكية و١٠٪ لشركات يابانية في مصانع مشتركة بعدد ٣٠٦ مشروعاً قائماً . وتشهد دولة قطر استثمارات أجنبية كبيرة في الفترة الحالية .

٤- شهدت الصناعة الخليجية نمواً سريعاً في عدد المنشآت الصناعية ، فقد ارتفع عددها من ١٦٠٠ منشأة (يعمل بها عشرة أو أكثر) في سنة ١٩٧٥ إلى حوالي ٥٧٠٠ منشأة في سنة ١٩٩٣ وإلى حوالي ٦٧٠٠ بنهاية سنة ١٩٩٧ . وتنشأ سنوياً حوالي ٢٥٠ منشأة صناعية جديدة في دول الخليج في مختلف الفروع الصناعية . وأكبر الدول الخليجية في عدد النشآت هي بالطبع السعودية حيث يصل عدد منشآتها إلى حوالي ٣٠٩٧ في سنة ١٩٩٧ يعمل بها ٢٨٢ ألفاً وتبلغ استثماراتها حوالي ٢٢٩ مليار ريال سعودي . ومن بين المنشآت الصناعية الخليجية تلك المنشآت الكبرى التي يعمل بها أكثر من ٥٠٠ عامل حيث يبلغ عددها حوالي ٨٠ مصنعاً ذات الارتباط بالبترول والغاز وانتاج المعادن الرئيسية .

وفي قطر ومنذ صدور قانون التنظيم الصناعي في سنة ١٩٨١ وعدد المصانع ينمو بشكل سريع فمن ١٠٠ منشأة في تلك السنة إلى حوالي ٥٠٠ منشأة اليوم (١٩٩٧) ، حيث يبلغ عدد المنشآت الصناعية الجديدة سنوياً ٣٠ منشأة من مختلف الفروع الصناعية .

٥- استطاعت التنمية الصناعية القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلق فرص عمل كثيرة جداً وصلت إلى ٥٣٣ فرصة عمل بنهاية ١٩٩٧ بزيادة ٤ر٦٪ من السنة التي سبقتها . والأرقام تشير إلى الزيادة الكبيرة التي حدثت في هذا المجال ، فقد كان عدد العاملين في القطاع الصناعي لا يتجاوز ٥٠ ألفاً في عام ١٩٧٥م ، ازداد إلى حوالي ٣٧٠ ألفاً بحلول عام ١٩٩٣م ، أي أن الزيادة كانت بمعدل عشر مرات خلال ٢٢ سنة . ولكن للأسف أن النسبة الكبرى من الصناعيين هم من غير المواطنين الذين تقدر نسبتهم فقط بين ١٠ - ١٥٪ في النشاط

الرجوع لمحتويات الكتاب

الصناعي بصورة عامة ، وترتفع النسبة في كل من البحرين والسعودية ، وتنخفض بصورة كبيرة في الكويت وقطر والإمارات . وتسعى دول الخليج إلى توطين الوظائف الصناعية ، إلا أن ظروفاً اجتماعية وأخرى تعليمية وأخرى اقتصادية وأخرى تشريعية تحول دون تحقيق أهداف توطين الوظائف وخاصة في المجال الصناعي . ولكن بالرغم من ذلك بدأت الصناعات الرئيسية تستقطب أعداداً من المواطنين ، حيث بدأت نسبتهم في الارتفاع ، ففي صناعات قطر الرئيسية تصل نسبة القطريين من بين عمالها إلى حوالي ٢٢٪ ومعظمهم من الإداريين ، ولكن لا تتعدى نسبة المواطنين في الصناعات الخاصة ٢٪ في أحسن صورة . بينما نجد أن مصانع البحرين ومن بينها مصنع الألمنيوم الرئيسي يشغل ٨٥٪ من وظائفه المواطنون البحرينيون ، وكذلك مصانع سابك حيث النسبة ترتفع في معظم المصانع إلى حوالي ٦٠٪ تقريباً .

٦- حقق النشاط الصناعي ناتجاً يقدر اليوم بحوالي ٢٥ مليار دولار ، بعد أن كان ملياري دولار سنة ١٩٧٥ ، ووصل إلى ١٧ مليار سنة ١٩٩٣ . حيث تمثل هذه القيمة حوالي ١٠٪ من اجمالي الناتج المحلي ، ونعتقد بأن هذا القطاع ينمو في ناتجه القومي بصورة مستمرة ، ونتوقع أن يمثل ناتج الصناعات التحويلية مستقبلاً أحد أبرز العلامات في الاقتصاد الخليجي . وقد كان الناتج الصناعي في منتصف الثمانينيات عندما تدنت أسعار البترول ملاذ بعض الدول الخليجية كقطر على سبيل المثال ، وفيها أيضاً يتوقع أن تصل مساهمة القطاع الصناعي مع حلول عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣٠٪ من اجمالي الناتج المحلي حيث تشهد الدولة طفرة صناعية منذ ١٩٩٥ . وتمثل مساهمة القطاع الصناعي في البحرين الأكبر من اجمالي ناتجها القومي بسبب ضعف تأثير البترول الخام حيث النسبة تصل إلى حوالي ١٨٪ ، ومن ثم قطر فالكويت بنسبة ١٥ و ١٤٪ من ناتجها المحلي . وأكبر الدول قيمة للناتج الصناعي فهي السعودية حيث تصل قيمة الناتج الصناعي فيها إلى حوالي ١٨ مليار دولار .

٧- لم تعد الصادرات الخليجية مقتصرة على النفط الخام ، بل أصبحت المنتجات الصناعية تلعب دوراً مهماً في الميزان التجاري للدول الخليجية . فالمنتجات

الرجوع لمحتويات الكتاب

الصناعية الخليجية تصدر إلى أكثر من ٨٠ دولة في العالم في جميع قارات العالم حتى الدول الصناعية العتيدة كالولايات المتحدة واليابان والدول الأوربية . فدول الخليج تنتج منتجات بترولية تسوق إلى الخارج ولا تستهلك منها إلا حوالي ١٠ - ١٥٪ ، وتنتج الأسمدة الكيماوية والبتروكيماويات والمعادت والمنتجات الغذائية والكيميائية وحتى المنتجات الرأسمالية . ولكن على الرغم من أن القائمة الرئيسية للمنتجات الصناعية الخليجية هي الوسيطة التي تمثل حوالي ثلثي الصادرات ، إلا أن الأمل معقود بزيادة قيمة الصادرات الصناعية عند تطوير الصناعات الأمامية. وتشمل الأسواق التي تتعامل معها دول الخليج الأسواق البينية والعربية والإقليمية والآسيوية بالدرجة الأولى والأوربية . وتقدر قيمة الصادرات الصناعية لدول الخليج بنحو ٢٠٪ من إجمالي الصادرات بما فيها البترول الخام . فعلى سبيل المثال بلغت الصادرات الصناعية الخليجية إلى الأسواق السعودية حوالي ١ر٤ مليار دولار سنة ١٩٩٥ . وأن قيمة صادرات الإمارات إلى اليابان بلغت ١٢٢٨٦ مليون دولار ، كانت الصادرات الصناعية بقيمة ١٦٧٠ مليوناً منها بنسبة ١٥٪ تقريباً متمثلة في الغاز المسال والمنسوجات والمعادن والألمنيوم ومنتجات صناعية أخرى وذلك في سنة ١٩٩٧م .

ومن جانب آخر ، تعددت مشاركة المعارض الصناعية لدول الخليج الإقليمية والدولية ، بغرض التعريف بالصناعات الخليجية . فعلى سبيل المثال افتتحت السعودية معرضها للمنتجات السعودية في عمان بالأردن في يوليو ١٩٩٨ ، ومعرض قطر في لبنان ومشاركة معظم الدول الخليجية في المعرض الدولي في دمشق في الآونة الأخيرة .

٨- إن مدناً صناعية كاملة التجهيز متنوعة الوظائف المتعلقة بالصناعة تنتشر بالدرجة الأولى على سواحل الخليج العربي لدول مجلس التعاون الخليجي ، نشأت لتحقق تنمية اقتصادية وبدأت هذه المدن تؤثر في حياة هذه الدول فتستقطب هذه المدن أعداداً كبيرة بمئات الآلاف من السكان وتتركز فيها بعض مراكز التدريب والتطوير، ومن أمثلة هذه المدن الكبيرة مدينة الجبيل الصناعية ومدينة ينبع السعودية اللتين تنتجان حوالي ٥٪ من منتجات البتروكيماويات عالميا ، بالإضافة إلى مدينة

الرجوع لمحتويات الكتاب

مسيعيد الصناعية ورأس لفان الصناعية في قطر ومدينة الرويس وجبل علي الصناعيتين في الإمارات والشعيبة الكويتية وغيرها .

وبصفة عامة تنتشر الصناعة على نطاق واسع من الأرض المحلية ، ففي قطر تنتشر على ٢٥ موقعاً . وانشئت مناطق صناعية في ضواحي المدن الرئيسية ، حيث بلغ عددها حوالي ٨٠ منطقة صناعية من أكبرها الشارقة الصناعية والدوحة الصناعية ، وتخطط المؤسسة العامة للمناطق الصناعية في عمان بإنشاء مناطق صناعية بالسلطنة ذات مواقع استراتيجية إضافة إلى منطقة الرسيل الصناعية الرئيسية بمسقط .

المشاكل والصعوبات التي تعاني منها الصناعة الخليجية :

١- ضعف مشاركة العمالة الوطنية : أكبر مشكلة تواجه الصناعة الخليجية العمالة في الصناعة الوطنية لتحقيق الأهداف ، رغم تحسنها في القطاع الحكومي بصورة نسبية ، إلا أن صناعات القطاع الخاص تفتقر إلى العمالة الوطنية حيث لا تتعدى ٥٪ في أحسن الظروف كما في البحرين والسعودية .

٢- المنتجات معظمها أولية بسيطة : فمصانع الحديد والصلب تنتج الحديد ، مصانع الألمنيوم تنتج صفائح ألمنيوم بسيطة وذلك بسبب قلة البحث العلمي في المجال الصناعي لذا الصناعة تحتاج إلى بحوث علمية لتحقيق الأهداف . ومبادرات جديدة ظهرت لتطور البحث الصناعي كما في السعودية حيث الصرف على ذلك ١٥٠ مليون دولار لتطوير المنتجات والتقنيات .

٣- التسويق : التسويق جانب مهم في العملية الصناعية والصناعة الخليجية تعاني من عملية التسويق لتشابه المنتجات وعدم التنسيق بين هذه الدول على المستوى العالمي . وأنه في الآونة الاخيرة أعطت دول الخليج اهتماما أكبر لهذا الجانب فأقامت المعارض المختلفة وتباحثت مع جهات عالمية أخرى بصورة جماعية لتسويق منتجاتها . بالإضافة إلى اهتمامها في الأونة الأخيرة بعملية الدعاية والاعلان حيث بلغت المبالغ التي تصرف عليها مئات الملايين من الدولارات سنوياً طبقاً لبعض الدراسات والتقارير في السنوات الأخيرة .

الرجوع لمحتويات الكتاب

رأي أمين عام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية :

في محاضرات ومقالات للأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية الدكتور **عبد الرحمن أحمد الجعفري** : يؤكد أن الصناعة الخليجية تطورت كثيراً وأنجزت نجاحات نفتخر بها ، وأن هذه النجاحات يمكن أن تكبر وتعزز وتتمكن على المستوى الإقليمي والعالمي في المرحلة القادمة . ويقول أن النجاحات الكبيرة مرهونة بجملة من الأمور التي تشكل مواطن قوة للصناعات التنافسية أبرزها :

١- الاستغلال الأمثل للموارد الأساسية (البترول والغاز) .
٢- القدرة على تطوير القاعدة التكنولوجية .
٣- تطوير الموارد البشرية واكتساب الخبرات التسويقية .
٤- تطبيق الأنظمة الإدارية الكفؤة .
٥- الأهم من كل ذلك الوصول إلى قلب وعقل المستهلك .
٦- الحفاظ على البيئة .
٧- الالتزام بأطر الأنضمام إلى منظمة التجارة العالمية .
٨- الاهتمام بالاندماجات بين المصانع الخليجية التي تعتبر صغيرة نسبياً بالمقياس الدولي .
٩- زيادة استثمارات القطاع الخاص المحلي والدولي والاهتمام بعمليات الخصخصة .

الأهداف الاستراتيجية بحلول عام ٢٠٢٠ :

كما جاءت في الاستراتيجية الصناعية الصادرة عن قمة دول مجلس التعاون الأخيرة بأبو ظبي ١٩٩٨م ، ومن بينها بشكل موجز :

١- مضاعفة القيمة المضافة للصناعة كل ١٠ سنوات فمن ١٠٪ حالياً تقريباً إلى ٢٠٪ سنة ٢٠١٠ وإلى ٤٠٪ سنة ٢٠٢٠ م .
٢- العمل على رفع نسبة قوة العمل المواطنة في الصناعات الرئيسية الحكومية والمختلطة إلى ٧٥٪ بحلول سنة ٢٠٢٠ .
٣- رفع درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الصناعية المنتجة محلياً .

الرجوع لمحتويات الكتاب

٤- الاسراع في تحقيق وتطوير القطاع الصناعي بشكل متكامل ومتوازن .
٥- ايجاد قاعدة للبحوث والعلوم التطبيقية المرتبطة بالصناعة .
٦- تطوير التكامل بين قطاع الصناعة وقطاع البترول والغاز والقطاعات الاقتصادية الأخرى .
٧- تشجيع توطين الصناعات في الأماكن الأقل تطوراً .
٨- تطوير الموارد الطبيعية المتاحة في المنطقة وزيادة كفاءة استغلالها صناعياً .

قائمة مراجع الفصل الثالث :

- التصنيع في دول الخليج ، دار النور للنشر والترجمة ، الدوحة .
- عبد الإله أبو عياش ، آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربيج ، الكويت ، ١٩٧٩ .
- عبد الرحمن أحمد الجعفري ، التنمية الصناعية في دول الخليج ، محاضرة بجامعة قطر ، ١٩٩٦ .
- عبد الله حمد المعجل ، التنمية الصناعية في منطقة الخليج العربية ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، الدوحة ، ١٩٨٩ .
- علي خليفة الكواري ، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٥ .
- فؤاد محمد الصقار ، الجغرافية الصناعية في العالم ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٥ .
- محمد علي الكبيسي ، التنمية الصناعية في قطر ، دار المتنبي ، ١٩٨٦ ، الدوحة .
- محمد هشام خواجكية ، تجربة التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون ، مجلة التعاون ، العدد ١٦ ، ديسمبر ١٩٨٩ .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون ، الدوحة ، ١٩٩٣ .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، واقع صناعة الحديد في دول الخليج ، الدوحة ، ١٩٩٥ .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، واقع صناعة الألمنيوم في دول الخليج ، الدوحة ، ١٩٩٥ .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، مجلة التعاون الصناعي .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، التقارير السنوية .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي ، ١٩٩٥ .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، النشرة الشهرية والكشاف الصناعي .

الرجوع لمحتويات الكتاب

- نظام عبد الكريم الشافعي ، المدن الصناعية في الخليج العربي ، مجلة مركز الوثائق ، جامعة قطر ، العدد ٦ ، ١٩٩٤ .
- وزارة الطاقة والصناعة ، إدارة التنمية الصناعية ، النشرة الصناعية ، الدوحة .

الفصل الرابع

واقع التنمية الصناعية في دولة قطر *

- إدارة التنمية الصناعية
- خصائص الصناعة القطرية
- تطور القطاع الصناعي
- مواقع الصناعة في قطر
- الصناعات الرئيسية في قطر

---

* بحث منشور للمؤلف في موسوعة المعلومات القطرية ، جامعة قطر ، كلية الإنسانيات .

الرجوع لمحتويات الكتاب

الفصل الرابع
واقع التنمية الصناعية في دولة قطر

مقدمـــة :

لم تبدأ الصناعة التحويلية في دولة قطر بصورتها الواضحة إلا في فترة ما بعد اكتشاف النفط ، باكتشافه في دخان الواقعة على الساحل الغربي من شبه الجزيرة في عام ١٩٤٠ ، والذي بدأ إنتاجه في عام ١٩٤٩ . وقبل ذلك ، كانت بعض الصناعات البسيطة التقليدية المنزلية ، بالدرجة الأولى ، متواجدة وخاصة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الذي كان سائداً قبل عهد البترول وهو الغوص والصيد ، بغرض توفير أدوات الغوص والصيد أو الاحتفاظ بالمواد الغذائية لفترة أطول أو توفير مواد البناء بطرق يدوية وأدوات تصنيعية أولية .

ولما للنشاط الصناعي من دور في تحريك وربط الاقتصاد الوطني ، ولما له ، كذلك ، من دور في تطوير قوة العمل مهنياً وفنياً ، وفي استثمار أفضل للأموال والموارد البترولية وكذلك في تنمية المواقع والمستوطنات وغيرها ، كان القرار في دولة قطر باتباع سياسة التنمية الصناعية والتي وفرت لها المزايا والمقومات التي تحتاجها لتحقيق الأهداف المأمولة .

وأولى بوادر ذلك التوجه ، كانت في عام ١٩٦٩ بانشاء مصنع الاسمنت بأم باب ، بقصد توفير هذه المادة المهمة للحركة العمرانية المتطورة والتي بدأت تتوسع بشكل سريع جداً . وخاصة أن الطاقة التي تحتاجها هذه الصناعة كانت متاحة ، ولم تكن تستغل بل كانت تحرق . وكانت قبل هذا ، قد ظهرت ، ومنذ بداية مرحلة البترول ، مجموعة من الصناعات المتوسطة والخفيفة التي امتلكها القطاع الخاص ، وخاصة ، في مجال الصناعات الغذائية ومواد البناء والأثاث وتشكيل الحديد والألمنيوم والطباعة ، وقد ظهر عليها التطور في الوسائل والأدوات وكذلك جودة الانتاج وكمياته .

وبارتفاع أسعار النفط بدءاً من ١٩٧٣ ، بدأت ايرادات النفط في الازدياد ، مما

الرجوع لمحتويات الكتاب

أدى إلى الاسراع في حركة التنمية الصناعية وبناء القاعدة الأساسية لانجاحها ودعمها مادياً وإدارياً وسياسياً . فقد تأسس ، على سبيل المثال ، المركز الفني للتنمية الصناعية في عام ١٩٧٣ ، الذي لعب دوراً مهماً في التنمية الصناعية ورسم خططها والاشراف على تنفيذها وذلك بدءاً من الخطة الخمسية الأولى ٧٤ - ١٩٧٨ . وصدر في عام ١٩٨٠ القانون رقم ١١ بشأن التنظيم الصناعي ، الذي احتوى على ٦ أبواب و ٣٢ مادة قانونية اشتملت على الحوافز التشجيعية للقطاع الصناعي وعلى رأسها القروض وغيرها ، التي يمكن تقديمها لتنمية هذا القطاع وخاصة من قبل القطاع الخاص في قطر . وقد كان لصدوره أبلغ الأثر في تنمية النشاط الصناعي في البلاد .

فمع نهاية عام ١٩٩١ ، بلغ عدد المنشآت الصناعية والتي تتوافق مع ذلك القانون (لا يقل عدد العاملين عن ١٠ ولا يقل رأسمالها عن ربع مليون ريال قطري) ٣٢١ منشأة ، يعمل بها ١٨٢٤٥ شخصاً ، يمتلك العدد الأكبر منها القطاع الخاص ومن ثم القطاع المختلط فالقطاع الحكومي .

وتتوزع هذه المنشآت على حوالي ٢٣ موقعاً جغرافيا من أهمها : مدينة مسيعيد الصناعية ، مدينة الدوحة ، منطقة الدوحة الصناعية . وتقدر الأموال المستثمرة في هذه الصناعات بحوالي ٨ر٤ مليار ريال قطري (٢ر٣ مليار دولار) .

وبدأ القطاع الصناعي المساهمة في تنمية اجمالي الناتج المحلي وأخذ مكانة بارزة فيه ، بعد أن كان وجوده يكاد لا يذكر . فقد أصبحت نسبة مساهمة القطاع الصناعي حوالي ٥ر١٤٪ في عام ١٩٩٢ ، في حين أنها لم تكن تتعدى ٣ ٪ في عام ١٩٧٥ . وقد ارتفعت قيمة الناتج الصناعي من حوالي ٢٥٥ مليون ريال إلى ١٧٠٢ مليوناً وإلى ٣٤٥٠ مليوناً للسنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٩٢ على التوالي .

ومما يجب ذكره ، أن مجموع المنشآت الصناعية بما فيها الصغيرة بلغ في عام ١٩٩١ ، ١٨٧٥ منشأة ، وأن اجمالي العاملين بها حوالي ٢٤ ألف عامل وبنسبة تقدر بحوالي ١٠٪ من اجمالي قوة العمل بالدولة .

الرجوع لمحتويات الكتاب

الإدارة الصناعية في الدولة :

قبل التشكيل الوزاري الأول في قطر في عام ١٩٧٠ ، لم تكن للصناعة جهة إدارية خاصة ، بل كانت تعتبر نشاطاً تجارياً تابعاً لإدارة الاقتصاد والتجارة . وفي عام ١٩٧٠ أنشئت وزارة الصناعة والزراعة والتي كانت أولى مهماتها : وضع السياسة العامة لتصنيع البلاد والاشراف على تنفيذها وتنمية الصناعات الوطنية وحمايتها وتنظيمها فيما عدا الصناعات البترولية التي تولتها وزارة المالية والبترول . ولم تكن ، حتى ١٩٨٠ ، لإدارة الشؤون الصناعية بالوزارة أي فاعلية في تصنيع البلاد وتنظيمه وخاصة في ظل وجود المركز الفني للتنمية الصناعية والذي أوكل إليه وبسند من السلطة العليا بالدولة وضع الخطط الصناعية الكبرى ، وبسبب قيام إدارة الشؤون الاقتصادية بترخيص وتسجيل المنشآت الصناعية دون الرجوع إلى إدارة الشؤون الصناعية بوزارة الصناعة والزراعة والتي كانت اهتماماتها منصبة على القطاع الزراعي بالدرجة الأولى .

أما اليوم ، فإن الجهة المسؤولة بشكل مباشر هي إدارة التنمية الصناعية وإدارة التراخيص والرقابة الصناعية التابعة لوزارة الطاقة والصناعة التي شكلت في عام ١٩٩٢ . ومن بين مهام واختصاصات هذه الإدارة ما يأتي :

- الترويج الصناعي وتنمية الصناعات الوطنية ، غير الهيدروكربونية ، وذلك بتحديد المشاريع الصناعية المناسبة عن طريق مسوحات السوق واجراء الدراسات وتوفير المعلومات الصناعية .
- الترخيص والتسجيل للمنشآت الصناعية ، وإعداد الإحصاءات الصناعية وتفتيش ومراجعة المنشآت الصناعية .
- التنسيق مع الجهات الأخرى بالدولة لتنفيذ تلك الاختصاصات وتحقيق الأهداف .

وفي عام ١٩٨٠ صدر القانون رقم ١١ بشأن التنظيم الصناعي . يحتوي هذا القانون على ٣٢ مادة قانونية . الغرض من القانون هو تنظيم القطاع الصناعي النامي وتقديم الحوافز لاستمرارية نموه واقبال المستثمرين المواطنين عليه . ومن بين الحوافز التشجيعية المبينة في القانون :

الرجوع لمحتويات الكتاب

١- القروض المالية الصناعية .
٢- الاعفاءات الجمركية والتصديرية .
٣- التوصية بتوفير العمالة .
٤- توفير الأراضي الصناعية .
٥- تهيئة الخدمات والمرافق بأجور رمزية .
٦- أولوية الشراء الحكومي .

وبدأت هذه الإدارة بالعمل بالقانون المذكور وبموجب اختصاصاتها ، على الترويج للمشاريع الصناعية ، ففي شهري مايو من عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ روجت الإدارة لعدد ٣٦ مشروعاً صناعياً في مختلف القطاعات الصناعية ، وهي من الصناعات المتوسطة والمعروضة للقطاع الخاص . وجدير بالذكر أنه أحدث برقم ١٩ لسنة ١٩٩٥م قد صدر ليحل محل القانون السابق الذي بينا جانباً من محتوياته .

أما بخصوص الصناعات الكبيرة أو الثقيلة وخاصة ذات الصلة بالنفط والغاز ، فإن الجهة التي تتولاها وتديرها هي المؤسسة العامة القطرية للبترول التي انشئت عام ١٩٧٤ برأس مال قدره ٥ مليارات ريال قطري .

خصائص الصناعة القطرية :

اعتماداً على الجدول رقم (٤/١) نستطيع أن نحدد بعد الخصائص الأولية للصناعة القطرية من حيث القطاعات الصناعية (النوعية) وقوة العمل بها والأموال المستثمرة وغيرها .

فيظهر من الجدول أن عدد المنشآت الصناعية (المتوسطة والكبيرة) المرخصة والمسجلة بالدولة يبلغ ٣٢١ موزعة على جميع الأفرع أو القطاعات الصناعية طبقاً للتصنيف الدولي . ولكن أكثر القطاعات الصناعية انتشاراً هو قطاع صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (مواد البناء) بنسبة ٢١ر٨٪ ، ومن ثم قطاعي صناعة الكيماويات ومنتجاتها وصناعة المنتجات المعدنية والمعدات بنسبة ١٧ر٨٪ لكل منهما . في حين أن أضعف القطاعات الصناعية هو قطاع الصناعات المعدنية الأساسية بعدد منشأتين فقط من الاجمالي أي بنسبة ٦ر٠٪ . وأحد هذين المصنعين هو مصنع الحديد والصلب (قاسكو) الذي أنشئ في عام ١٩٧٤ وبدأ إنتاجه عام ١٩٧٨ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٤/١)

المنشآت الصناعية في دولة قطر بنهاية ١٩٩١ حسب النشاط الصناعي (المسجلة والمرخصة)

الرقم الدولي	النوعية الصناعية	عدد المنشآت	النسبة المئوية	قوة العمالة			رأس المال مليون ريال قطري			الانتاجية * مليون ريال قطري		
				الاجمالي	٪	المتوسط للمنشأة	الاجمالي	٪	المتوسط للمنشأة	المتوسط للعامل	الاجمالي	القيمة الصافية	٪
٣١	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٧	١٤ر٦	١٨٠٦	٩ر٩	٣٨ر٤	٥٥٢	٦ر٦	١١ر٨	٣٠١ر	٢٥٨	٦٦	٢ر١
٣٢	صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٣٠	٩ر٣	٥٣٧٩	٢٩ر٥	١٧٩ر٣	١٣٠	١ر٦	٤ر٣	٠٢٤ر	١٥٠	٧٨	٢ر٥
٣٣	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	٣٤	١٠ر٦	٩٤٧	٥ر٢	٢٧ر٩	٥٥	٧ر	١ر٦	٠٦ر	١٠١	٤٧	٢ر٥
٣٤	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٢٣	٧ر٢	١١٠٦	٦ر١	٤٨ر١	٢٥١	-٣ر	١٠ر٩	٢٣ر	٨٩	٤٢	١ر٤
٣٥	صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٥٧	١٧ر٨	٣٧٠٤	٢٠ر٣	-٦٥ر	٤٢٦١	٥٠ر٧	٧٢ر٨	١ر٢	٣٢٥١	٢٤٣٨	٧٨ر٨
٣٦	صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	٧٠	٢١ر٨	٢٦٣٩	١٤ر٥	٣٧ر٧	٤٢٨	٥ر١	٦ر١	١٦ر	٢٢٠	٨١	٢ر٦
٣٧	الصناعات المعدنية الأساسية	٢	٦٢ر	١١٨٤	٦ر٥	٥٩٢	٢٤٠٦	٢٨ر٦	١٢٠٣	-٢ر	٦٣١	٢٥٨	٨ر٣
٣٨	صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	٥٧	١٧ر٨	١٤٥١	-٨ر	٢٥ر٥	٣٢٣	٣ر٨	٥ر٧	٢٢ر	١٤٠	٨٣	٢ر٧
٣٩	صناعات تحويلية أخرى	١	٣ر	٢٩	٢ر	٢٩	٢	٠٢ر	٢	٠٧ر	٥	٣	١ر
	المجموع والمتوسطات	**٣٢١**	**١٠٠**	**١٨٢٤٥**	**١٠٠**	**٥٦ر٨**	**٨٤٠٨**	**١٠٠**	**٢٦ر٢**	**٤٦١ر**	**٤٨٥١**	**٣٠٩٦**	**١٠٠**

المصدر : وزارة الطاقة والصناعة ، إدارة التنمية الصناعية والتراخيص الصناعية . الدوحة ، مارس ، ١٩٩٢ .

* الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الصناعي ١٩٩١ ، العدد ١٢ ، مايو ١٩٩٣ ص ٧١ - ٧٣ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

ومن ناحية العمالة الصناعية ، فإن اجمالي عددهم يصل إلى حوالي ١٨٢٤٥ عامل ، وبمتوسط ٥٦ر٨ للمنشأة الواحدة . وأن صناعة المنسوجات والملابس والجلود تستقطب النسبة الأكبر من بين القطاعات الصناعية حيث تبلغ نسبة العمالة في هذه الصناعة ٢٩ر٥٪ وبمتوسط ١٨٠ عامل للمنشأة الواحدة ، وتأتي الصناعات الكيماوية والمنتجات الكيماوية في المرتبة الثانية من حيث نسبة العمالة من الاجمالي حيث تصل إلى حوالي ٢٠٪ وبمتوسط ٦٥ عاملاً للمنشأة الواحدة . وأقل الصناعات في نسبة العمالة هي الصناعات الخشبية والأثاث بحوالي ٥٪ وبمتوسط ٢٨ عاملاً للمنشأة فيها .

ومن حيث الأموال المستثمرة ، فإن الاجمالي يقدر بحوالي ٨٤٠٣ مليون ريال قطري (٢ر٣ مليار دولار) ، أي بمتوسط ٢٦ر٢ مليون ريال للمنشأة الواحدة وحوالي ٤٦٠ ألف ريال للعامل الصناعي الواحد . وتأتي الصناعات الكيمياوية في المرتبة الأولى حيث تستقطب حوالي ٥١٪ من اجمالي الأموال المستثمرة في الصناعة ، وأن الأموال المستثمرة فيها مقابل كل عامل تبلغ حوالي ١ر٢ مليون . وتحوز الصناعات المعدنية الأساسية على النسبة التالية حيث تساوي حوالي ٢٩٪ من جملة الاستثمارات الصناعية وبمتوسط يفوق الصناعات الكيمياوية للمنشأة الواحدة حيث يصل المتوسط إلى حوالي ١ر٢ مليار ريال قطري ، في حين أن المتوسط في الصناعات الكيماوية يبلغ حوالي ٧٥ مليوناً . وكأن الصناعات الكيماوية والمعدنية تصل نسبة استثماراتها إلى حوالي ٨٠٪ من اجمالي الاستثمار الصناعي في قطر .

أما الصناعات الغذائية ، فإنها تحتل المرتبة الثالثة حيث تبلغ قيمة الاستثمارات بها ٥٥٢ مليون ريال وبنسبة ٦ر٦٪ من الاجمالي وبمتوسط ١٢ مليون للمنشأة الغذائية الواحدة .

وأما من ناحية قيمة الانتاج الصناعي للمنشآت الصناعية في قطر ، فإن قيمة النشاط بلغت في عام ١٩٩١ حوالي ٤٨٥١ مليون ريال طبقاً للمسح الصناعي الصادر من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في مايو ١٩٩٣ . تأتي الصناعات الكيماوية في المقدمة بحوالي ٣٢٥١ مليون أي بنسبة ٦٧ ٪ من اجمالي قيمة الانتاج الصناعي ، أي بمتوسط ٨٧٨ مليوناً لكل عامل في الصناعات الكيماوية ، وهذا

الرجوع لمحتويات الكتاب

يفوق المتوسط العام لانتاجية العامل في الصناعة القطرية والبالغ حوالي ٢٦٦ ألف ريال قطري .

أما فيما يخص القيمة المضافة الصافية للنشاط الصناعي في دولة قطر ، فقد بلغت في عام ١٩٩١ حوالي ٣٩٣١ مليون ريال - أي بمتوسط بلغ حوالي ١٢ر٣ مليوناً للمنشأة الصناعية الواحدة ، وحوالي ٢١٦ ألفاً لكل عامل صناعي .

وحققت الصناعات الكيماوية النسبة الأكبر من القيمة المضافة الصافية بنسبة تصل إلى حوالي ٦٢٪ ، ومن ثم الصناعات المعدنية الأساسية بنسبة ٦ر٦٪ .

تطور القطاع الصناعي في دولة قطر :

لقد تطورت الصناعة التحويلية في الدولة من عدة نواحي . فمن ناحية عدد المنشآت ، فإن العدد لم يكن يتعدى المئة (١٠٠) منشأة من التي يعمل بها عشرة عمال في عام ١٩٨٠ عند صدور قانون التنظيم الصناعي ، ثم ازداد العدد إلى حوالي ٢٠٠ منشأة في عام ١٩٨٥ ثم إلى ٣٢١ منشأة بنهاية عام ١٩٩١ وإلى حوالي ٣٨٠ منشأة بنهاية عام ١٩٩٣م . أي أن معدلات النمو كبيرة خلال هذه الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣ ، فالمعدل السنوي يصل لحوالي ٢١٪ .

وقد تطورت الصناعة القطرية من ناحية النوعية الصناعية ، فالتطور من التركيز النوعي إلى التعدد والتنوع الصناعي . فمع الوقت تفرعت الصناعة فشملت معظم فروع التصنيف الدولي للصناعة ، بينما كان العكس في الماضي القريب . فأقدم الصناعات هي الغذائية وأحدثها الملابس وخاصة على المستوى الصناعي (المتوسط والكبير) ، وقد برزت أيضاً في الفترة الأخيرة الصناعات الكيماوية والمعدنية الأساسية ، والتي بدأت تلعب دوراً رائداً في الصناعة القطرية .

ونورد هنا ، للاستدلال ، جدولاً بالمنشآت المرخصة للسنتين الأخيرتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ لبيان التطور الحادث في الصناعة القطرية من حيث التنوع الصناعي وتوجه القطاع الخاص في الاستثمار في مجالات صناعية جديدة ، إلا أن التركيز مازال على الصناعات الغذائية والكيماوية والتعدينية (مواد البناء) .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٤/٢)

التراخيص الصناعية الصادرة خلال عامي ٩٢ و ١٩٩٣

الرقم	النشاط الصناعي	المنشآت المرخصة		المنشآت		العمالة		رأس المال	
		١٩٩٢	١٩٩٣	العدد	٪	العدد	٪	القيمة مليون ريال	٪
٣١	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٣	٦	٩	١٥٫٣	٢٨٣	١٩٫٢	٢٩٥٫٢	٤٩٫٩
٣٢	صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	١	٢	٣	٥٫١	٨١	٥٫٥	٤٫١	١٫٧
٣٣	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	-	١	١	١٫٧	١٠	٠٫٧	٠٫٥	٠٫١
٣٤	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٢	١	٣	٥٫١	٦٦	٤٫٥	١٢٫٨	٣٫١
٣٥	صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٧	١٢	١٩	٣٢٫٢	٣٨٢	٢٦	٨١٫٢	١٩٫٧
٣٦	صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية (مواد البناء)	٨	٧	١٥	٢٥٫٤	٤١٤	٢٨٫١	٧٨٫٩	١٩٫٢
٣٧	صناعات معدنية أساسية	-	-	-	-	-	-	-	-
٣٨	صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	٣	٦	٩	١٥٫٣	٢٣٥	١٦	٢٨٫٧	٧
٣٩	صناعات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
		٢٤	٣٥	٥٩	١٠٠٪	١٤٧١	١٠٠٪	٤١١٫٤	١٠٠٪

المصدر : وزارة الطاقة والصناعة ، إدارة التنمية الصناعية والرقابة الصناعية ، النشرة الصناعية ، العدد ٣٨ يوليو ١٩٩٣ والعدد ٤١ ، ابريل ١٩٩٤ ، الدوحة .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٤/٣)

تطور عدد ونوعية المنشآت الصناعية في دولة قطر

بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩١

الرقم الدولي	النوعية الصناعية	١٩٨٥	٪	١٩٩١	٪	نسبة التغير
٣١	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٣٥	١٦ر٨	٤٧	١٤ر٦	٣٤٪
٣٢	صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٤	٢ر	٣٠	٩ر٤	٦٥٠٪
٣٣	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	٢٣	١١	٣٤	١٠ر٦	٤٧٪
٣٤	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٨	٨ر٧	٢٣	٧ر٢	٢٨٪
٣٥	صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٤٣	٢٠ر٧	٥٧	١٧ر٨	٣٢ر٦٪
٣٦	صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	٤٩	٢٣ر٦	٧٠	٢١ر٨	٤٢ر٩٪
٣٧	الصناعات المعدنية الأساسية	٣	١ر	٢	٦ر	- ٣٣٪
٣٨	صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	٣٢	١٥ر٤	٥٧	١٧ر٨	٧٨ر١٪
٣٩	صناعات تحويلية أخرى	١		١		
	المجموع والمتوسطات	**٢٠٨**	**١٠٠٪**	**٣٢١**	**١٠٠٪**	**٥٤ر٣٪**

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٢)

الرجوع لمحتويات الكتاب

كما حدث تطور ونمو في مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي نسبة وقيمة . فقد بلغت قيمة ناتج القطاع الصناعي في عام ١٩٩٢ حوالي ٣٤٥٠ أي بنسبة ١٢ر٧٪ من اجمالي الناتج المحلي المقدر بحوالي ٢٧٢٠٢ مليون ريال . في حين أن القيمة كانت في عام ١٩٧٥ حوالي ٢٥٥ مليوناً ثم ارتفعت إلى ١٠٧٢ مليوناً ، ثم إلى ١٧٧٠ مليوناً ، ثم إلى ٣٤٥١ مليون للسنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالي ، وارتفعت في نفس الوقت حصة القطاع الصناعي من اجمالي الناتج المحلي فمن حوالي ٣ ٪ لكل من ١٩٧٥ و ١٩٨٠ إلى ٨ ٪ سنة ١٩٨٥ وارتفعت في عام ١٩٨٨ إلى حوالي ١٤ر٣٪ .

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي بصورة كبيرة مع بداية عام ١٩٩٧ ، عندما تبدأ مشاريع رأس لفان الصناعية واتمام التوسعات في المصانع القائمة في مسيعيد لتصل المساهمة إلى أكثر من ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٠٠ .

ومن التطورات الأخرى للقطاع الصناعي ، ذلك التطور الذي حدث في جانب قوة العمل الصناعية في البلاد . فبينما كانت نسبة القطريين متدنية جداً في هذا القطاع أو مختفية تماماً، بدأ الكثير منهم يشارك وخاصة بتنويع فرص التعليم والتدريب الصناعي في البلاد وخارجها . فالأرقام تؤكد أن اقبالاً متطوراً يحدث في العمل الصناعي لأبناء قطر رغم الظروف الاجتماعية التي لا تشجع العمل الفني أو العمل الصناعي .

وبالنظر إلى الجدول (٤/٤) يظهر لنا أن الشركات الصناعية الحكومية بالدرجة الأولى ومن ثم المختلطة ، بدأت تستقطب العاملين القطريين بشكل واضح . فالقطاع الصناعي الحكومي ممثلا هنا بشركة البترول الوطنية خلقت فرصاً لـ ٦١٩ شخص منهم ٢٣٠ قطرياً أي بنسبة ٢ر٣٧٪ ، وأن القطاع المختلط الممثل هنا بقابكو وكافكو وقاسكو وهي منشآت صناعية كبرى خلقت فرص عمل لـ ٢٤٤٦ شخص من بينهم ٤٦٥ قطرياً أي بنسبة ١٩٪ . بينما القطاع الصناعي الخاص مازال الاقبال عليه بسيطاً من قبل العاملين القطريين حيث تتدنى نسبتهم إلى أقل من ٢٪ وهم في معظمهم ملاك هذه المصانع وأصحابها وأقرباؤهم أو العاملين بها جزئيا . وبصفة عامة فإن ٢٠٪ من كافة العاملين في الحقل الصناعي هم من القطريين .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٤/٤)
بعض الشركات الصناعية الرئيسية ونسبة العاملين القطريين فيها
١٩٩١ - ١٩٩٢

الشركة	المجموع	القطريون	النسبة
شركة البترول الوطنية للتوزيع (نودكو)	٦١٩	٢٣٠	٣٧ر٢
شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو)	٥٨٨	١٣٦	٢٣ر١
شركة قطر للأسمدة الكيماوية (كافكو)	٨٠٢	١٨١	٢٢ر٦
شركة قطر للحديد والصلب (فاسكو)	١٠٥٦	١٤٨	١٤
شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت	٣٨٥	١٧	٤ر٤
المجموع	٣٤٥٠	٧١٢	٢٠ر٦٪

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، المشتغلون في القطاعين الحكومي والمختلط ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، الدوحة ، أغسطس ١٩٩٣ .

وتطور آخر قد حدث في القطاع الصناعي وهو تنوع القطاعات المالكة . ففي حين كانت الصناعة ، قبل البترول أو بعد اكتشافه وانتاجه لفترة طويلة ، يملكها القطاع الخاص فهو ينشئها ويخطط لها ، في غياب القطاع الحكومي العام عن مجال الصناعة .

أما اليوم ، فتختلف الصورة ، فإن الملكيات الصناعية متعددة : فهناك الملكية العامة (الحكومية) وهناك الملكية الصناعية المختلطة وأخيراً هناك الملكية الخاصة .

فعلى سبيل المثال ، تمتلك الدولة مصفاة النفط ومصانع تسييل الغاز بالكامل . أما القطاع المختلط والذي هو على نوعين : (حكومي - أهلي) أو (حكومي - أجنبي) ، فيمتلك شركة قطر للأسمدة الكيماوية ومصنع الحديد والصلب ، وشركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت من النوع الأول حيث تساهم الدولة مع المواطنين في هذه الشركة ، بينما في الأمثلة السابقة تشترك الدولة مع شركات عالمية .

ومن ناحية ثانية ، فإن عدد المنشآت الصناعية للقطاع الخاص مازال الغالب (٩٧٪) ، إلا أن نسبة العاملين بها تصغر في مقابل صناعات القطاعين المختلط والحكومي ، وتمثل حوالي (٧٥٪) من العاملين فقط . بمعنى آخر أن الصناعات الحكومية والمختلطة تتسم بأنها ذات كثافة عمالية وأنها في نفس الوقت منشآتها ذات كثافة رأسمالية ضخمة حيث تمثل استثماراتها أكثر من ٦٠٪ من اجمالي الأموال المستثمرة في الصناعة .

المواقع الصناعية :

بتحليل البيانات الصناعية الصادرة عن إدارة التنمية الصناعية والتراخيص الصناعية ، فإن الصناعة تتخذ مواقع في ٢٣ موقعاً ومستوطنة على أرض الدولة . والجدول رقم (٤/٥) يبين توزيع المنشآت الصناعية على المواقع الصناعية وعلى رأسها الدوحة (العاصمة) ومدينة مسيعيد الصناعية ومنطقة الدوحة الصناعية . والشكل رقم (٤/١) يبين تلك المواقع .

أولاً : مدينة الدوحة : هي أقدم موقع للصناعة في دولة قطر . وقد بدأت الصناعة الحديثة بها بعد انتاج البترول وبسبب تزايد حاجة المجتمع لمثل هذه الصناعات مثل الغذائية ومواد البناء والطباعة ، حيث تعد تلك أولى الصناعات وجوداً في قطر . أما اليوم ، فإن عدد المنشآت الصناعية بها من المتوسطة دون الصغيرة ٢٧ منشأة تمثل حوالي ٨ر٤٪ من اجمالي المنشآت في عام ١٩٩١ ، يعمل بها ٧٧٥ عاملاً وهم يمثلون حوالي ٣ر٤٪ من اجمالي العاملين . ولكن بخلاف المواقع الأخرى ، فإن مدينة الدوحة تستقطب الغالبية العظمى من المصانع الصغيرة ذات الاتصال اليومي لسكانها وخاصة أنها تستحوذ على حوالي ٨٠ - ٨٥٪ من سكان الدولة . ومعظم الصناعات بها غذائية وخشبية وطباعة (ورقية) . ومتوسط عدد العاملين بمنشآت الدوحة يبلغ حوالي ٢٩ شخصاً، أي أقل المواقع في هذا الجانب .

الرجوع لمحتويات الكتاب

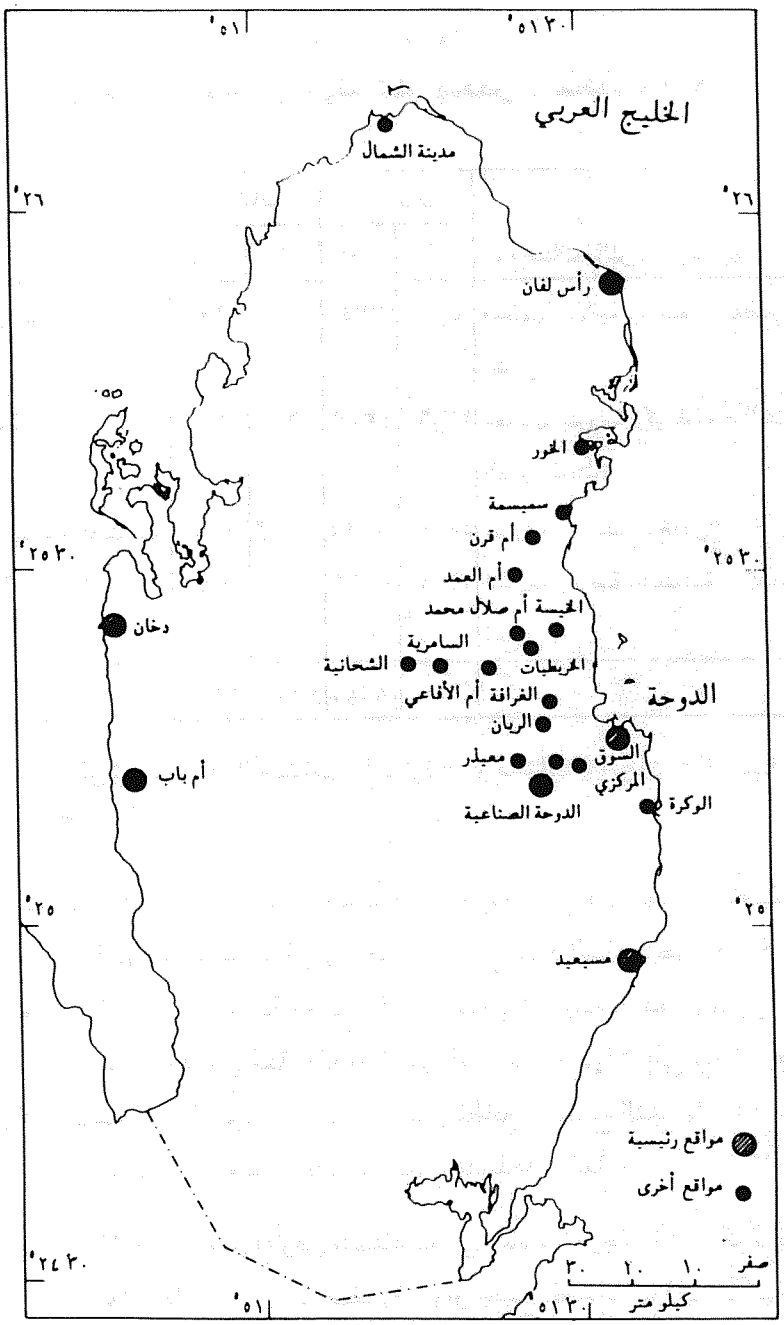

شكل (٤/١) المواقع الصناعية في دولة قطر

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٤/٥)

المواقع الصناعية في دولة قطر وبعض خصائصها ١٩٩١

الموقع	المنشآت		العاملين		ملاحظات بالنوعية والملكية
	العدد	٪	العدد	٪	
الدوحة العاصمة	٢٧	٨ر٤	٧٧٥	٤ر٣	معظمها غذائية وورقية - القطاع الخاص
مسيعيد	٢٠	٦ر٢	٤٣٠٣	٢٣ر٦	معظمها بترولية وكيماوية - القطاع العام والمختلط
منطقة الدوحة الصناعية	٢٣٥	٧٣ر٢	١٠٦٢٥	٥٨ر٢	متنوعة - القطاع الخاص
أخرى *	٣٩	١٢ر٢	٢٥٤٢	١٣ر٩	متنوعة وخاصة التعدينية - القطاع الخاص
	٣٢١	٪١٠٠	١٨٢٤٥	٪١٠٠	

* أهمها : طريق سلوى = ٦ منشآت ، الوكرة = ٥ منشآت ، الريان = ٣ منشآت وأم باب = ٣ منشآت .

ولأنها أقدم المواقع ، فقد بدأت منشآتها بهجرتها إلى خارجها ، وخاصة عندما انشئت منطقة الدوحة الصناعية ، وخاصة مصانع مواد البناء والمصانع الكيماوية (الغازية) ، لأسباب تخطيطية وتجميلية ، ولأسباب انتاجية . فعلى سبيل المثال ، فإن مركز المدينة قد خلا من مثل هذه المنشآت الصناعية وتحولت إلى منطقة تجارية ، بعد أن كان مصنع الكوكاكولا والبيبسي كولا والمطابع ومصانع الثلج والمخابز ومعامل الطابوق والمناجر ومخازن الأخشاب (العمارات) ، تتخذها موقعاً .

ومن حيث الملكية ، فإن الأرض الصناعية في مدينة الدوحة ذات ملكية خاصة ، وهي غالباً ما تكون ذات مساحات صغيرة ، وأن جميع الصناعات ذات ملكية خاصة كذلك .

الرجوع لمحتويات الكتاب

ثانياً : مدينة مسيعيد الصناعية : تقع على بعد ٤٠كم جنوب العاصمة ، الدوحة، وعلى الساحل الشرقي لشبه الجزيرة . وقد اقيمت بها أول مصفاة للنفط بها عام ١٩٥٣ لانتاج ٦٠٠ برميل يومياً . وفي الفترة الحديثة ، أصبحت المدينة تمثل المركز الرئيسي للصناعة في قطر ، وتعد المدينة ذات انتاج صناعي ضخم بسبب وجود المنشآت الصناعية الثقيلة . ومن أقدم المنشآت الصناعية بها هي شركة مطاحن الدقيق القطرية منذ عام ١٩٦٩ . أما اليوم فيبلغ عدد المصانع بها ٢٠ منشأة تمثل حوالي ٦ر٢٪ من اجمالي المنشآت الصناعية في الدولة، وتعد بالتالي أقل المواقع الرئيسية في عدد المنشآت ، ولكن بها رغم ذلك ، أكثف العمالة للمنشأة الواحدة حيث تبلغ حوالي ٢١٥ شخصاً في المنشأة الواحدة ، حيث يبلغ مجموع العاملين بها ٤٣٠٣ عاملاً ، بنسبة ٢٤٪ تقريباً من اجمالي العاملين الصناعيين .

وبدءاً من عام ١٩٧٧ ، عند وضع الخطة الصناعية الأولى ، بدأت الدولة في اعداد مدينة مسيعيد لتكون المدينة الصناعية الأولى في البلاد ، وصرفت مبالغ كبيرة لتهيئة البنية التحتية بها من طرق ومرافق وخدمات ، بلغت في ميزانية ٧٧ - ١٩٧٨ حوالي ٧٢٠ مليون ريال قطري ، لتعميق الموانيء وأرصفتها ومعداتها وتسوية الأرض وتوصيل الخدمات لها من طرق وبناء حوالي ٤٤٠٠ وحدة سكنية .

وتنقسم المدينة إلى ثلاثة أقسام رئيسية : الأول وهو موقع الصناعات الثقيلة محاذياً للساحل بطول ٥ كيلو مترات تقريباً . والثاني هو مناطق الصناعات المتوسطة ، أما القسم الثالث فهو المركز المدني للمدينة والمنطقة السكنية .

ومن بين المصانع الكبيرة : مصنع الأسمدة الكيماوية ، مصنع البتروكيماويات ، مصنع الحديد والصلب ، مصفاة النفط ومصانع تسييل الغاز الطبيعي ، وهي صناعات ذات كثافة رأسمالية وعمالية وذات ملكية حكومية أو مختلطة . بجانب تلك الصناعات الثقيلة ، تتواجد مجموعة من المصانع المتوسطة كمطاحن الدقيق ومخابز مسيعيد ومصنع أسمنت الجبر والترسانة البحرية ومصانع الحبوب القطرية وبعض المصانع الكيماوية في صناعة العوازل والبلاستيك . ذات ملكية خاصة .

وملكية الأراضي الصناعية في مدينة مسيعيد حكومية ، تقوم الدولة بتأجيرها

بأسعار رمزية تشجيعية وتتوفر بها جميع الخدمات والمرافق . وقيمة المتر المربع للمنشآت الكبيرة ريال واحد بينما هي ثلاثة أرباع الريال للمنشآت الخاصة المتوسطة سنوياً .

ومما يجب ذكره أن استغلال الأرض الصناعية وخاصة في المناطق الصناعية الصغيرة ليس كما ينبغي ، ولا تمنح رخصة الايقاع فيها إلا لأسباب ، منها على سبيل المثال علاقة المصنع المزمع اقامته بالصناعات القائمة أو مدى حاجة المصنع للميناء أو الواجهة البحرية ، وغالباً ما يكون المستثمر المواطن نفسه غير راغب في اتخاذ مدينة مسيعيد موقعاً لمشروعه الصناعي لبعدها وخاصة إذا كان هدف المشروع خدمة الأسواق المحلية .

ومما يجدر ذكره ، أن مدينة مسيعيد بها المرفأ الأول لتصدير النفط القطري ومازال وذلك منذ ١٩٤٩ . وأن قوة العمل الصناعية المواطنة متركزة في صناعات مسيعيد بينما تختفي في غيرها ونسبتها حالياً حوالي ٢٠ - ٢٥ ٪ من اجمالي العاملين الصناعيين ، فهم في عددهم يبلغون ٧٠٠ تقريباً .

ثالثا : منطقة الدوحة الصناعية : انشئت بداية السبعينيات من قبل وزارة الأشغال العامة بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية بغرض ابعاد المنشآت الصناعية عن مدينة الدوحة لاعادة تخطيطها وتجميلها وكذلك تشجيع المستثمرين في التوجه نحو الصناعة ، عن طريق توفير الأراضي لهم . وقد تحققت معظم الأهداف السابقة .

وتقع المنطقة الصناعية جنوب غرب العاصمة على طريق سلوى الدولي بمسافة تبلغ حوالي ١٢كم من مينائها . بدئ في توزيع قسائمها لكل قطري لديه سجل تجاري وبأسلوب غير منظم في البداية ، حيث لم تستغل الأراضي بالشكل المطلوب والمخطط له ، مما أرغم الإدارة المعنية إلى تجديد طريقة الحصول على أراضيها أو اعادة توزيعها لتحقيق الأهداف المرجوة .

اتسعت المنطقة الصناعية ، مع الوقت ، حتى أصبحت مساحتها اليوم حوالي ٢١ كيلو متراً مربعاً على شكل مستطيل بطول ٧ كم وعرض ٣ كم . وبهذه المساحة تعد من أكبر المناطق الصناعية في منطقة الخليج وتأتي بعد منطقة الشارقة الصناعية التي تبلغ مساحتها حوالي ٢٦كم٢ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وتنقسم المنطقة الصناعية إلى تسع بلوكات متنوعة النشاط الصناعي والخدمي ، وعدد قسائمها حوالي ٢٠٠٠ قسمية مختلفة المساحات أقلها تقريباً ١٥٠٠ متراً . وتوشك نسبة الاستغلال أن تكتمل بعد الاجراءات الجديدة في استغلالها ، وتكبر نسبة الاستغلال لتصل إلى حوالي ١٠٠٪ في المناطق الشمالية وتتدنى في المناطق الجنوبية والغربية .

تشرف على المنطقة وتديرها ، إدارة المنطقة الصناعية التابعة لوزارة الشؤون البلدية والزراعة وعن طريقها يتم تخصيص الأراضي التي تتوفر بها الخدمات والمرافق والطرق .

ويسكن معظم عمال المنشآت الصناعية من الطبقة العمالية الدنيا في مساكن مبنية بجانب أو في الدور العلوي من المنشأة الصناعية . ويستأجر المستثمرون الأراضي من الدولة بأجور تشجيعية وهي نصف ريال للمتر المربع الواحد سنوياً . بينما كانت الأجور قبل عام ١٩٩٠ صغيرة جداً حيث كانت ٥٠ ريالاً عن القطعة ذات مساحة ٣٠٠٠ م٢ ، واليوم تبلغ ١٥٠٠ ريالاً .

بنهاية عام ١٩٩١ ، بلغ عدد المنشآت الصناعية في منطقة الدوحة الصناعية ٢٣٥ منشأة، تبلغ نسبتها حوالي ٧٣٪ من اجمالي المنشآت الصناعية ، ويعمل بها حوالي ١٠٦٠٠ عامل أي بنسبة تبلغ حوالي ٥٨٪ من اجماليهم . وتقل نسبة العاملين القطريين إلى أقل من ٢٪ . وأن العمالة الآسيوية هم الأكثر وجوداً . وتبلغ كثافة العمال للمنشأة الواحدة حوالي ٤٥ شخصاً . وتتنوع الصناعات من غذائية وخشبية وتعدينية ونسيجية ومعدنية وورقية وكيماوية ، بالإضافة إلى المنشآت الخدمية الأخرى . وبالتالي ، قد يصل عدد العمال جميعهم في المنطقة الصناعية عند اتمام استغلالها إلى أكثر من ٥٠ ألفاً ، مما يدعو إلى تنمية الخدمات الترفيهية والأمنية والعلاجية والمرورية للتقليل من الآثار الناتجة عن تلك الاعداد البشرية المتنوعة في أجناسها ومعتقداتها وأفكارها ولغاتها وخاصة أن المنطقة الصناعية بدأت تحاط بها المناطق السكنية والتجارية .

رابعاً : مواقع أخرى للصناعة : لأسباب كثيرة تختار مواقع بعيدة عن المواقع الثلاثة الرئيسية السابقة . من بينها ملكية الأرض أو توافرها بمساحات كبيرة أو قربها

الرجوع لمحتويات الكتاب

من مصدر المواد الخام أو لخدمة المناطق الواقعة بها الصناعة . والخريطة السابقة رقم (١) تحدد المواقع الصناعية . وقد بلغ عدد المنشآت في هذه المجموعة من المواقع الأخرى ٣٩ منشأة صناعية بنسبة ١٢٪ تقريباً ، ويعمل بها حوالي ٢٥٤٢ عامل بنسبة ١٤٪ من مجموع العاملين بالصناعة. ومن أهم هذه المواقع مدينة الريان ومعيذر وأم باب وأم الأفاعي والوكرة والخور .

ومن أهم المصانع وأكثرها انتشاراً في هذه المواقع هي صناعات مواد البناء وعلى رأسها يأتي مصنع الأسمنت الواقع بأم باب ، جنوب دخان ، على الساحل الغربي ، وقد أختير الموقع بسبب توافر المواد الأولية وتوافر الغاز الطبيعي مصدر الطاقة الحرارية للمصنع . وتنتشر في هذه المواقع مصانع المياه المعدنية بسبب توافر العيون كما في الخريب والخور ، وكذلك مصانع الكسارات في أم الأفاعي وغيرها كأم باب والخور بسبب توافر المواد الأولية وتحديدها ، في نفس الوقت ، من قبل الدولة .

وتتسم مساحات الأراضي الصناعية في هذه المواقع بالاتساع على عكس أراضي الدوحة وحتى أراضي المنطقة الصناعية ، وخاصة التي تكون بعيدة عن مراكز المدن والقرى . ومعظم الأراضي خاصة ، وبعض منها مستأجرة من الدولة بايجارات سنوية . ولكنها تعد أكثر المواقع معاناة من حيث الخدمات والمرافق .

ومما يجب ذكره ، أن الدولة تخطط لاقامة مناطق صناعية بالقرب من المدن مثل الخور والوكرة ومدينة الشمال . ولكن على رأسها تأتي رأس لفان في شمال شرق البلاد كمدينة صناعية كبرى ثانية بعد مسيعيد ، حيث المستوى أن يبدأ انتاجها الصناعي مع بداية ١٩٩٧.

ومنطقة رأس لفان الصناعية ستصبح مدينة صناعية مشتملة على صناعات كيماوية كبيرة ومصانع تعدينية ثقيلة اعتماداً على غاز حقل الشمال البحري الضخم والذي تبلغ مساحته حوالي ٥٠٠٠كم٢ واحتياطي مؤكد من الغاز بحوالي ٢٥٠ تريليون قدم٣ واحتياطي محتمل بحوالي ٥٠٠ تريليون قدم٣ .

وتقع رأس لفان على بعد ٧٠كم شمال الدوحة العاصمة ، والعمل جار على تنميتها

الرجوع لمحتويات الكتاب

وهي على مساحة اجمالية تبلغ حوالي ٤٢ كم٢ بما فيها المنطقة الصناعية والسكنية والمناطق الخدمية المساندة . ومن المنجزات حتى الآن ، انشاء الميناء بتكلفة ٨٠٠ مليون دولار الذي يتم الانتهاء منه في ديسمبر عام ١٩٩٦ .

وقد تأسست ، حتى الآن ، ثلاث شركات كبرى لتصنيع الغاز في منطقة رأس لفان : وهي شركة قطر غاز ، وشركة لفان غاز ، وشركة يوروب غاز لتصدير سوائل الغاز الطبيعي ، وشركات أخرى للصناعات الكيماوية مثل شركة قطر للاضافات البترولية وشركة قطر للطاقة النظيفة لتصدير الغاز المسال إلى شرق آسيا وأوربا بكميات تبلغ حوالي ٣٠ مليون طن سنوياً لكل من اليابان ، كوريا ، الصين ، ايطاليا ، باكستان وغيرها .

الصناعات الرئيسية في دولة قطر :

١- مصفاة النفط : شركة البترول الوطنية للتوزيع (نودكو) : NODCO

انشئت عام ١٩٦٨ بملكية حكومية ١٠٠٪ متمثلة في المؤسسة العامة القطرية للبترول . تقع بمدينة مسيعيد الصناعية وبدأت انتاجها عام ١٩٧٤ بطاقة يومية بلغت حوالي ١٢ ألف برميل يومياً . وزيدت الطاقة المكررة من البترول إلى حوالي ٦٢ ألف برميل يومياً . عندما بدأت المصفاة الثانية انتاجها بطاقة ٥٠ ألف بميل يومياً في عام ١٩٨٣ .

تقوم المصفاة بانتاج البوتاجاز (الغاز المسال) والبنزين بنوعيه السوبر والممتاز ووقود الطائرات والكيروسين والديزل وزيت الوقود الثقيل ، اعتماداً على نفط خام حقل دخان البري الذي يصل للمصفاة عبر انابيب إلى مسيعيد .

وتمتلك الشركة مستودعات للتخزين والتوزيع والتصدير في كل من مسيعيد ومدينة الدوحة في أبو هامور للتوزيع المحلي عبر أسطولها من الصهاريج الخاصة .

استطاعت الشركة بعد تطوير انتاجها من تصدير جزء من منتجاتها إلى الأسواق العالمية، ونسبة ذلك تعتبر كبيرة قياساً على الاستهلاك المحلي الذي لا يزيد عن ٢٣ ٪ من اجمالي الكميات المنتجة عام ١٩٩٢ ، والبالغة ٢ر٩ مليون طن متري ، بينما

الرجوع لمحتويات الكتاب

المصدر يبلغ ٢ر٣ مليون طن . وتشير البيانات أن استراليا قد استوردت حوالي ٢٧٪ من الكمية ، وباكستان حوالي ١٤٪ ، وايران وسنغافورة واليابان حوالي ١٢ ٪ لكل منها .

وتقدر قيمة الانتاج في الشركة بحوالي ١ر٦ مليار ريال قطري ، والقيمة المضافة الصافية بلغت حوالي ١ر٣ مليار ريال قطري وذلك لعام ١٩٩١ . والجدول رقم (٥) يبين كميات الانتاج لبعض السنوات .

ومما يجدر ذكره ، أن مجموع العاملين بالشركة يبلغ ٦١٩ عاملاً ، منهم ٢٣٠ قطرياً أي بنسبة ٢ر٣٧٪ وهذه النسبة تعد أكبر نسبة من القطريين في الشركات الصناعية في قطر .

٢- مصنع الأسمدة : شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) : QAFCO

تأسست عام ١٩٦٩ بملكية مشتركة بين حكومة دولة قطر (المؤسسة العامة القطرية للبترول) بنسبة ٧٥٪ وشركة نورسك هيدرو النرويجية بنسبة ٢٥ ٪ . يقع المصنع في مسيعيد ويتكون من وحدتين : الأولى بدأت انتاجها عام ١٩٧٣ والثانية بدأت في عام ١٩٧٩ . وهناك وحدة ثالثة قيد التنفيذ ، بتكلفة تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار سوف تضاعف الانتاج في الشركة ، بدءاً من عام ١٩٩٥ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٤/٦)

تطور انتاج المنتجات البترولية في دولة قطر نودكو

للفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٢ (بآلاف البراميل)

المنتج	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
بنزين ممتاز	٤٠١	١٠٠٤	١٢٩٨	٢٤٧٠	٢١٢٢	٢٠٠٧
بنزين سوبر	١٣٤	١٠٦	٧٥٩	١١٤٥	١٠٥٩	١٠٩١
وقود نفاثات(كيروسين)	٢٦٩	٥٢٧	٦٢١	٣٧٢٦	٢٧٧٤	٣٠٧٢
ديزل	٥٣٠	١١١٠	١٦٢٣	٥٣٩٩	٥٠٩٦	٥٩١٢
زيت وقود	-	-	٤١٠٨	٧٤٥٥	٧١١٣	٧٨٢٣
غاز البترول السائل	٢٠	٨٧	٤٧٢	٧٢٠	-	-
مجموع المنتجات الأربعة الرئيسية	١٣٣٤	٢٧٤٧	٤٣٠١	١٢٧٤٠	١١٠٥١	١٢٠٨٢

نسبة التغير للفترة (٧٥ - ١٩٩٢) = ٩٠٠٪ .

المصدر : دولة قطر ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ٨١ - ١٩٩٣

نشرة الشؤون الصناعية ، إدارة الشؤون الصناعية ، وزارة الصناعة والطاقة ، العدد ١٢ يناير ١٩٨٧ .

وتنتج الشركة الآن أكثر من طاقاتها التصميمية البالغة ١٨٠٠ طن متري يومياً من الأمونيا و ٢٠٠٠ طن متري يومياً من اليوريا . أي حوالي ٥٩٤ ألف طن من الأمونيا و ٦٦٠ ألف طن من اليوريا سنوياً . ففي عام ١٩٩٢ بلغ الانتاج ٧٥٦ ألف طن من الأمونيا بنسبة زيادة تبلغ ٢٧٪ عن الطاقة التصميمية ، وبلغ الانتاج من اليوريا ٨٢٦ ألف طن بنسبة زيادة تبلغ ٩٪ عن الطاقة التصميمية .

وتحتاج الشركة إلى كميات من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي ٤٠ بليون قدم مكعب سنوياً، هذا وقد تأثر الانتاج في فترات من عمرها الانتاجي بقلة حصولها على الغاز

الرجوع لمحتويات الكتاب

لأسباب فنية عند الحقول البحرية أو قلة الانتاج البترولي ، وأحيانا لاضطراب أسعار المنتجات على المستوى العالمي. واستطاعت الشركة تحقيق أرباح في سنة ١٩٨٨ بلغت ١٨١ مليون ريال قطري ، وانخفضت في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٤٨ مليون ريال .

وتقدر قيمة الانتاج بالشركة بحوالي ٨٤١ مليون ريال ، وصافي القيمة المضافة بحوالي ٦٠٤ مليون وذلك لعام ١٩٩١ .

وتقوم الشركة بتصدير معظم الانتاج إلى الأسواق العالمية وتأتي الهند بنسبة ٤٥٪ في مقدمة الدول المستوردة للأمونيا وتليها أسبانيا وبلجيكا وتايوان . بينما تأتي الصين في قائمة المستوردين ٤٠٪ لليوريا ومن ثم ايران ١٤٪ واليابان ١٢٪ وأمريكا والفلبين (١٩٨٨) .

ومما يجدر ذكره ، أن الشركة يعمل بها ٨٠٢ عاملاً منهم ١٨١ عاملاً قطرياً بنسبة ٢٢٫٦ ٪ وذلك عام ١٩٩١ .

٣- مصانع تسييل الغاز الطبيعي NGL :

مصانع تمتلكها الدولة بالكامل (المؤسسة العامة القطرية للبترول) والهدف منها هو استخلاص الغازات الكثيفة من الغاز الطبيعي المصاحب من الحقول البرية والبحرية وتحويله إلى منتجات سائلة قابلة للاستخدام . بلغت التكاليف الاجمالية لانشائها حوالي ٢٦٠٠ مليون ريال قطري بدءا من عام ١٩٧٥ سنة التأسيس والانشاء .

هناك وحدتان لمصانع تسييل الغاز واقعتان بمدينة مسيعيد الصناعية ، احداهما لانتاج الغاز الفني بالايثان والذي يستخدم كمادة أولية في مصانع الأسمدة والبتروكيماويات وغازات أخرى لطاقة محطات توليد الطاقة ومصنع الحديد والصلب . والوحدة الثانية لانتاج البيوتان والبروبان والجازولين الطبيعي و (المكثفات) . والوحدات بحاجة إلى حوالي ٥٩٠ مليون قدم٣ يومياً من الغاز الطبيعي ، علماً بأن الوحدة الثانية قد خصصت لاستخدام الغاز المصاحب من الحقول البحرية .

وتبلغ الطاقات التصميمية لمصانع تسييل الغاز ٤٠٢٥ طن يومياً موزعة على النحو الآتي :

الرجوع لمحتويات الكتاب

	الوحدة الأولى		الوحدة الثانية		
البروبان	١٢٩٠	+	١٠٨٠	طن يومياً =	٢٣٧٠ ط ي
البيوتان	٨٥٠	+	٩٠٠	طن يومياً =	١٧٥٠ ط ي
جازولين طبيعي (المكثفات)	٥٠٠	+	٩٠٠	طن يومياً =	١٤٠٠ ط ي
غاز غني بالايثان	١٣٥٠	+	١١٤٥	طن يومياً =	٢٤٩٥ ط ي

وقد بدأت الوحدتان الانتاج بدءاً من عام ١٩٨٠ ، وأن وحدة سابقة قد أدى حريق كبير في عام ١٩٧٧ إلى تدميرها .

وقد عانت الوحدات من قلة انتاج البترول في فترات أزمة الأسعار وتأثرت أيضاً ببعض المشاكل الفنية في توصيل الغاز المصاحب من الحقول البحرية ، أدت هذه الأمور إلى تدني وانخفاض نسبة التشغيل من الطاقة التصميمية . ولكن المشكلة بدأت في الحل بانتاج الغاز من حقل الشمال في عام ١٩٩١ ، حيث غطى انتاج الغاز الاحتياجات الكلية للمصانع المختلفة.

وقد بلغ انتاج مصانع التسييل في عام ١٩٩٢ على النحو الآتي : ٦١٠ ألف طن من البروبان و ٤٧٠ ألف طن من البيوتان و ٣٩٤ ألف طن من المكثفات . ومقارنة بانتاج عام ١٩٨٨ ، فإن الانتاج زاد بنسبة ١٠٠ ٪ من البروبان و ١٣٠ ٪ من البيوتان و ١٥٠٪ من المكثفات .

وتصدر الكميات المنتجة من المواد السابقة إلى الأسواق العالمية ، وتأتي اليابان على رأس الدول المستوردة بحوالي ٧٣٪ من البروبان والبيوتان وجميع الانتاج من المكثفات . وذلك في عام ١٩٨٥ ومازالت الصورة على حالها .

٤- مصنع الحديد : شركة قطر للحديد والصلب المحدودة (قاسكو) : QASCO

وهي شركة ذات ملكية مشتركة بين حكومة قطر بنسبة ٧٠٪ ، وكل من شركة كوبي ستيل بنسبة ٢٠٪ وطوكيو بوكي بنسبة ١٠٪ اليابانيتين . انشئت في عام ١٩٧٤ برأسمال قدره ٣٠٠ مليون ريال قطري ، بلغت قيمة الاستثمارات بها حوالي ١٦٠٠ مليون ريال .

يقع المصنع في مدينة مسيعيد على مساحة من الأرض تبلغ حوالي مليون متر مربع ، خصص جزء منها للتطورات المستقبلية . ويعتبر المصنع أول مصنع في الشرق الأوسط يستخدم أحدث الوسائل التكنولوجية في صناعة الحديد .

وقد صمم المصنع لانتاج سنوي يبلغ حوالي ٤٥٠ ألف طن . إلا أنه بدءا من عام ١٩٨١ بدأ الانتاج يفوق الطاقة التصميمية ، إلى أن وصل إلى حوالي ٥٨٨ ألف طن في عام ١٩٩٢ من قضبان التسليح أي بزيادة ٣١٪ من الطاقة التصميمية .

وقد بدأ المصنع في الانتاج في سنة ١٩٧٨ ، وتقدر قيمة الانتاج الاجمالي السنوي (١٩٩١) حوالي ٦٣١ مليون ريال قطري ، بلغت القيمة المضافة الصافية منها حوالي ٢٥٨ مليون ريال قطري . وقد يكون سبب انخفاض القيمة المضافة هو عدم توافر الموادالخام محلياً أو قريباً ، بل تستورد المواد الخام من استراليا ودول أخرى . ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام هذه الصناعة توافر الطاقة الرخيصة ، وحاجة الأسواق المحلية والإقليمية المتزايدة من انتاج الحديد والصلب .

ومعظم الانتاج يصدر للخارج ، حتى وصل المنتج القطري إلى الجزائر ومصر وايران والعراق واليمن وبقية دول الخليج . فنسبة استهلاك قطر تبلغ حوالي ١٠ - ١٢ ٪ ، بينما النسبة الباقية تصدر للخارج ، ففي عام ١٩٨٨ بلغت نسبة ما استوردته السعودية من الحديد القطري المنتج حوالي ٤٠٪ ، والكويت بحوالي ٣٧٪ من اجمالي الانتاج .

وقد استطاعت الشركة بحلول عام ١٩٩١ انهاء أزمتها المالية ، وحققت في نفس الوقت أرباحاً صافية بلغت حوالي ١٥٥ مليون قطري ارتفعت إلى ٢١٠ مليون في عام ١٩٩٥م .

ويعمل بالمصنع ١٠٥٦ عاملاً ، وبذلك يعد أكبر مصنع في البلاد ، ويعمل هؤلاء على ثلاث ورديات . بلغ عدد القطريين من بينهم ١٤٨ بنسبة ١٤ ٪ . وقد تولت إدارة المصنع بالكامل إدارة قطرية بعد عشر سنوات من بدء الانتاج في عام ١٩٨٩ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

٥- مصنع البتروكيماويات : شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) : QAPCO

أسست الشركة عام ١٩٧٤ ، بملكية مشتركة بين حكومة قطر (المؤسسة العامة القطرية للبترول) بنسبة ٨٠٪ ، وشركة اينيكيم الايطالية بنسبة ١٠٪ ، وشركة أتوكيم الفرنسية بنسبة ١٠٪ ، برأسمال مدفوع قيمته ٣٦٠ مليون ريال قطري . ولكن قيمة الاستثمارات بلغت باتمام المشروع حوالي ٢٦٠٠ مليون ريال .

يقع المصنع في مدينة مسيعيد الصناعية ، بهدف الاستفادة من الغاز الطبيعي في قطر لانتاج مادة الايثلين والبولي ايثلين والكبريت وتصديرها للأسواق العالمية . وتبلغ الطاقة التصميمية السنوية انتاج ٢٨٠ ألف طن من الايثلين و ١٤٠ ألف طن من البولي ايثلين و ٤٦ ألف طن من الكبريت .

والمصنع بهذه الطاقة الانتاجية كان بحاجة إلى حوالي ٣٠ بليون قدم٣ سنوياً أي حوالي ١١٪ من الغاز المنتج في قطر عام ١٩٩٢ ، وسوف تزداد الكميات المطلوبة بحلول عام ١٩٩٧ إلى حوالي ١٨٪ عند بدء الوحدة الجديدة بالانتاج والتي بدئ في تنفيذها بتكلفة تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار لمضاعفة الانتاج .

هذا ، وقد بدأ المصنع انتاجه في عام ١٩٨٠ كآخر مشروع صناعي ثقيل يقام في مدينة مسيعيد الصناعية . وقد وصل الانتاج في عام ١٩٩٢ إلى ٣٣٣ ألف طن من الاثيلين أي بحوالي ١٩٪ زيادة على الطاقة التصميمية ، وانتاج ١٨٤ ألف طن من البولي ايثلين أي بزيادة على الطاقة التصميمية بنسبة ٣١٪ ، ومن الكبريت أنتج المصنع ٦٣ ألف طن بنسبة تفوق الطاقة تصل إلى حوالي ٥٠٪ .

هذه الانتاجية الجيدة بواقع ٢٤٪ زيادة على الطاقة التصميمية ، جاءت نتيجة التطورات في انتاج الغاز ومعالجته في نفس الشركة وكذلك تحسن الظروف التسويقية . واستطاعت الشركة تحقيق أرباح كبيرة في عام ١٩٩٢ ، على سبيل المثال ، حيث بلغت حوالي ٤٠٠ مليون ريال قطري .

ويصدر جميع المنتجات إلى الخارج ، فقد استوردت هولنده على سبيل المثال عام ١٩٨٨ حوالي ٧٠٪ من الايثلين ، وكوريا ١٦٪ . بينما استوردت الهند ١٠٠٪ من

الرجوع لمحتويات الكتاب

الكبريت ، وكانت الصين صاحبة النسبة الكبرى في استيراد البولي ايثلين حيث بلغت حوالي ٢٧٫٧٪ والهند بحوالي ١٣٪ . وانتاج المصنع يصل إلى أكثر من ٤٠ دولة في العالم .

ويبلغ عدد العاملين بالمصنع ٥٨٨ في عام ١٩٩١ منهم ١٣٦ قطرياً أي بنسبة ٢٣٫١٪، بينما كان عددهم لم يكن يتجاوز ٩٣ شخصاً في عام ١٩٨٧ أي بنسبة ١٤٪ تقريباً .

٦- شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت :

تعتبر أول شركة صناعية كبيرة في قطر ، حيث تأسست عام ١٩٦٥ بملكية قطرية مشتركة بين الحكومة والتي تمتلك ٤٣٪ من أسهمها ، وبين المواطنين الذين لهم النسبة الباقية من الأسهم . وصل رأسمال الشركة في عام ١٩٨٤ حوالي ٦٥ مليون ريال بعد مضاعفته عدة مرات ، في حين أن اجمالي استثماراتها الصناعية يبلغ ١٧٣ مليون ريال .

يقع المصنع في مدينة أم باب التي تبعد عن الدوحة بحوالي ٨٠كم وهي واقعة جنوب دخان بمسافة ٢٠كم تقريباً . وقد تم اختيار الموقع بسبب توافر المواد الأولية من الحجر الجيري والطفل ، وكذلك بسبب قرب الغاز الطبيعي المصدر الأساسي للطاقة .

بدأت الشركة الانتاج عام ١٩٦٩ بطاقة انتاجية بلغت ١٠٠ ألف طن سنوياً ، ارتفعت إلى ٣٣٠ ألف طن سنوياً في عام ١٩٧٦ بتشغيل أفران جديدة . والانتاج يشمل الاسمنت بنوعيه العادي والمقاوم . وفي تطور آخر بدأت الشركة في عام ١٩٨٤م انشاء مصنع لانتاج الجير الحي والمطفأ بطاقة ٥٠ ألف طن سنوياً وذلك لحاجة مصنع الحديد والصلب إليه وحاجة السوق المحلي. هذا وقد بلغ انتاج الشركة عام ١٩٩٢ حوالي ٢٤٤ ألف طن من الاسمنت العادي وحوالي ١١٠ آلاف طن من الاسمنت المقاوم وحوالي ١٨ ألف طن من الجير . وبهذا الانتاج لم يستطع المصنع الانتاج بكامل طاقته ، ولكن هناك زيادة قد طرأت على الانتاج مقارنة بسنة ١٩٨٨ وسنة ١٩٩١ بنسبة ٥٪ تقريباً .

الرجوع لمحتويات الكتاب

ولا يكفي الانتاج المحلي من الاسمنت الاستهلاك المحلي رغم أن مصنعاً آخر يمتلكه القطاع الخاص يقع في مدينة مسيعيد ينتج حوالي ١٦٠ ألف طن منذ عام ١٩٨٢ . لذا ، تستورد قطر من الدول المجاورة وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة ، فنسبة تغطية الحاجة المحلية كانت حوالي ٤٣٪ فقط عام ١٩٨١ على سبيل المثال .

ومما يذكر أن الشركة قد طرحت مناقصة في عام ١٩٩٣ لانشاء مصنع جديد لمضاعفة الانتاج إلى حوالي ٧٠٠ ألف طن سنوياً .

ويعمل بالشركة ٣٨٥ عاملاً منهم ١٧ قطرياً فقط ، بنسبة ٤ر٤ ٪ . هذا وقد بلغت قيمة سهم مصنع الاسمنت حوالي ٣٢٠ ريالاً في عام ١٩٩٣ (مارس) من أصل القيمة الأساسية البالغة ١٠٠ ريال .

٧- شركة مطاحن الدقيق القطرية :

وهي شركة مساهمة وطنية يمتلكها القطاع الخاص القطري ، تأسست عام ١٩٦٩ برأسمال مال مدفوع يبلغ ٦ر١٢ مليون ريال ، ويخطط الآن لرفعه إلى ٤٠ مليون ريال . يقع مصنع مطاحن الدقيق في مدينة مسيعيد الصناعية ، كأول مصنع منتج في هذه المدينة حيث بدأ الانتاج في عام ١٩٧٢ ، بطاقة انتاجية تبلغ ١٠٠ طن من الدقيق يومياً ، وزيدت إلى ٢٠٠ طن يومياً . وتمتلك الشركة صوامع تخزين تتسع لحوالي ١٨ ألف طن من القمح . ونتيجة لتلك الزيادات فقد بلغت الاستثمارات في مشاريعها حوالي ٢٥ مليون ريال قطري .

وتخطط الشركة نقل المصنع إلى ميناء الدوحة لأسباب منها القرب من السوق والابتعاد عن مسيعيد التي بدأت تكتظ بالصناعات الكيماوية الضخمة . ويتوقع أن تتطور الشركة في منتجاتها وخاصة في الصناعات الغذائية المرتبطة بالدقيق كصناعة المعكرونة والشعيرية والأنواع المختلفة من الدقيق والحلويات المختلفة .

وفي عام ١٩٩٢ ، على سبيل المثال ، بلغ حجم الانتاج ٣٣ ألف طن من الدقيق بنوعيه رقم (١) ورقم (٢) والشوار . وهذا الانتاج يعد انخفاضاً عن انتاج عام ١٩٨٨ بنسبة ١٠٪ تقريباً .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وقد بلغت قيمة الانتاج للشركة لعام ١٩٩١ حوالي ٣ر٢٧ مليون ريال قطري ، وبلغت القيمة المضافة الصافية حوالي ٢ر١ مليون . هذا ، وقد بلغت قيمة سهم الشركة في مارس ١٩٩٣ حوالي ٢٦٠ ريالاً للسهم ذي القيمة الاسمية البالغة ١٠٠ ريال .

يبلغ عدد العاملين بالمصنع ١٢٩ عاملاً ، منهم ٤ قطريين بنسبة ٣٪ فقط .

والجدول رقم (٤/٧) يبين انتاج الشركات الصناعية الرئيسية للسنوات ١٩٧٥ حتى ١٩٩٢.

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٤/٧)

تطور الانتاج الاجمالي للشركات الصناعية

١٩٧٥ - ١٩٩٢

بالألف طن / متري (بالتقريب)

الشركات ومنتجاتها	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
شركة قطر للأسمدة الكيماوية						
أمونيا	١٦٣	٥٠٦	٧٤٤	٧٠٨	٦٩١	٧٥٦
يوريا	١٧١	٦٢٢	٦٤٠	٧٦١	٧٩٩	٨٢٦
شركة قطر للبتروكيماويات						
ايثلين	-	* ١٣٣	١٨٥	٢٩٤	٢٣٥	٣٣٣
بولي ايثلين	-	١١١	١٥٣	١٨٦	١٦٧	١٨٤
كبريت	-	٩	٢٨	٥٤	٣٩	٦٣
شركة قطر للحديد والطلب						
قضبان حديد	-	٤٥٠	٥٠٤	٥٩٣	٥٦٠	٥٨٨
شركة قطر للاسمنت						
اسمنت عادي	١١٢	١٥٠	٢٢٨	١٨٣	٢٦٦	٢٤٤
اسمنت مقاوم	٣٤	٥٨	١٠٨	٨٤	١٠٠	١١٠
جير	-	-	٢٠	١٦	١٦	١٨
شركة مطاحن الدقيق القطرية						
دقيق (١)	١٩	١٧	١٨	٢٨	٢٥	٢١
دقيق (٢)	١٩	٥	٢	٣	٤	٤
شوار	٣	٦	٦	٨	٧	٨
مصانع تسييل الغاز						
بروبان	-	* ٢٣٤	٣٢٩	٤١٣	٤١٩	٦١٠
بيوتان	-	١٥٨	٢٢٠	٣٠٨	٣٠٣	٤٧٠
مكثفات	-	٠١٥٥	٠٢١٧	١٨٠	٢٠٦	٣٩٤

المصدر : دولة قطر ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ٨١ - ١٩٩٣

الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر - مؤسسة النور للترجمة والنشر ، ابريل ١٩٨٤

(*) ١٩٨١ (٠) محول من آلاف البراميل

الرجوع لمحتويات الكتاب

٨- الشركة القطرية للصناعات التحويلية (كيمكو) :

تأسست عام ١٩٩٠ برأس مال قطري بلغ ٤٠٠ مليون ريال ، تشارك الحكومة بنسبة ٢٠٪ والقطاع الخاص (المؤسسون والمساهمون) يمتلكون النسبة الباقية ، وقد تم دفع ربع المبلغ حتى الآن . والشركة في حقيقة الأمر تعد نقطة انطلاقه مهمة جداً ومخطط لها لتوجيه الاستثمارات الخاصة في التنمية الصناعية بشكل فعال . وبدأت الشركة منذ الاعلان عن انشائها في ممارسة دورها في تنشيط الصناعة في قطر ، بانشاء أو المشاركة في المشاريع الصناعية في قطر أو خارجها ، وكذلك بالمساهمة في امتلاك المشروعات الصناعية القائمة أو المقترحة داخلياً وخارجياً . واستطاعت الشركة خلال الفترة القصيرة من عمرها أن تؤسس مجموعة من الصناعات يبينها الجدول رقم (٤/٨) : حيث بلغ عددها حتى نهاية عام ١٩٩٣ (٨) مشروعات صناعية ، قيمة الأموال المستثمرة فيها تبلغ حوالي ٦٤ مليون ريالاً ، دخل ستة منها مرحلة الانتاج ، واثنان في طور الانشاء وهما من المشاريع الخارجية الضخمة أحدها في البحرين والآخر في السعودية . وهناك ٤ مشاريع جاهزة لاقرارها خلال عام ١٩٩٤ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٨/٤)

مشاريع الشركة القطرية للصناعات التحويلية

بنهاية عام ١٩٩٣

م	المشروع	سنة بدء الانتاج	رأس المال /مليون ريال	مساهمة الشركة	الشركاء الآخرون	الموقع
١	شركة قطر لوقود الطائرات	١٩٩٠	٦ر٥	٤٠٪	نودكو ٦٠٪	مسيعيد - قطر
٢	شركة قطر لتغليف المعادن	١٩٩٢	١٥	٥٠٪	قاسكو ٥٠٪	مسيعيد - قطر
٣	الشركة الوطنية للصناعات	١٩٩١	٤ر٥	٨٠٪	المصنع الوطني(خاص) ٢٠٪	م. الدوحة الصناعية قطر
٤	الشركة الحديثة لصناعة المنظفات	١٩٩٢	٨	٦٥٪	شركة قطر للمنظفات ٣٥٪	م. الدوحة الصناعية قطر
٥	مصنع قطر لمعالجة الرمال	١٩٩٢	٩	١٠٠٪		طريق سلوى - قطر
٦	الشركة القطرية السعودية لصناعة الجبس لصناعة الجبس	١٩٩٣	٤٠	٣٣ر٣٪	شركة قطر الوطنية للاسمنت ٣٣ر٣٪ ، شركة الجبس الأهلية السعودية ٣٣ر٣٪	م. الدوحة الصناعية - قطر
٧	شركة الخليج للسبائك المعدنية	١٩٩٦	٤٥٠ مليون ريال سعودي	١٠٪	الشركة الخليجية المتحدة للتصنيع ٢٧٪ وآخرون ٦٣٪	الجبيل - السعودية
٨	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية - ناسك	١٩٩٤	١٠ مليون دينار بحريني	١٥٪	الشركة الخليجية المتحدة للتصنيع ٥٥٪ وآخرون ٣٥٪	منطقة سترة - البحرين

المصدر : التقرير السنوي ، الشركة القطرية للصناعات التحويلية ، ١٩٩٣ - الدوحة (١٩٩٢) .

الرجوع لمحتويات الكتاب

الخطط القادمة للتنمية الصناعية :

- مصنع الحديد والصلب ، توسعة الفاقه التصميمية الحالية لواقع -١٤ ألف طن وانشاء مصنع جديد يماثل في طاقته التصميمية المصنع الحالي لترتفع بذلك الطاقة الاجمالية لانتاج الحديد والصلب إلى حوالي مليون طن سنوياً .
- مصنع الأسمدة : مضاعفة الانتاج .
- مصنع البتروكيماويات : مضاعفة الانتاج
- مصنع الاسمنت : مصنع آخر
- مطاحن الدقيق القطرية الجديدة في منطقة ميناء الدوحة .
- مصانع تسييل الغاز ، في رأس لفان .
- مصنع صهر الألمنيوم : في رأس لفان .
- مصفاة النفط : في مسيعيد وزيادة الطاقة إلى حوالي ٩٠ ألف برميل .
- ندوات النرويج : آخرها في يناير ١٩٩٦ ، النرويج عن ١١ مشروع صناعي .
- عدد المنشآت الجديدة المرخصة والمسجلة حتى نهاية ١٩٩٥ (٤٠٠ منشأة) .
- تأسيس البنك الصناعي برأسمال ٢٠٠ مليون ريال .

الرجوع لمحتويات الكتاب

قائمة مراجع الفصل الرابع :

- دولة قطر ، التقرير السنوي ، وزارة الإعلام (أعداد مختلفة) .
- دولة قطر ، المسح الصناعي ، الجهاز المركزي للاحصاء (أعداد مختلفة) .
- دولة قطر ، المجموعة الإحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للإحصاء (أعداد مختلفة) .
- دولة قطر ، العرض الاقتصادي ، إدارة الشؤون الاقتصادية ، وزارة المالية والاقتصاد والتجارة (أعداد مختلفة) .
- دولة قطر ، التقرير السنوي ، المؤسسة العامة القطرية للبترول (أعداد مختلفة) .
- دولة قطر ، نشرة الشئون الصناعية ، وزارة الطاقة والصناعة .
- دولة قطر ، المشتغلون في القطاعين الحكومي والمختلط ٩١ . ١٩٩٢ ، الجهاز المركزي للإحصاء .
- دولة قطر ، التنمية الصناعية في قطر ، تقرير المركز الفني للتنمية الصناعية ، ١٩٧٨ .
- دولة قطر ، لمحة عن التنمية الصناعية وفرص الاستثمار الصناعي في دولة قطر ، إدارة التنمية الصناعية ، وزارة الطاقة والاشغال العامة ، الدوحة ، ١٩٩٢ .
- دولة قطر ، صناعة النفط والغاز في قطر ، المؤسسة العامة القطرية للبترول ، الدوحة ، ١٩٩٢ .
- دولة قطر ، المركز الفني للتنمية الصناعية ، التقرير السنوي ، ١٩٨١ .
- مجلة التعاون الصناعي ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، الدوحة .
- الشركة القطرية للصناعات التمويلية ، التقرير السنوي ، ١٩٩٢ ، الدوحة ، ١٩٩٣ .
- مجلة ديارنا والعالم ، العدد ٩٥ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٣ .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، التقرير السنوي ١٩٩٢ ، أغسطس ١٩٩٣ ، الدوحة .
- محمد علي الكبيسي ، التنمية الصناعية في قطر ، المتنبي للنشر ، الدوحة ، ١٩٨٥ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

- الجرائد المحلية ، الراية ، الشرق ، العرب .
- نظام عبد الكريم الشافعي ، هيكل الصناعات التحويلية في قطر وانتشارها الجغرافي ، ١٩٩٤ ، بحث مرسل للنشر .
- نظام عبد الكريم الشافعي ، معوقات التنمية الصناعية للقطاع الخاص في قطر ، ندوة الأبعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية ، جامعة الإمارات ، العين ، مارس ١٩٩٠ .

- Ragaei El-Mallakh, Qatar, Energy and Development, Groom Hehns, London, 1985.
- Qatar, Achievemets in Industrial Dvelopment, Industrial Development Technical Center, 1981, Doha .
- Nedhom, A.Kareem, Private Sector Industrie in the State Of Qatar, UnPublished Ph.D. Thesis, Univ. of walls, Swansea, U.K.1989.
- John.Whelar, Qatar, A Meed Practical Guide, London 1989 .
- Qatar, List Of Establishments , Registered and Licnsed, (up to and 1991) , March 1992, Doha, Ministry of Industry and Public works.
- Qatar, Oil and Gas Industry in Qatar , Q G P C, 1992, Doha .
- Qatar, The Natural Gas Resources and Industrial Development in Qatar , QGPC, October 1992, Doha.

الرجوع لمحتويات الكتاب

الفصل الخامس

الصناعات الثقيلة في الخليج العربي

- التعريف بها
- واقعها في الخليج
- استعراض لها
- خصائصها

الرجوع لمحتويات الكتاب

الفصل الخامس
الصناعات الثقيلة في الخليج العربي

تمهيد :

تختلف الدراسات في تحديد واضح لما هية الصناعات الثقيلة أو الكبيرة ، ولكن بصفة عامة هي تلك الصناعات التي تتميز بكثافة رأسمالية وكثافة عمالية وكثافة كذلك في استخدام الطاقة ، لانتاج كثيف بقيمة عالية ، وغالباً ما تكون الانتاجية العمالية بها عالية . وأن مثل هذه الصناعات ذات تأثير على المجتمعات التي تتواجد بها اقتصادياً ، اجتماعياً ، فنياً ، وحتى سياسياً واستراتيجياً .

ومن أهم أنواع الصناعات الثقيلة : صناعة المعادن الأساسية كالحديد والألمنيوم والنحاس وصناعة السفن والسيارات والطائرات ووسائل المواصلات الأخرى ، والصناعات الهيدروكربونية المتمثلة في مصافي النفط وتسييل الغاز ومصانع الأسمدة والبتروكيماويات ، بالإضافة إلى الصناعات الكهربائية والأجهزة والمعدات الرأسمالية بالدرجة الأولى ، وأخيراً ، الصناعات التعدينية غير المعدنية كصناعة الأسمنت . وهذه الصناعات كلها تنتج منتجات وسيطة أو رأسمالية بالدرجة الأكبر[١] .

ولكن لا تستبعد وجود صناعات أخرى قد تبدو أنها خفيفة من الناحية التكنولوجية غير المعقدة ، ولكنها تعمل على انتاج غزير وعمالة كبيرة تعد بالآلاف ، فهناك صناعات غذائية وكيماوية وورقية وخشبية كبيرة منتشرة في جميع أرجاء العالم .

وتمثل هذه الصناعات الكبيرة في العالم حتى في الدول الصناعية ، النسبة الضئيلة من حيث عدد منشآتها الصناعية ، ومن بين الذين يملكون مثل هذه الصناعات تلك الشركات المعروفة بالمتعددة الجنسيات والتي تتميز برؤوس أموال ضخمة واستثمارات عالمية وإيرادات كبيرة والمثال هنا[٢] :

- جنرال موتورز (الولايات المتحدة) : قيمة أصولها ١٨٨ مليار دولار ، وعدد

الرجوع لمحتويات الكتاب

العاملين ٧١١ ألف عامل ، والأرباح الصافية لعام ١٩٩٣ كانت ٥ر٢ مليار دولار .

- مجموعة شل (بريطانيا وهولندا) : قيمة الأصول ٩٧ مليار دولار ، وعدد العاملين ١١٧ ألف عامل ، والأرباح الصافية لعام ١٩٩٣ كانت ٥ر٤ مليار دولار .
- هيتاشي (اليابان) : قيمة أصولها ٨٧ مليار دولار ، وعدد العاملين ٣٣١ ألف عامل والأرباح الصافية لعام ١٩٩٣ كانت ٥ر٦ مليار دولار .

ومن ناحية أخرى تختلف الدول كذلك في التحديد العددي للمنشآت الصناعية لتصنيفها ، ولكن أكثر الدول تجعل عدد العمال ٥٠٠ كبداية لمصنع كبير ، رغم أن الرقمين من ٢٠٠ إلى أقل من ٥٠٠ قد يشيرا أيضاً إلى نوع من المصانع الكبيرة ذات الارتباط بالمنشآت المتوسطة . القياس الآتي يعطينا فكرة عن أحد التقسيمات العالمية للمنشآت الصناعية (من حيث عدد العمال)[٣] :

الصغيرة	أقل من ٥٠ عاملاً .
الصغيرة المتوسطة	من ٥٠ إلى ١٩٩ عاملاً
المتوسطة الكبيرة	من ٢٠٠ إلى ٤٩٩ عاملاً
الكبيرة	أكثر من ٥٠٠ عامل

وفي اجتهاد من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية عبر وثيقة قدمتها إلى ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في مسقط خلال الفترة من ٢٥ - ٢٦ يناير ١٩٩٤[٤] .

حيث صنفت المنشآت الصناعية من حيث العمالة إلى :

المنشآت الصغيرة بها أقل من ٣٠ عاملاً .

المنشآت المتوسطة بها أقل من ٦٠ عاملاً .

المنشآت الكبيرة بها أكثر من ٦٠ عاملاً .

ومن حيث الاستثمارات المالية في المنشآت الصناعية قسمت إلى : الصغيرة التي

الرجوع لمحتويات الكتاب

تبلغ الأموال المستثمرة فيها أقل من مليون دولار والمتوسطة بين ١ - ٥ر٥ مليون دولار والكبيرة هي التي تبلغ الأموال المستثمرة فيها أكثر من ٥ر٥ مليون دولار .

وبصفة عامة ، إن المنشآت الصناعية الصغيرة هي الأكثر انتشاراً في جميع دول العالم ، بينما الكبيرة هي الأقل عدداً ، ولكن تختلف هذه من حيث قيمة الانتاج بصفة عامة أو مقارنة بعدد العمال فيها ، أو من حيث الاستثمارات المالية .

وفي ندوات عالمية تبنتها منظمة اليونيدو خلال الستينيات والسبعينيات كانت الدعوة إلى دول العالم الثالث ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في نهضة صناعية والانتقال إلى مرحلة الصناعة الأكبر[٥] . ومن بين ما تتميز به الصناعات الصغيرة والتي تصفها إحدى الباحثات بأنها جميلة ولكن تحتاج إلى وقت طويل[٦] . ومن زواية أهميتها نقدم المقارنة الآتية :

١- أن الصناعات الصغيرة تقلل من المخاطر والمجازفات الاستثمارية في الدول النامية التي تتميز بالضعف المالي ، فخسارة مشروع صناعي ضخم تعني الخسارة الكبرى ، بينما الخسارة تتوزع إذا ما تعددت المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٢- للصناعات الكبيرة آثار اجتماعيك وتفكك الأسرة من حيث الأنظمة المرتبطة بالمجتمعات والمشاريع الصناعية الكبيرة ، بينما الصناعات الصغيرة ذات آثار اجتماعية متدرجة ليست مفاجئة .
٣- الصناعات الصغيرة بحاجة إلى تكنولوجيا بسيطة أو متوسطة لا تؤدي إلى البطالة بشكل خطير ، بل يمكن تطويرها وحتى انشاؤها محلياً ، وتحقيق نوع من الاستقلالية .
٤- إنها بحاجة إلى أموال استثمارية قليلة يمكن توفيرها وادخارها محلياً ، فالدولة في هذه الحالة ليست مضطرة إلى الاقتراض ، فيما لو اتبعت استراتيجية الصناعات الكبيرة .
٥- تنتشر بصورة أكثر واقعية من الناحية الجغرافية ، حيث تجعل التوزيع السكاني توزيعاً طبيعياً من اللامركزية وخدمة جهات وأقاليم مختلفة في الدولة ، هذا التوزيع يحل المشكلات الإقليمية من سياسية واقتصادية واجتماعية .

الرجوع لمحتويات الكتاب

٦- موادها الأولية يمكن أن تتوافر محلياً ، وكذلك الطاقة التي تحتاجها تكون قليلة ، وكذلك العمالة يمكن أن تكون محلية ، سواء الرجال أو النساء من المناطق المختلفة وخاصة الريفية .

مقدمة :

نقدم هنا ملخصاً وتحليلاً بسيطاً ، لمكونات الورقة الوثيقة التي قدمتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في تصنيف المنشآت الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٧] .

فطبقاً للأسس التي استخدمت من قبل معدي الوثيقة فقد تم تقسيم وتصنيف ٥٥٢٠ منشأة صناعية إلى تلك الفئات فوجد الآتي :

- ٧٧٪ من المنشآت الصناعية في الخليج هي صغيرة ومتوسطة من حيث الاستثمارات المالية فيها ، ولكن أكبرها هي عمان بنسبة ٩١٪ وأصغرها الإمارات ٧٢٪ .
- ٦٣٪ من المنشآت الصناعية في الخليج هي صغيرة ومتوسطة من حيث العمالة ، وأكبرها هي في البحرين بنسبة ٧٦٪ والأدنى في عمان بنسبة ٣٤٪ .
- إن ٢٥٪ من إجمالي قوة العمل في الصناعات التحويلية في الخليج تعمل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- إن ١٣٪ من إجمالي الاستثمارات المالية في الصناعات التحويلية في الخليج هي من نصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

أما المنشآت الكبيرة طبقاً لذلك الاجتهاد من قبل الوثيقة المعتمدة من قبل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية فإنها تتميز بالآتي :

١- إن ٢٣٪ من المنشآت في الخليج العربي هي كبيرة من حيث الاستثمارات المالية فيها ، والنسبة الأكبر فيالسعودية بنسبة ١٩٫٦٪ والأدنى في دولة قطر بنسبة تصل إلى ٤٫٥٪ .
٢- إن ٣٧٪ من المنشآت الصناعية في الخليج هي كبيرة من حيث قوة العمل ،

الرجوع لمحتويات الكتاب

والأكبر في دولة السعودية بنسبة ٢٧٫٩٪ والأدنى في عمان بنسبة ٩٪ .

٣- إن ٧٥٪ من إجمالي قوة العمل الصناعية في الخليج تعمل في الصناعات الكبيرة .

٤- إن ٨٧٪ من قيمة الاستثمارات المالية الصناعية هي من نصيب المنشآت الصناعية الكبيرة .

والجدول رقم (١) يبين تصنيف المنشآت الصناعية في دول مجلس التعاون من حيث قوة العمل والاستثمارات المالية فيها :

جدول رقم (١/٥)

تصنيف المنشآت الصناعية في دول مجلس التعاون من حيث قوة العمل والاستثمارات المالية

نوع الصناعة	الصغيرة والمتوسطة		الكبيرة	
	قوة العمل ٪	الاستثمارات ٪	قوة العمل ٪	الاستثمارات ٪
٣١ الغذائية	٩٫٦	١٠٫٦	٣٫٤	٣
٣٢ النسيجية	١٫٧	٤٫٣	٢٫٨	٣٫
٣٣ الخشبية	٣٫٥	٥٫٢	١٫٤	٤٫
٣٤ الورقية	٤٫٠	٣٫٥	١٫٧	١٫٠
٣٥ الكيميائية	١٠٫٧	١٢	٤٫١	٣
٣٦ غير المعدنية	١٤٫٢	١٦٫٨	٤٫٦	٢٫٦
٣٧ المعدنية	٢٫	٢٫	٣٫	٣٫
٣٨ الهندسية	١٧٫٠	٢١٫٩	٥٫٥	٢٫٢
٣٩ أخرى	١٫٧	١٫٤	٢٫	٠٫١
المجموع	٦٢٫٦٪	٧٥٫٩٪	٣٧٫٤٪	٢٤٫١٪

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، وثيقة مقدمة إلى ندوة أساليب تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، عمان ٢٥ - ٢٦ يناير ١٩٩٤ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

ومن الجدول يمكن الخروج بهذه الملاحظات :

١- إنه من حيث قوة العمل فإن أكثر النوعيات الصناعية من حيث المنشآت الصناعية الكبيرة هي الهندسية بنسبة ٥ر٥٪ وأصغرها في الصناعات المعدنية بنسبة ٣ر٠٪ .

٢- إنه من حيث الاستثمارات المالية ، فإن أكثر النوعيات الصناعية من حيث المنشآت الصناعية الكبيرة هي الكيماوية والغذائية بنسبة ٣٪ من إجمالي المنشآت الصناعية لكل منهما ، وتأتي بعدهما غير المعدنية بنسبة ٦ر٢٪ وأصغرها هي النسيجية والمعدنية بنسبة ٣ر٠٪ لكل منها .

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أكثر واقعية للصناعات الثقيلة أو الكبيرة في دول الخليج واستعراضها مجتمعة في دراسة خاصة قد تكون الأولى من نوعها فيما هو منشور حتى الآن ، وبيان خصائصها وسماتها العامة ودورها حالياً ومستقبلاً في حركة التنمية الصناعية التي تشهدها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الصناعات الثقيلة في دول الخليج :

إنه إعتماداً على بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية الأحدث أن هناك ٦٢٠٠ منشأة صناعية متوسطة وكبيرة (التي يعمل بها عشرة أو أكثر وذلك بنهاية عام ١٩٩٥ ، وقد بلغت قيمة الاستثمارات المالية فيها حوالي ٥٧ مليار دولار وبحجم عمالي وصل إلى حوالي ٣٩٠ ألف عامل[٨] .

ومن جانب آخر ، فإنه يمكن استخلاص الجدول رقم (٢) اعتماداً على مصادر منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وبعض المصادر الوطنية وباجتهاد الباحث . هذا الجدول يبين أن عدد المنشآت الكبيرة هو ٧٥ منشأة يعمل في الواحدة منها حوالي أو أكثر من ٥٠٠ عامل ، وأن إجمالي عدد العاملين بها يبلغ حوالي بين ٥٠ - ٥٥ ألف عامل ، وأن معظمها في مجال الصناعات ذات العلاقة المباشرة بالبترول والغاز الطبيعي وهذه

الرجوع لمحتويات الكتاب

عددها ٤٦ منشأة أي بنسبة ٦١٪ . في حين أننا لا نستبعد وجود منشآت صناعية كبيرة في مجال الصناعات الأخرى ، وخاصة الغذائية ومواد البناء وغيرها وخاصة في دول مثل السعودية والإمارات والكويت ، فعلى سبيل المثال ، فإن في السعودية ٨ منشآت صناعية غذائية بقوة عمل تزيد عن ٥٠٠ عامل في الواحدة منها ، وباستثمارات مالية تزيد على ٤٠ مليون ريال للواحدة على الأقل(٩) . نحاول في دراسة أخرى بيان المنشآت الصناعية الكبيرة غير المذكورة في هذا البحث المتواضع .

جدول رقم (٢/٥)

أهم المنشآت الصناعية الثقيلة (الكبيرة) في دول مجلس التعاون ١٩٩٥

نوع الصناعة / الفرع	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
الصناعات البتروكيماوية :							٤٦
- مصافي النفط	٢	١	٩	١	١	٣	١٧
- تسييل الغاز	٤	١	٣	١	٣	-	١٢
- بتروكيماويات	-	١	٩	-	١	-	١١
- أسمدة	١	١	٢	-	١	١	٦
الصناعات المعدنية :							٦
- الألمونيوم	١	١	-	-	-	-	٢
- الحديد	-	١	١	-	١	-	٣
- النحاس	-	-	-	١	-	-	١
الصناعات التعدينية غير المعدنية :							٢٣
- الأسمنت	٩	١	٨	٢	٢	١	٢٣
المجموع	١٧	٧	٣٢	٥	٩	٥	٧٥

المصدر : بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية + بيانات وطنية .

ويتضح من الجدول أن المملكة العربية السعودية تمتلك أكثر هذه الصناعات الكبيرة وبنسبة ٤٣٪ وبعدها تأتي الإمارات العربية المتحدة ومن ثم دولة قطر وأضعفها في هذا المجال دولة الكويت وسلطنة عمان .

وهذا استعراض للصناعات الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي :

أولاً : الصناعات المعدنية الأساسية :

أ - صناعة الألمونيوم :

أنشئت بسبب توافر الطاقة الرخيصة والكثيرة في المنطقة والحاجة المتزايدة للاستهلاك نتيجة التطور الحضاري والعمراني ، وأنه رغم الكشف عن وجود المواد الأولية في المنطقة إلا أنها مازالت تستورد من الخارج . هذا وقد أدت هذه الصناعة إلى انشاء صناعات أمامية كثيرة تعد بالمئات منتشرة في جميع الدول الخليجية .

- **شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) :** ثالث أكبر مصنع في العالم بحلول عام ١٩٩٦ .

تاريخ التأسيس : ١٩٦٨ .
بداية الانتاج : ١٩٧١ .
الطاقة التصميمية الأساسية ١٢٠ ألف طن من الألمنيوم الأولى .
الطاقة التصميمية الحالية ٤٦٠ ألف طن (١٩٩٢) .
الطاقة الانتاجية الحالية ٤٥٠ ألف طن = ٩٨٪ من الطاقة التصميمية الحالية ، علماً أن الطاقة الانتاجية قد فاقت الطاقة التصميمية في عام ١٩٨٨ بنسبة ١٠٨٪ .
الملكية : مشتركة بين حكومة البحرين وآخرين وللحكومة حالياً ٧٤٫٩٪ .
المادة الأولية : في معظمها من استراليا (مادة أولومنيا) .
الاستثمار = ٧٢٥٦٢٠ ألف دينار .
العمالة : ١٦٠٠ عامل .
الموقع : الرفاع الشرقي - البحرين .

- **شركة ألمنيوم دبي (دوبال) :**

تاريخ التأسيس ١٩٧٥ .
تاريخ الانتاج ١٩٧٩ .
الطاقة التصميمية الأساسية ١٣٥ ألف طن .

الرجوع لمحتويات الكتاب

التكلفة الاستثمارية ١٣٤٩ مليون دولار (٤٩٥٠٠٠٠٠ ألف درهم) .
الملكية : بدأت بالمشاركة بين حكومة دبي بنسبة ٥ر٧٧٪ إلا أن الملكية أصبحت الآن كاملة لحكومة دبي .
الطاقة التصميمية حالياً = ٢٤٥ ألف طن .
الطاقة الانتاجية الحالية = ٣ر٢٤٢ = ٩ر٩٨٪ .
علماً أن الطاقة الانتاجية زادت عن الطاقة التصميمية بنسبة ١٢١٪ في عام ١٩٨٨ .
التصد ير : معظمه إلى الولايات المتحدة واليابان والصين .
العمالة : ١٣٩٠ .
الموقع : جبل علي الصناعية .

وبالتالي فإن دول الخليج تنتج حوالي ٦٩٢ ألف طن وبنسبة ٩٩٪ من الطاقة التصميمية البالغة ٧٠٥ ألف طن ، ومقارنة مع الدول العربية فإن مصر هي الدولة الوحيدة التي بها مصنع متكامل لصناعة الألمنيوم الأولى بطاقة انتاجية تبلغ حوالي ١٩٢ ألف طن ، أي أن مصانع الخليج تمثل حوالي ٧٩٪ من الانتاج العربي . وعالمياً ، فإن نسبة الدول الخليجية من حيث انتاج الألمونيوم تبلغ حوالي ٧ر٣٪ ، وعلى المستوى الآسيوي حوالي ٢ر٤٧٪[٩] .

وقد أدت هذه المصانع أو الصناعة إلى تنمية الصناعات الوسيطة والنهائية ذات الاتصال بالألمنيوم ، حيث بلغ عدد هذه المنشآت ٢٠ مصنعاً وسيطاً وحوالي ٣٨٣ مصنعاً نهائياً منتشرة في جميع دول الخليج ، يعمل بها حوالي ٢١٣٠٠ عامل وبتكلفة اجمالية تصل إلى حوالي ١٠٥٣ مليون دولار[١٠] .

ب - صناعة الحديد والصلب :

أنشئت بسبب توافر ضخم من الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي ورخص الأسعار مقارنة مع دول العالم الأخرى . ولتزايد الحاجة المحلية لمنتجات الحديد والصلب بسبب التطور العمراني والحضاري حيث إن استهلاك الصلب يعتبر أحد المقاييس لدرجة التحضر . وأن المواد الأولية تستورد من الخارج وأن الدراسات الجيولوجية أثبتت وجود هذه المواد

في المنطقة ولكنها مازالت غير مستغلة .

- **شركة قطر للحديد والصلب (قاسكو) :**

تاريخ التأسيس : ١٩٧٤ .
تاريخ الانتاج : ١٩٧٨ .
الطاقة التصميمية الأساسية = ٣٣٠ ألف طن .
الطاقة التصميمية الحالية = ٣٣٠ ألف طن من حديد التسليح .
الانتاج الحالي = ٦٠٨ ألف طن = ١٨٤ر٤٪ من الطاقة التصميمية .
التوسعات القادمة تصل إلى ٦٤٠ ألف طن .
الملكية : مشتركة بين حكومة قطر وعدة شركات يابانية ، حيث تمتلك قطر ما نسبته ٧٠٪ .
العمالة : ١١٢٨ عامل ، نسبة المواطنين : ١٤٪ .
التصدير = ٥٠٠ ألف طن معظمه إلى دول الخليج وحوالي ١٥٪ محلياً .
الموقع : مدينة مسيعيد الصناعية على مساحة تبلغ حوالي ١ كم٢ على واجهة بحرية .

- **الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) :**

تاريخ التأسيس = ١٩٧٩ .
تاريخ الانتاج = ١٩٨٢ .
الطاقة التصميمية الأساسية = ٨٠٠ ألف طن .
الطاقة التصميمية الحالية = ٢٣٠٠ ألف طن .
الانتاج الحالي = ٢٠٤ مليون طن = ١٠٤٪ من الطاقة التصميمية .
التوسعات القادمة : إلى ٣ر١ مليون طن .
الملكية : مشتركة بين الحكومة السعودية في سابك وشركتي ألمانيتين وحصة السعودية اليوم هي ٩٥٪ .
المادة الأولية : من الخارج حالياً ، وفي المستقبل القريب تكون من الداخل .
العمالة : ٢٥٦٨ عامل ، نسبة المواطنين : ٤٠٪ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

التسويق : معظم الانتاج للاستهلاك المحلي .
الموقع : مدينة الجبيل الصناعية .

- **شركة الخليج للاستثمار الصناعي (مصنع كريات الحديد) : البحرين**

تاريخ التأسيس : ١٩٨٠ .
تاريخ الانتاج : ١٩٨٤ .
الطاقة التصميمية الأساسية : ٤ مليون طن من كمورات الحديد .
الطاقة التصميمية الحالية : ٥ ملايين طن ١٩٩٥ .
الانتاج الحالي : ١ر٩ مليون طن (١٩٩٣) .
الملكية : شركة البترول الوطنية الكويتية .
المادة الأولية : الحديد الخام من الهند والبرازيل .
الاستثمار : ١٣٠ مليون دولار .
العمالة = ٣٢٦ عام ، ٤٥٪ من المواطنين .
التسويق : الثلث إلى قطر والسعودية والبقية إلى الدول الأخرى وخاصة مصر .
الموقع : الحد ، المحرق .

وبالإضافة إلى هذه المصانع الثلاثة الرئيسية لصناعة الحديد والصلب ، هناك بعض المصانع الصغيرة للحديد والصلب (أساسية) يبلغ عددها حالياً ٩ مصانع ، ستة منها في السعودية ومصفتان في الكويت ومصنع في الإمارات .

وبذلك يمكن القول إن دول الخليج تنتج حوالي ٣ ملايين من منتجات الحديد والصلب بنسبة لا تزيد عن ٢ر١٪ على المستوى العالمي ، حيث أن العالم ينتج حوالي ٧٣١ مليون طن وعلى رأسها اليابان ١٠٠ مليون طن ، ولكن عربياً فإن نسبة انتاج الخليج إلى العالم العربي هي ٣٦٪ ، وأن مصر والجزائر وليبيا هي الرئيسية في صناعة الحديد والصلب ، ومصانع الخليج تنتج حديد التسليح ولفات الأسلاك والمواسير ومكورات الحديد والزوايا الحديدية[١١] .

ج - صناعة النحاس :

إقيمت في سلطنة عمان بسبب تواجد احتياطي من خام النحاس والعمل على استغلاله لزيادة الدخل القومي ، وهذه الصناعة هي واحدة من الصناعات المعدنية في سلطنة عمان لاستغلال الموارد المعدنية التي أثبتت الدراسات الجيولوجية عن تواجدها بكثرة وبشكل متعدد متنوع كالذهب والفضة وغيرهما . والطاقة التصميمية للمصنع المقام في منطقة وادي الجزي بالقرب من مدينة صحار العمانية وبالقرب من حدود دولة الإمارات العربية المتحدة ، تبلغ حوالي ٢٠ ألف طن سنوياً ، ويقدر الاحتياطي من خام النحاس في عمان بحوالي ١٢ مليون طن ، ومازالت عمليات الاستكشاف جارية ، وتقوم الدولة بتصدير انتاجها من النحاس إلى دول كثيرة من بينها اليابان وكوريا والسعودية وبريطانيا ، ويعد تصدير النحاس ثاني أكبر منتج يصدر بعد البترول الخام[١٢] .

ثانياً : صناعة تكرير البترول :

تعتبر من أقدم الصناعات القائمة على البترول أو المواد الكربوهيدراتية ، وكان الغرض ومازال من إنشاء هذه الصناعة :

١- تزويد الأسواق المحلية الحاجات المتزايدة من المنتجات البترولية المختلفة ، حيث الزيادة السكانية والتنمية المتطورة المستمرة .

٢- تسويق المنتجات البترولية لتحقيق أسعار ثابتة أكثر من بيع البترول الخام والتوسع في التسويق ، وتحقيق قيمة أكبر من انتاج البترول .

والجدول رقم (٣) يبين الدول الخليجية وعدد المصافي فيها والطاقات التصميمية وكميات الانتاج لعامي ١٩٨٤ و ١٩٩٣[١٣] .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٣/٥)

عدد المصافي في دول الخليج وبعض خصائصها الانتاجية

الدولة	عدد المصافي	الطاقة التصميمية ألف برميل يومياً	الانتاج ألف برميل يومياً		نسبة الانتاج من الطاقة
			١٩٨٤	١٩٩٣	
الإمارات	٢	١٩٥	١٤٢	١٩٠	٪٩٧
البحرين	١	٢٨٠	٢٠١	٢٤٧	٪٨٨
السعودية	٩	١٨١٥	٩١٨	١٥١٢	٪٨٣
عمان	١	٨٠	٤٥	٤٩	٪٦١
قطر	١	٥٠	١٤	٤٩	٪٩٨
الكويت	٣	٦٧٠	٤٧٩	٤٣٧	٪٦٥
المجموع	١٧	٣٠٩٠	١٧٩٨	٢٤٨٤	٪٨٠

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية Arab Oil and Gas Journal والنسبة المئوية لاستغلال الطاقة التصميمية من حساب الباحث .

ومن الجدول يمكن ملاحظة الآتي :

١- أن نسبة ما يكرر من البترول الخام المنتج في دول الخليج يمكن تقديره بحوالي ٢٠ - ٢٥٪ ، وأن النسبة في ازدياد مستمر .

٢- أكبر الدول الخليجية تكريراً للنفط هي السعودية بأكثر من ٦٠٪ من الطاقة الخليجية وبأكبر عدد من المصافي ، وإنها الوحيدة التي لها مصافي ليست واقعة على الساحل .

٣- إن دولة البحرين هي الوحيدة بين دول الخليج التي تكرر نفطاً أكثر من طاقتها الانتاجية ، أكثر من ٥ أضعاف انتاجها النفطي ، حيث أنها تستقبل نفطاً خاماً من السعودية ، وتقوم البحرين بتصدير معظم الكميات .

٤- دولة الكويت كانت من أوائل الدول الخليجية في تصنيع نفطها وتكريره ، وكانت الدولة الرائدة في إنشاء مصافي للنفط ومحطات التوزيع والخدمة في الخارج وخاصة في أوروبا ، تبعتها في هذه السياسة السعودية في الفترة الأخيرة .

الرجوع لمحتويات الكتاب

٥- تقوم دولة قطر بدراسة جدوى الاعتماد على الغاز الطبيعي وخاصة المكثفات منه لتحويلها إلى مشتقات بترولية ، حيث من المعلوم أن قطر تعتبر أكبر الدول الخليجية احتياطياً من الغاز الطبيعي .

ثالثاً : الصناعات البتروكيماوية :

متمثلة في مصانع تسييل الغاز ومصانع الأسمدة الكيماوية ومصانع البتروكيماويات ، حيث الارتباط بالغاز الطبيعي ، (وتنتج دول الخليج كميات كبيرة منه = ١٣٩ مليار م٣ = ٣ر٥٪ من الانتاج العالمي لعام ١٩٩٣) .

أ - صناعة البتروكيماويات :

تمتلك كل من قطر والسعودية والبحرين مجمعات لصناعة البتروكيماويات ، وهناك مشاريع قيد التنفيذ في الكويت ودولة الإمارات . وقد كانت قطر الأولى في هذا المجال حيث بدأت الصناعة في التأسيس عام ١٩٧٤ والانتاج في ١٩٨١ (شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة - قابكو) وهذه بعض خصائصها [١٤] :

الطاقة التصميمية الأساسية : ٢٨٠ ألف طن من الاثيلين .
١٤٠ ألف طن من البولي اثيلين .
٤٦ ألف طن كبريت .

الطاقة التصميمية الحالية : ٥٠٠ ألف طن من الاثيلين .
٣٦٠ ألف طن من البولي اثيلين .

الانتاج الفعلي (١٩٩٢) : ٣٣٣ ألف طن من الاثيلين .
١٨٤ ألف طن من البولي اثيلين .
٦٣ ألف طن من الكبريت .

الملكية : مشتركة بين الحكومة القطرية ٨٤٪ وإحدى الشركات الفرنسية ١٦٪ .
العمالة : ٥٩٨ ، نسبة القطريين : ٧ر٢٢٪
التصدير : اليابان ٥١٪ الاثيلين ، الهند ١٠٠٪ من الكبريت .
دول الخليج = ٢٠٪ من البولي اثيلين .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وتتواجد في السعودية ٩ مصانع كبرى للبتروكيماويات معظمها يأتي في إطار (سابك) الشركة السعودية للصناعات الأساسية ، وتتوزع هذه المصانع في مدينتي الجبيل وينبع اللتين تساهمان بحوالي ٥٪ من الانتاج العالمي من المنتجات البتروكيماوية الأساسية .

وتمتلك البحرين مصنعاً للبتروكيماويات لانتاج حوالي ٤٣٨ ألف طن من المنتجات الكيماوية . والجدول رقم (٤) يبين كميات انتاج دول الخليج من أهم المنتجات البتروكيماوية .

وقد شجعت الصناعات البتروكيماوية الأساسية والوسيطة والنهائية قيام صناعات تحويلية لانتاج سلع ومنتجات نهائية حيث الاعتماد على بعض المنتجات البتروكيماوية بصورة مباشرة للشركات الرئيسية القائمة . هذا وقد بلغ عدد ٤٥٠ مؤسسة صناعية منتشرة في جميع الدول الخليجية يعمل بها حوالي ٢٥ ألف عامل وباستثمارات مالية تصل إلى حوالي ١٫٤ مليار دولار ويقدر انتاجها بحوالي مليون طن من المنتجات البلاستيكية[١٥] .

جدول رقم (٤/٥)
نسبة انتاج دول مجلس التعاون إلى العالم
في بعض المنتجات البتروكيماوية - ١٩٩٢

	العالم	الخليج	٪	الدول العربية الأخرى
اثيلين	٦١٣٥٠	٢٥١٩	٤٫١	٦٫
ميثانول	٢٠٠٨٠	٢٢١٠	١١	٣
جلايكول الاثيلين	٦٨٠٩	٧٠٠	١٠٫٣	-
بولي اثيلين	٣٣٤٥٣	١١٩٧	٣٫٦	٣٫
اثيلين أوكاسيد	٨٣٧٢	٦٢١	٧٫٤	-

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون ، الدوحة ، ١٩٩٤ ، ص ٩٤ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

ومن جهة أخرى ، فإن اجمالي المنشآت الكيماوية في دول الخليج في عام ١٩٩٣ قد بلغ ٩٣٣ منشأة صناعية من إجمالي المنشآت الصناعية البالغ عددها ٥٧٢٠ أي بنسبة ١٦ر٣٪ ، وبلغت الاستثمارات فيها حوالي ٢٠ مليار دولار أي حوالي ٤٧٪ من الاستثمارات الصناعية في المنطقة شاملة تلك المنشآت البتروكيماوية والأسمدة الرئيسية ، وبعدد عمالي وصل إلى ٧٣٤٦٣ بنسبة ١٨ر٩٪(١٦) .

ب - صناعة الأسمدة الكيماوية :

تعد أقدم الصناعات الهيدروكربونية الكيماوية ، حيث بدأت الكويت في إنشاء هذه الصناعة في عام ١٩٦٣ ، والانتاج في ١٩٦٦ ، وتلتها قطر حيث أنشأت شركة قطر للأسمدة الكيماوية في ١٩٦٩ وبدأت الانتاج في عام ١٩٧٣ ، وآخرها كانت البحرين حيث بدأ الانتاج في عام ١٩٨٥ ، ومازالت الدول الخليجية تخطط لانشاء مثل هذه المصانع ، وخاصة التي لم تقم بانشائها مثل عمان ، والتطورات والتوسعات مازالت تدرس وتخطط في بقية الدول .

ومن الجدول رقم (٥) يتبين لنا أن جميع الدول الخليجية ماعدا عمان بها مصانع للأسمدة الكيماوية لانتاج الأمونيا واليوريا والكبريت بالدرجة الرئيسية . وهذه الصناعة تعتمد على توفر الغاز الطبيعي سواء المصاحب أو غير المصاحب ، وقد أدت هذه الصناعة استغلال تلك الكميات الهائلة التي كانت تنتجها الدول الخليجية بصورة مثلى بعد أن كان معظمه يحرق دون أي فائدة تذكر ، بل بالعكس كان الحرق يؤدي إلى نوع من التلوث البيئي ، ولكن الآن بدأت الدول تحقق ايرادات جديدة وكبيرة في نفس الوقت باتجاهها نحو تصنيع الغاز الطبيعي بهذه الصورة ، ونضرب هنا مثالاً على تلك الانجازات وهي المتعلقة بشركة قطر للأسمدة الكيماوية حيث بلغت أرباحها الصافية في عام ١٩٩٥ حوالي ٥٥٠ مليون ريال بانتاج ٧٩٤ ألف طن من الأمونيا و٨٨٦ ألف طن من اليوريا(١٧) .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول رقم (٥/٥)

منشآت الأسمدة الكيماوية في دول الخليج وبعض خصائصها الانتاجية

الدولة	عدد المصانع	الطاقة التصميمية		الانتاج (١٩٩٣)		متوسط نسبة الاستغلال
		أمونيا	يوريا	أمونيا	يوريا	
الإمارات	١	٣٣٠	٤٩٥	٣٩٠	٥٣٠	٪١٠٨
البحرين	١	٣٣٠	–	٤٢٥	–	٪١٢٩
السعودية	٢	١٠٣٠	٩٣٠	١٢٤٦	١٥٥١	٪١٤٣
قطر	١	٥٩٤	٦٦٠	٧٦٣	٨٢٥	٪١١٧
الكويت	١	٩٩٠	٧٩٢	٣٨٦	٦٣٧	٪٥٧
المجموع	٦	٣٢٧٤	٢٨٧٧	٣١٨٠	٣٥٤٣	٪١٠٩

المصدر :

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، بنك المعلومات « ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون » ، ١٩٩٣ + الملف الإحصائي ١٩٩٥ .

ومما يذكر أن انتاج دول الخليج من الأمونيا قد تطور من ١١١٩ ألف طن عام ١٩٨١ إلى ٢٩٥٦ ألف طن في عام ١٩٩٠ ، ومن اليوريا تطور من ١٣٨١ ألف طن إلى ٣٠٢٤ ألف طن عام ١٩٩٠ .

وتقوم الدول الخليجية بتصدير منتجاتها إلى كثير من دول العالم وخاصة في آسيا حيث تعتبر كل من الصين والهند من أكبر الدول المستوردة لمنتجات الأمونيا واليوريا ، حيث أن النشاط الزراعي في المنطقة ليست بحاجة إلا إلى نسبة ضئيلة من هذه المنتجات النتروجينية .

ونتيجة للمخزون الكبير من الغاز الطبيعي وخاصة في قطر ، فإن الدول قد أعدت خطة لتوسعة انتاج شركة قطر للأسمدة (كافكو) عن طريق انشاء الوحدة الانتاجية الثالثة والتي بدأت في التنفيذ في مدينة مسيعيد الصناعية لبدء الانتاج في نهاية عام ١٩٩٦ بواقع ١٥٠٠ طن من الأمونيا يومياً ، و ٢٠٠٠ طن من اليوريا يومياً ،

الرجوع لمحتويات الكتاب

والتكلفة الاجمالية للمشروع تبلغ ملياري ريال قطري .

ويتضح من الجدول أن السعودية هي أكثر الدول الخليجية انتاجاً وقدرة تصميمية لانتاج الأسمدة الكيماوية ، فمن حيث الطاقة الانتاجية تبلغ النسبة حوالي ثلث الاجمالي ، و ٤٢٪ من الانتاج الفعلي .

وبصفة عامة ، فإن الانتاج يفوق القدرة الانتاجية بنسبة ١٠٩٪ ، وأكبر هذه الدول في هذا الشأن هي السعودية بنسبة ٤٣٪ ، بينما الكويت هي صاحبة النسبة الأدنى من حيث استغلال الطاقة وقد يكون السبب هو عدم توافر كميات الغاز المطلوبة لهذه الصناعة)١٨) .

ويساهم في جميع مصانع الأسمدة الكيماوية شركات عالمية كالنرويجية في قطر والتايوانية في السعودية والفرنسية في الإمارات .

ج - صناعة تسييل الغاز :

بدأت هذه الصناعة في دولة الكويت في عام ١٩٦٠ بإنشاء وحدات لاستخلاص الغازات السائلة في مصفاة الأحمدي بطاقة ٢٠٠ ألف برميل يومياً ، ولأغراض التصدير ، وتم في عام ١٩٧٢ اقامة مصنع تسييل الغاز الطبيعي لاستخلاص الغازات الثقيلة مثل البروبان والبيوتان والغازولين الطبيعي .

ومن أكثر الدول الخليجية ذات التوجه الكبير نحو توسعات كبيرة في صناعة تسييل الغاز دولة قطر التي أسست فيها ثلاث شركات لاستغلال غاز حقل الشمال الغني باحتياطيه الضخم ، اثنتان منها : شركة قطر غاز وشركة لفان غاز بالتعاون مع موبيل وتوتال وغيرها ، قد بدأتا العد التنازلي لبدء انتاجهما من الغاز المسال بدءاً من عام ١٩٩٧ . ومن المتوقع أن يصل انتاجهما حوالي ١٢ مليون طن بنهاية القرن الحالي ، ومن الجدير بالذكر أن منطقة رأس لفان الصناعية في شمال قطر قد انشئت لهذا الغرض[١٨] .

والجدول رقم (٦) يبين الدول الخليجية وعدد مصانع التسييل فيها وكميات الانتاج ، حيث يتضح أن جميع الدول الخليجية ماعدا عمان فيها مصانع تسييل غاز

الرجوع لمحتويات الكتاب

يصل عددها ١٢ مصنعاً ، أربعة منها في الإمارات وثلاثة في كل من السعودية وقطر وواحد في كل من البحرين والكويت ، مع العلم أن وحدة الخوير في عمان يمكن أن تكون قد دخلت مرحلة الانتاج ، ولكن البيانات عنها غير متاحة[١٩] .

جدول رقم (٦/٥)

مصانع تسييل الغاز في دول الخليج وبعض خصائصها .

الدولة	عدد المصانع *	مواقعها	الطاقة الانتاجية
الإمارات	٤	جزيرة داس ، الرويس ، جبل علي ، الشارقة	٩ر٤
البحرين	١	سترة	٠ر٨
السعودية	٣	رأس تنورة ، جعيمة ، ينبع	١٩ر٠
قطر	٣	مسيعيد ، رأس لفان	١٣ر١
الكويت	١	الشعيبة	٤ر٦
المجموع	١٢		٤٦ر٩ مليون طن سنوياً

* قد يتكون المصنع من أكثر من وحدة انتاجية .

المصدر :

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دول الخليج + مصادر وطنية أخرى .

وتنتج هذه المصانع البرويان والبوتان والمكثفات ، وأكبر الأسواق لها دول جنوب شرق آسيا وخاصة اليابان التي تعتبر أكبر الدول استيراداً لهذه المنتجات والتي تصلها وإلى غيرها عبر ناقلات خاصة تكلف الواحدة حوالي ١٥٠ مليون دولار .

ولتوضيح جزء من هذه الصناعة ، فإن الجدول (٧) يبين التطور الذي حدث في انتاج وحدات تسييل الغاز في قطر والقائمة في مدينة مسيعيد الصناعية للفترة ،

وحدة للتعامل مع الغاز البري والثانية للغاز البحري والثالثة للتعامل مع الغاز المنتج من حقل غاز الشمال بدءاً من ١٩٩١[٢٠] .

جدول رقم (٧/٥)

تطور الطاقة التصميمية والانتاج في مصانع تسييل الغاز في قطر

السنة	طاقة انتاج البروبان والانتاج منه		طاقة انتاج البيوتان والانتاج منه		طاقة انتاج المكثفات والانتاج منه		الاستغلال ٪
١٩٨٨	٦٠٦	٣٠٤	٤٣٨	٢٠٥	٣٨٠	١٥٧	٤٧٪ ٦٦٦/٢٤٢٤
١٩٩٠	٦٠٦	٤١٣	٤٣٨	٣٠٨	٣٨٠	١٨٠	٦٣٪ ٩٠١/١٣٢٤
١٩٩٢	٨٩٤	٦٢٥	٧٠٢	٤٧٤	٥٦٠	٢٩٦	٦٥٪ ١٣٩٥/٢١٥٦

إعداد الباحث اعتماداً على :

المصدر : التنمية الصناعية في دولة قطر ، إدارة التنمية الصناعية ، وزارة الطاقة والصناعة ، الدوحة ، ١٩٩٤ ، ص ٤٩ .

نجد من خلال الجدول ، أن انتاج قطر من سوائل الغاز الطبيعي (بمختلف أنواعها) قد ارتفع من ٦٦٦ ألف طن عام ١٩٨٨ إلى حوالي ١٣٩٥ بحلول عام ١٩٩٢ أي بمعدل الضعف ، وأنه لهذا السبب فإن نسبة الاستغلال للطاقة التصميمية قد ارتفعت من حوالي ٤٧٪ سنة ١٩٨٨ إلى حوالي ٦٥٪ في عام ١٩٩٢ .

رابعاً : صناعة الأسمنت :

الجدول رقم (٨) يبين عدد مصانع الأسمنت في دول مجلس التعاون الخليجي والطاقات التصميمية بها ، وكميات الانتاج لعام ١٩٩٣ بألف طن[٢١] :

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول رقم (٨/٥)

مصانع الأسمنت في دول الخليج وبعض خصائصها

الدولة	العدد	الطاقات	٪	الانتاج	٪	نسبة استغلال الطاقة
الإمارات	٩	٨٤٣٠	٪٣١ر٩	٤٧٩٥	٪١٩ر٨	٪٥٧
البحرين	١	٤٣٨	٪١ر٧	١٦٠	٪ر٧	٪٣٧
السعودية	٨	١٤٠٢٠	٪٥٣ر١	١٦٥٦٩	٪٦٨ر٤	٪١١٨
عمان	٢	٨٣٤	٪٣ر٢	١١٢٧	٪٤ر٧	٪١٣٥
قطر	٢	٥٧٠	٪٢ر٢	٦٢٣	٪٢ر٦	٪١٠٩
الكويت	١	٢١٠٠	٪٨	٩٥٦	٪٤	٪٤٦
	٢٣	٢٦٣٩٢	٪١٠٠	٢٤٢٣٠	٪١٠٠	٪٩٢

المصدر :

صناعة الاسمنت في دول مجلس التعاون ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٦٣ ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٧٠ - ٧١ .

ويظهر من الجدول أن عدد مصانع الأسمنت بالمنطقة بلغ ٢٣ مصنعاً سواء كانت مصانع متكاملة أو غير متكاملة (فقط بطحن الكلنكر المستورد) ، وتمتلك السعودية ٨ مصانع متكاملة بطاقة انتاجية مصممة تبلغ ١٤ مليون طن سنوياً ، وتأتي الإمارات في المرتبة الثانية من حيث الطاقة التصميمية لمصانعها التسعة وبطاقة تصل إلى حوالي ٨ر٤ مليون طن من الاسمنت ، وتمتلك كل من قطر وعمان مصنعين وكل من الكويت والبحرين مصنعاً واحداً .

ومن الجدير بالذكر أن أقدم مصنع للأسمنت تم انشاؤه في السعودية في عام ١٩٥٩ وتبعتها قطر في عام ١٩٦٩ وأحدثها في سلطنة عمان سنة ١٩٨٤ ومازالت المصانع تنشأ وكذلك التوسعات جارية في القائمة منها .

ويبلغ اجمالي الطاقات التصميمية لهذه المصانع حوالي ٢٦ر٤ مليون طن ، وقد بلغ

الرجوع لمحتويات الكتاب

الانتاج في عام ١٩٨٩ حوالي ١٨ر٣ مليون طن بنسبة استغلال وصلت إلى حوالي ٦٩٪ ، وارتفع الانتاج إلى حوالي ٢٤ مليون طن في عام ١٩٩٣ بنسبة استغلال ٩٢٪ من الطاقات التصميمية ، وأن سلطنة عمان فاقت نسبة استغلال الطاقة التصميمية بنسبة ١٣٥٪ وتشترك معها كل من السعودية وقطر في تفوق انتاج الطاقات التصميمية ، بينما أضعف هذا الانتاج من حيث استغلال الطاقة هي البحرين بنسبة ٣٧٪ وتليها الكويت بنسبة ٤٦٪ .

ومن أكبر شركات أو مصانع الأسمنت في الخليج أسمنت المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية بطاقة تصميمية تبلغ ٣ر٨ مليون طن ، تليها شركة الأسمنت السعودية بطاقة تصميمية تبلغ ٣ر٧ مليون طن حيث من المتوقع أن تشهد توسعات جديدة لرفع الطاقة إلى حوالي ٤ر٨ مليون طن لتحتل المرتبة الأولى بين مصانع الأسمنت الخليجية وذلك بحلول عام ٩٦ - ١٩٩٧[٢٢] .

خصائص الصناعات الكبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي :

١- أقدم هذه الصناعات هي تكرير البترول حيث أقيمت أول مصفاة في منطقة الخليج في دولة البحرين عام ١٩٣٦ في منطقة عوالي ، تلتها مصفاة رأس تنورة عام ١٩٤٥ بطاقة ٣٢٥ ألف برميل يومياً ، وآخرها هي مصفاة رابغ بالسعودية . ولكن أحدث هذه الصناعات هي صناعة البتروكيماويات حيث أنشئت أولاها في دولة قطر في عام ١٩٧٧ والتي بدأت بالانتاج في عام ١٩٨١ ، وأن دولة الكويت تزمع إنشاء مجمع للبتروكيماويات يتكلف في مراحله المختلفة حوالي ٣٠٠٠ مليون دولار .

وبذلك تعتبر قطر الرائدة في صناعة الحديد والبتروكيماويات ، والكويت في مجال الأسمدة ، والبحرين في صناعة تكرير البترول .

٢- تتعدد الأسباب التي دعت إلى وجود هذه الصناعات الكبيرة ولكن أهمها : هو استغلال الغاز الطبيعي المصدر الأساسي للطاقة حيث الوفرة منه ورخصه في نفس الوقت . وهذه المادة تستخدم بالإضافة إلى كونها طاقة كمادة أساسية أو أولية أو

الرجوع لمحتويات الكتاب

لقيم لمعظم الصناعات الكيماوية ، حيث أنه من المعلوم أن دول الخليج تنتج حوالي ١٣٩ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بنوعيه المصاحب وغير المصاحب بنسبة ٣ر٥٪ من الانتاج العالمي ، وأن الخليج يمتلك احتياطي يبلغ حوالي ١٥ - ٢٠ ٪ من العالم ، وأن دول خليجية ثلاث وهي قطر والإمارات والسعودية تحتل المراتب الثالثة والرابعة والخامسة من حيث الاحتياطي بعد كل من روسيا وإيران ، وأن أكبر حقول الغاز هو حقل غاز الشمال بدولة قطر .

أما السبب الرئيسي الثاني لهذه الصناعات هو تصنيع البترول وتصدير منتجاته لتحقيق غرضين وهما رفع أسعار البترول وبالتالي زيادة إيرادات الدولة ، والثاني هو أن عرض المنتجات لكثير من دول العالم أفضل من البترول والخام ، وخاصة في ظل انخفاض أسعار البترول ، بمعنى آخر إمكانية التسويق بصورة أحسن .

أما السبب الثالث لمثل هذه الصناعات هو ازدياد الحاجات المحلية لكثير من المنتجات الصناعية وعلى رأسها المنتجات البترولية وحديد التسليح والأسمنت بسبب التطور الحضاري والعمراني في دول الخليج منذ اكتشاف البترول .

٣- من حيث الموقع : معظم هذه الصناعات الكبرى وخاصة البتروكيماوية والمعدنية تقع في المدن الصناعية الرئيسية كالجبيل وينبع في السعودية ومسيعيد ورأس لفان في قطر والشعيبة في الكويت والرويس وجبل علي بالإمارات وسترة في البحرين ، ويعود ذلك إلى حاجة هذه المصانع للخدمات والمرافق المتعددة لها أو للمنتمين إليها من فنيين وموظفين ، بالإضافة إلى أن هذه المصانع تقوم بتصدير معظم منتجاتها إلى الخارج نحو دول جنوب شرق آسيا أو أوربا . أما الصناعات المعدنية الأساسية فموجودة في هذه المدن الرئيسية لتقليل تكلفة المواد الأولية المستوردة من الخارج كما في صناعة الحديد والصلب وصناعة الألمنيوم الأساسية .

أما صناعة الأسمنت فإنها تتواجد بالقرب من المدن الرئيسية والتي تصلها في نفس الوقت مصادر الطاقة ، وسبب ذلك هو خدمة هذه المصانع وتزويدها المناطق العمرانية بهذه المادة الحيوية للبناء والتطور العمراني ، حيث تعتبر هذه الصناعة

صناعة محلية بشكل أكبر من الصناعات الرئيسية الأخرى ، حيث أن مكوناتها كلها متوفرة محلياً . وبصفة عامة فإن ٣٠ مصنعاً من ٧٦ مصنعاً رئيسياً تتواجد في المدن الصناعية الرئيسية والبقية تنتشر على أرجاء شاسعة من الدول الخليجية والشكل رقم ( ) يبين مختلف المواقع .

٤- من حيث الملكية :

فإن الملكية تنقسم إلى عدة أشكال :

أ - ملكية حكومية ١٠٠٪ .
ب - ملكية قطاع خاص ١٠٠٪ .
ج - ملكية حكومية وقطاع خاص وطني .
د - ملكية حكومية وقطاع خاص أجنبي .
هـ - ملكية قطاع خاص وقطاع خاص أجنبي .
و - ملكية أجنبية ١٠٠٪ .

ولكن أكثر النوعيات وجوداً في ملكية الصناعات الثقيلة في الخليج هي تلك المؤسسات الصناعية أو المصانع المختلفة بين الحكومات الخليجية والشركات الصناعية الأجنبية ، وخاصة العالمية الأوروبية واليابانية والأمريكية .

فمصافي النفط على سبيل المثال ، يمتلكها القطاع الحكومي في معظم الحالات لأسباب أمنية ، وصناعات الأسمدة والبتروكيماويات والمعادن هي بملكيات مختلطة بين الحكومة والشركات الأجنبية ، أما صناعة الأسمنت فإن معظمها بملكية خاصة وبالدرجة الأولى الوطنية فيما عدا بعض المصانع .

وفي قطر على سبيل المثال ، فإن الحكومة القطرية تمتلك ١٠٠٪ من ملكية المصفاة ووحدتي تسييل الغاز بمدينة مسيعيد ، وتشترك الحكومة مع شركات عالمية في مصنع الأسمدة مع شركة نرويجية ومصنع الحديد والصلب مع شركات يابانية ، ومصنع البتروكيماويات مع شركة فرنسية . أما مشاريع تسييل الغاز الجديدة في رأس لفان ، فإن الحكومة أقامتها مع شركاء أجانب من أمريكا وفرنسا

الرجوع لمحتويات الكتاب

واليابان . ولكن في جميع تلك الحالات فإن نسبة الحكومة القطرية لا تقل عن ٦٥٪ ، وترتفع لتصل إلى حوالي ٨٤٪ في مصنع البتروكيماويات ، أما صناعة الأسمنت في قطر فإن الملكية فيها حكومية وخاصة وطنية في مصنع واحد أما الآخر فإن ملكيته خاصة تماماً .

٥- من حيث الأهمية الاقتصادية : رغم أن هذه المصانع الكبيرة أو الثقيلة في الخليج العربي لا تمثل من حيث العدد إلا جزءاً بسيطاً جداً أقل من ١ر٥ ٪ من اجمالي المنشآت الصناعية ، إلا أنها تعتبر الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية . فمن ناحية فإنها تعتبر في المقام الأول من حيث الاستثمارات الحكومية وهي في الأساس تمثل انطلاقة دول الخليج نحو تنويع مصادر الدخل وتنويع الصادرات والتعرف على التكنولوجيا الحديثة ، وهذه المصانع تمثل مساهمتها في قيمة النشاط الصناعي الأكبر ، وفي نفس الوقت تعتبر أرباحها الصافية السنوية كبيرة جداً مقارنة بالمنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة .

وأخيراً ، فإن في حالة قطر ، الأرباح الصافية لثلاث مصانع كبرى : الحديد والأسمدة والبتروكيماويات بلغت حوالي مليار ريال قطري عام ١٩٩٥ ، شجعتها ودعتها إلى احداث توسعات أكبر مما يعني أرباحاً أخرى . واستطاعت مصانع سابك السعودية إلى تحقيق صافي أرباح لعام ١٩٩٥ بلغ حوالي ٦ر٣ مليار ريال سعودي[٢٣] .

واستطاعت هذه المصانع إلى تعدد مناطق الأهمية الاقتصادية في الدول الخليجية حيث تنتشر هذه المصانع في مناطق بعيدة عن العواصم . فساعدت بذلك على إعادة توزيع النشاط الاقتصادي ، وكذلك إعادة توزيع السكان في مجتمعات تتسم بظروف بيئية صعبة تدعو إلى التركيز الاستيطاني .

٦- من خصائص هذه الصناعات كذلك : أنها ذات كثافة عمالية ، فكما ذكرنا فإن المصنع الواحد منها لا يقل عدد العاملين به عن ٥٠٠ عامل وقد يزيد عددهم ليصل إلى أكثر من ٢٦٠٠ عامل كما في حديد السعودية . وأن هذه المصانع استطاعت خلق فرص عمل للمواطنين ، وأنها على عكس المنشآت الصناعية

الرجوع لمحتويات الكتاب

المتوسطة والصغيرة يقبل للعمل فيها المواطنون بسبب الميزات المالية وغيرها ، فبعض المصانع الكبيرة أصبحت فيها نسبة العمالة الوطنية كبيرة جداً كما في مصنع ألبا البحرين حوالي ٥٠٪ ، وحديد السعودية حوالي ٤٠٪ ، وأن ارتفاع النسبة متوقعة في المستقبل القريب بسبب محدودية الأعمال في القطاعات التقليدية السهلة .

ففي قطر ، على سبيل المثال ، استطاعت الشركات والمصانع الكبرى من جذب المواطنين حيث أصبحت نسبتهم حوالي ٢٥٪ من الإجمالي البالغ حوالي ٤٠٠٠ عامل ، بينما الصناعات المتوسطة والصغيرة ماتزال تفتقر إلى العمالة المواطنة إلا من ملاكيها ومديريها فقط . وفي مصانع السعودية التابعة لسابك بلغت نسبة العمالة المواطنة حوالي ٦٤٪ من اجمالي العاملين وذلك حسب تقرير سابك لعام ١٩٩٥ [٢٤] .

وتتسم العمالة الوطنية في هذه الصناعات الكبيرة بمستوى علمي وتقني عالي جداً ، وبإنضمامهم إلى هذه المصانع بدأوا يكتسبون الخبرات المتنوعة ، وقد استطاعت على سبيل المثال ، الإدارة الوطنية لمصانع قطر الرئيسية في تحويل الخسائر إلى أرباح خلال فترات وجيزة ، كما في مصنع الحديد والأسمدة والبتروكيماويات .

وهذه المصانع أجبرت الجامعات الخليجية وجهات الابتعاث العلمي أن تضع خططاً جديدة للمبعوثين وخاصة في مجال الهندسة بكافة أنواعها وتكثيف الدورات المحلية والخارجية المتخصصة ، فهؤلاء نعتقد بأنهم اللبنة الأولى نحو نمو تكنولوجي في دول الخليج العربية .

٧- أخيراً ، فإن الصناعات الثقيلة في دول الخليج تتميز بأنها ذات استهلاك كثيف من الطاقة ، وأن كثيراً من هذه الصناعات لم تكن لتنشأ في غياب مصدر الطاقة .

وكما تبين الدراسات الخاصة بالجدوى الاقتصادية ، فإن الميزة النسبية للصناعات الخليجية وخاصة الثقيلة متمثلة في أمرين التمويل المتاح والطاقة

الرجوع لمحتويات الكتاب

الوفيرة والرخيصة ، وهذه الثانية أكثر أهمية من الميزة الأولى ، فبمقارنة دول الخليج مع مواقع أخرى كاليابان وكوريا والولايات المتحدة ، فإن تكلفة الطاقة هنا صغيرة بينما هي كبيرة جداً في تلك الدول ، فبإمكان دول الخليج أن تنتج منتجات بتروكيماوية ومعادن بتكلفة أدنى تجعلها منافسة حتى للمنتجين التقليديين كما هو الأمر بخصوص منتجات البتروكيماويات الخليجية مقارنة مع الأوروبية .

والاعتماد الأكبر في هذه الصناعات هو على الغاز الطبيعي الذي تنتج منه دول الخليج كميات كبيرة أكبر من حاجتها ، وأنه من المتوقع زيادة كبيرة في الانتاج في السنوات القادمة بسبب كثرة الاحتياطي منه سواء الغاز المصاحب أو غير المصاحب ، وهذا يدعو دول الخليج إلى إقامة منشآت صناعية كبرى اعتماداً على الغاز الطبيعي ، علماً بأن استغلال الغاز المصاحب بصورة خاصة لم يكن ليتحقق بصورة مثلى لولا هذه الصناعات ، فنسبة استغلال الغاز الطبيعي أصبحت مرتفعة جداً كما في قطر والبحرين والإمارات لأكثر من ٩٠٪ من أقل من ٢٥٪ في منتصف الستينيات عندما كان الغاز يستغل فقط في توليد الطاقة الكهربائية من محطات التوليد ، والنسبة الباقية كانت تحرق[٢٥] .

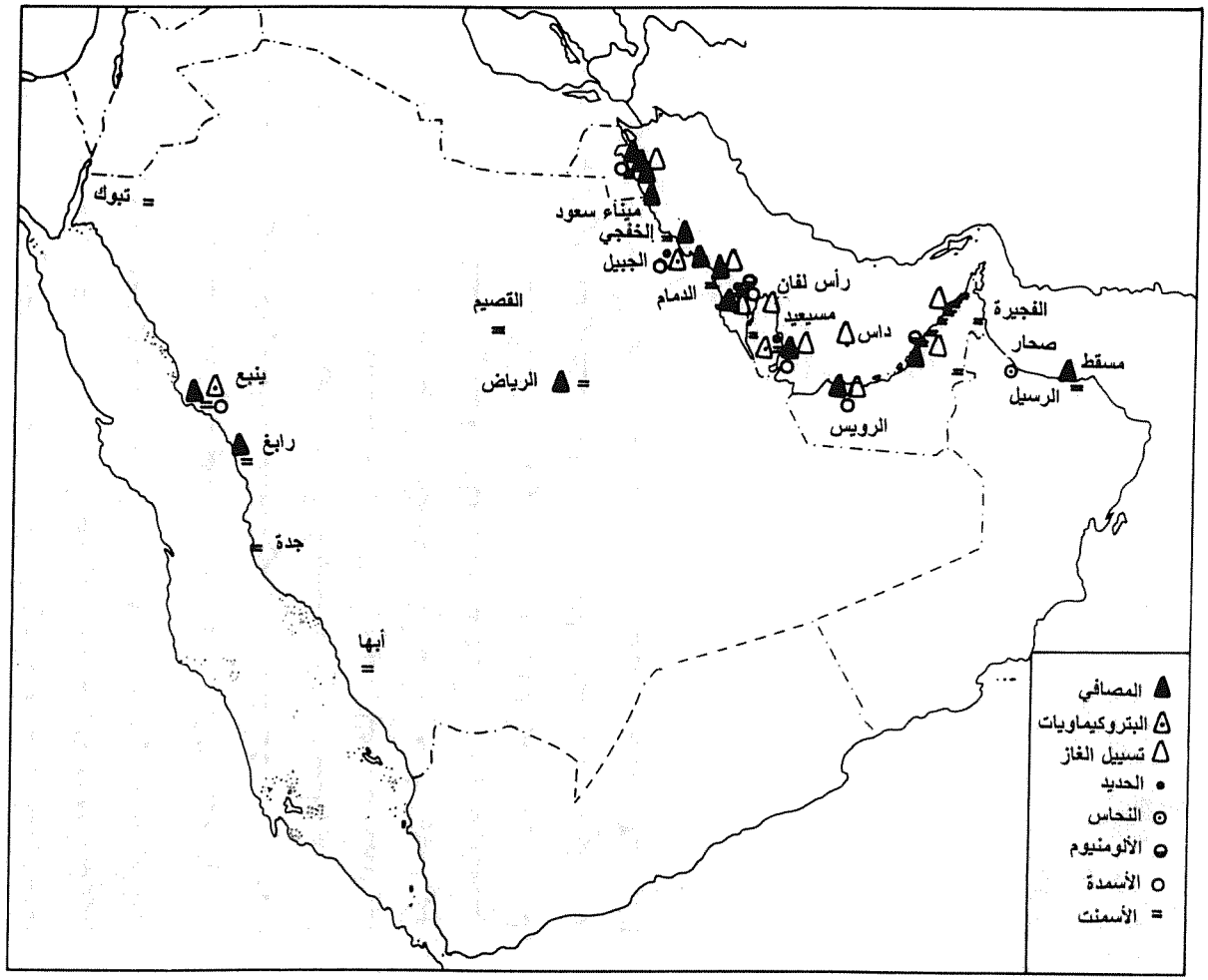

شكل (١/٥/ أ) مواقع الصناعات الثقيلة في دول مجلس التعاون الخليجي

الرجوع لمحتويات الكتاب

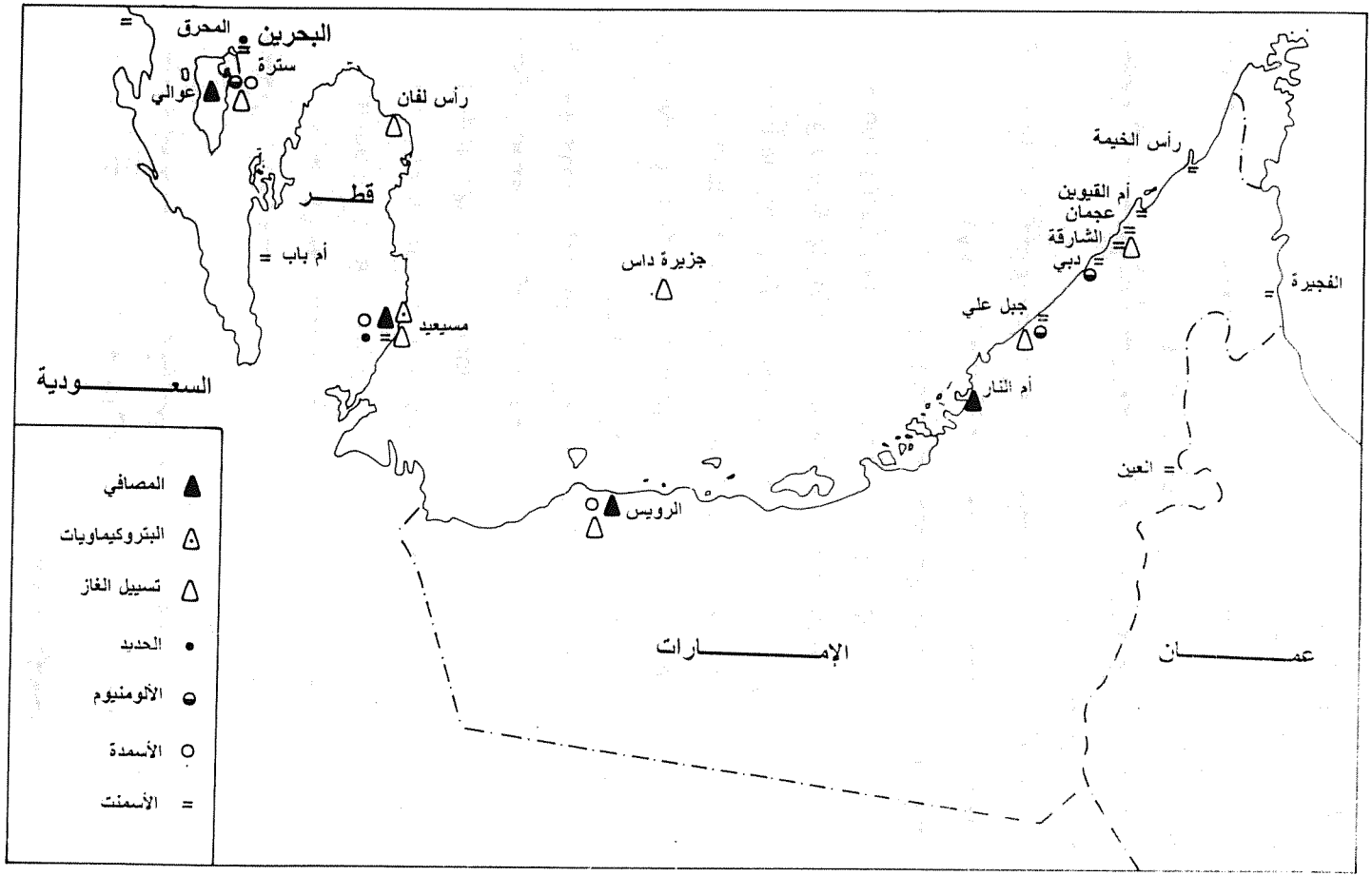

شكل (١/٥/ ب) مواقع الصناعات الثقيلة في دول مجلس التعاون الخليجي

الرجوع لمحتويات الكتاب

قائمة مراجع الفصل الخامس :

١) محمد فؤاد الصقار ، الجغرافية الصناعية في العالم ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٥ ومصادر أساسية أخرى باللغة العربية واللغة الإنجليزية حول ماهية الصناعات الكبيرة والثقيلة .

٢) تقرير مجلة فورشن لعام ١٩٩٣ عن أكبر ١٠٠ شركة صناعية في العالم ، ١٩٩٣ ، نشرته جريدة الشرق القطرية ، الأحد ٧ أغسطس ١٩٩٤، ص ٦ .

3) Kennedy, K and Healy, J., Small - Scale Manufacturing Industry in Ireland, Economic and Social Research Institute, Paper 125, 1985 Dublin.

٤) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، وثيقة نحو استراتيجية خليجية موحدة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٥٥ يناير ١٩٩٤ + إحسان أبو حليقة ، العدد ٥٦ ، ابريل ١٩٩٤ .

5) UNIDO, Industrialisation of Developing Countries, Probloy and Prospects, Small-Scale Industry, NewYork 1969.

6) Harper, M., Why Should We try to help Small Enterprises? , in Bromley R. (ed.), Plannihy for small Enterprises in Third World Citicl, Pergamon Press, Exford 1985.

٧) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (مرجع سابق رقم ٤) .

٨) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، التقرير السنوي ، ١٩٩٥ .

٩) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، واقع صناعة الألمنيوم في دول مجلس التعاون ، الدوحة ، ١٩٩٥ .

١٠) المصدر السابق + أحمد الخياط ، تطور صناعة الألمنيوم في العالم العربي ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٦٣ يناير ١٩٩٦ ، ص ٢ - ٣ .

١١) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، واقع صناعة الحديد والصلب في دول مجلس التعاون ، الدوحة ، ١٩٩٥ .

١٢) سلطنة عمان ، عمان ٩٢ : وزارة الإعلام ، مسقط .

١٣) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون ، الدوحة ، ١٩٩٣ + الملف الإحصائي + تقرير عن صناعة تكرير البترول في الوطن العربي + مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٥٥ ، يناير ١٩٩٤ ، ص ٦٦ .
١٤) دولة قطر ، المؤسسة العامة القطرية للبترول ، تقرير ٨٧ - ١٩٩٤ + التنمية الصناعية في دولة قطر ، إدارة التنمية الصناعية ، ١٩٩٥ .
١٥) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون ، الدوحة ، ١٩٩٤ .
١٦) المصدر السابق .
١٧) المصدر السابق .
١٨) دولة قطر ، المؤسسة العامة القطرية للبترول (مصدر سابق ١٤) .
١٩) سلطنة عمان ، (مصدر سابق ١٢) .
٢٠) دولة قطر ، المؤسسة العامة القطرية للبترول (مصدر سابق ١٤) .
٢١) صناعة الأسمنت في دول مجلس التعاون (الوضع الحالي والمستقبلي) مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٦٣ ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٧٠ - ٨٧ .
٢٢) المصدر السابق .
٢٣) دولة قطر ، المؤسسة (مرجع سابق) + جريدة الوطن القطرية : تقرير خبري عن إنجازات سابك السعودية لعام ١٩٩٥ .
٢٤) المصدر السابق .
٢٥) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، التقارير السنوية ٩٣ - ١٩٩٥ .

الفصل السادس

المواقع الرئيسية للصناعة

في الخليج العربي *

- **المدن الصناعية**
- **المناطق الصناعية**

---

* معظم أجزاء هذا الفصل جزء من بحث منشور للمؤلف في العدد (٦) من مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر .

↑ الرجوع لمحتويات الكتاب

الفصل السادس
المواقع الرئيسية للصناعة في الخليج العربي

مقدمة :

باكتشاف البترول في دول مجلس التعاون الخليجي ، وذلك بدءا بالبحرين في سنة ١٩٣٢ وانتهاء بسلطنة عمان في عام ١٩٦٧ ، والدول الخليجية تشهد تغيرات كبيرة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والإدارية والعمرانية والسياسية . وقد أدى ارتفاع أسعار البترول منذ ١٩٧٣حتى وصولها إلى قمتها في ٧٩/ ١٩٨٠ إلى الأسراع في عمليات التنمية ، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لم يشهد العالم مثيلاً لها في فترة مماثلة .

فمن ناحية التحضر ، فقد أصبحت هذه الدول ذات نسب عالية في ذلك ، حتى فاقت نسب بعض الدول الصناعية المتقدمة ، كما هي الحال ، على سبيل المثال ، في الكويت حيث أن سكان الحضر " المدن " يمثلون حوالي ٩٥٪ . وبدأت ، في نفس الوقت ، عواصم هذه الدول أو عواصم أقاليمها كما في السعودية والإمارات استقطاب أعداد هائلة من السكان من داخلها وخارجها ، حتى أصبحت ، مثلاً ، مدينة الدوحة الكبرى تكبر عن ثاني مركز استيطاني في قطر بـ ٢١ مرة[١] .

ومن منطلق سياسة تنويع مصادر الدخل ، واستغلال أمثل للموارد المتاحة المحدودة ، بدأت هذه الدول الخليجية في تبني خطط التنمية الصناعية ، كمدخل أساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة . وتبين آخر الاحصائيات بهذا الخصوص ، أن نسبة قطاع الصناعات التحويلية قد ارتفعت بشكل ملحوظ ، حتى أصبحت حوالي ١٨,٥٪ في البحرين وحوالي ١٤,٥٪ في كل من قطر والكويت من اجمالي الناتج المحلي . وأن اجمالي العاملين في المجال الصناعي بلغ أكثر من ٣٣٠ ألف شخص ، نصفهم في السعودية ، وقيمة الأموال المستثمرة بلغت أكثر من ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩٢م[٢] .

الرجوع لمحتويات الكتاب

ولأهمية عامل الوفورات الخارجية أو المقتصدات الخارجية في تقليل تكلفة الانتاج الصناعي ، وتحقيق أكبر مردود للنشاط الصناعي ، فقد توجهت دول الخليج إلى تركيز ذلك النشاط في مراكز ومواقع محددة ، وفرت لها الخدمات والمرافق المطلوبة ، وعلى أعلى المستويات . ونذكر هنا ، على سبيل المثال ، المدن الصناعية : ينبع والجبيل بالسعودية وجبل علي بالإمارات ومسيعيد بقطر ، وهذه الأخيرة صرفت لاعداد مينائها مبالغ بحوالي ١٦٢ مليون دولار حتى نهاية ١٩٧٧م[٣] .

تطورت هذه المدن الصناعية الرئيسية مع الوقت ، وأصبحت ذات أهمية كبيرة على النطاق الجغرافي للدول العربية الخليجية ، عمرانياً واقتصادياً . فقد استقطبت جزءا من سكان الدول الخليجية والمتوقع أكبر ، حيث قدر ، أن يكون حجم سكان الجبيل حوالي ٣٥٠ ألفاً بحلول عام ٢٠٠٠ . وتلعب مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان السعوديتان دوراً اقتصادياً بارزاً، حيث أن دخلهما من الناتج المحلي حاليا يمثل حوالي ٣٪ وتنتجان حوالي ٥ ٪ من الانتاج العالمي للمنتجات البتروكيماوية[٤] .

أولاً : المدن الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي :

لقد بدأت التوجهات الحديثة والمخططة للتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون في سنوات مختلفة . فعلى سبيل المثال ، بدأت تلك الخطوات في الكويت أولاً في عام ١٩٦٣م بانشاء شركة صناعة الكيماويات ، وتلتها قطر سنة ١٩٧٣ بانشاء المركز الفني للتنمية الصناعية ، وفي البحرين سنة ١٩٧١ بانشاء مصنع الألمنيوم (ألبا) ، وفي السعودية عام ١٩٧٦ بانشاء شركة سابك وتسلمها الإشراف على الصناعات المعدنية والبتروكيماوية ، أما في الإمارات فقد بدأت في عام ١٩٧٦ بانشاء مصفاة أم النار بأبو ظبي[٥] .

وتلك التواريخ تعني بداية وضوح الخطط الصناعية والرؤية في هذا الصدد ، إلا أن مشاريع صناعية فردية قد كانت متواجدة من قبل ، وخاصة مصافي النفط والتي أقدمها في البحرين في عام ١٩٣٦ ، وكذلك مصانع الأسمنت والتي أقدمها مصنع الشركة العربية المحدودة بجدة عام ١٩٥٩م على سبيل المثال .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وبسبب توجهها نحو التصنيع المخطط ، سارعت الدول الخليجية في انشاء وتأسيس مدن صناعية متكاملة تحقق أهداف التنمية الصناعية ، وتحقق في نفس الوقت قدراً من التوازن الإقليمي للتحضر وخاصة على المدى البعيد ، وتحقق ثالثاً ، إرتباطاً مطلوباً بين أجزاء الدولة الواحدة . وأن الصناعة كنشاط اقتصادي لأقدر من غيرها ، وهنا نعني الزراعة ، في الخليج ، لتحقيق تلك الأهداف .

والجدول رقم (٦/١) يبين أهم المدن الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض خصائصها ، حيث أنه من الملاحظ أن السعودية بها مدينتان هما الجبيل على الخليج العربي وينبع على البحر الأحمر . وكذلك الإمارات لها مدينتان صناعيتان هما الرويس في إمارة أبو ظبي وجبل علي في إمارة دبي . وفي الكويت واحدة وهي الشعيبة . وفي قطر مسيعيد الصناعية ، والخطوات تجرى لانشاء الثانية في رأس لفان . أما البحرين وعمان فتفتقدان إلى مثل هذه المدن الصناعية المتكاملة والمترابطة ، رغم وجود عدة مناطق صناعية بهما نوضحها في صفحات أخرى من هذا البحث .

سكان المدن الصناعية ومساحاتها :

تختلف المساحات التقريبية للمدن الصناعية الرئيسية في دول مجلس التعاون ، فأكبرها مساحة هي الجبيل الصناعية حيث تبلغ مساحتها حوالي ٩٣٠كم٢ ، وكل من ينبع ومسيعيد وجبل علي بمساحة تقريبية حوالي ١٩٠كم٢ لكل منها . فهي تغطي مجتمعة مساحة ليست صغيرة ، وبالتالي يمكنها استيعاب أعداد بشرية كبيرة وخاصة عند اكتمالها وتنفيذ مخططاتها العمرانية المرسومة .

أما من حيث السكان ، فإن الجدول رقم (٦/٣) يبين أن هذه المدن سوف تستوعب أعداداً هائلة من السكان تصل لمئات الآلاف للواحدة ، ولأكثر من مليون بصورة اجمالية . فعلى سبيل المثال ، فإن المخطط لمدينة الجبيل أن يصل سكانها إلى حوالي ٣٥٠ ألفاً بحلول عام ٢٠٠٠ . ومدينة ينبع إلى حوالي ١٢٥ ألف في نفس السنة وكل من جبل علي ومسيعيد إلى ٣٤٠ و ٣٠ ألفاً بحلول عام ١٩٩٥ على التوالي .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٦/١)

المدن الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض خصائصها

الدولة	المدينة الصناعية	سنة الإنشاء	البعد	المساحة التقريبية المخططة	عدد المراسي	السكان المتوقعون بالألف	العمالة المتوقعة بالألف
الإمارات	الرويس - أبو ظبي	١٩٧٦	٢٣٥ كم غرب أبو ظبي	غ٠م	غ٠م	غ٠م	غ٠م
	جبل علي - دبي	١٩٧٧	٣٥ كم غرب دبي	١٢٠ - ١٥٠كم٢	٦٧	٣٤٠	١٧١
السعودية	الجبيل - على الخليج	١٩٧٣	٨٠ كم شمال الدمام	٩٣٠ كم٢	٢٠	٣٥٠	١١١
	ينبع - على البحر الأحمر	١٩٧٧	٣٥٠ كم شمال جدة	١٨٨ كم٢	٢٥	١٢٥	٣٣
الكويت	الشعيبة	١٩٦٤	٥٠ كم جنوب الكويت	٢٤ كم٢	٢٠	غ٠م	١٥
قطر	مسيعيد	١٩٧٩	٣٥ كم جنوب الدوحة	١٩ كم٢	٢١	٣٠	١١ر٥

مصادر البيانات :
١- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، دراسة المناطق الصناعية بدول الخليج العربية ، الدوحة ١٩٨٥ (جميع المدن)
٢- Hugh, M. Roberts, P., An Urban Profile of the Middle East, St. Martin's Press, New York 1979, (مسيعيد وجبل علي)
٣- المملكة العربية السعودية ، هذه بلادنا ، وزارة الإعلام ، الرياض ، ١٩٩٢ (الجبيل وينبع) .
٤- دولة الكويت ، منطقة الشعيبة في ربع قرن ، الكويت ١٩٨٨ .
٥- مصادر أخرى .

الرجوع لمحتويات الكتاب

ولكن لظروف المنطقة السياسية والاقتصادية في الثمانينيات ، فإن الخطط لم تتحقق كما كان متوقعاً . بل توقفت في نموها بشكل واضح ، كما في حالة مسيعيد لمدة ١٠ سنوات تقريبا . فلم يصل عدد سكان هذه المدن إلى جزء صغير من الأحجام الكلية ، فعلى سبيل المثال، فإن عدد سكان مسيعيد الصناعية يصل اليوم إلى حوالى ١٢ ألفاً ، أما الجبيل الصناعية فيصل عدد سكانها اليوم إلى ٤٠ ألف نسمة ، وينبع حوالي ١٩ ألفاً[٦] .

وفي معظم الحالات فإن نسبة المواطنين من السكان تكون صغيرة جداً لعدم ملاءمة ظروف هذه المدن الصناعية بالظروف الاجتماعية التي اعتاد عليها أناس الخليج ، والمثال واضح في الشعيبة ومسيعيد وجبل علي ولكن قد تكون الصورة مختلفة في الجبيل وينبع بسبب الحجم السكاني الكبير نسبيا للمملكة العربية السعودية وتقديم المزايا الكثيرة للسكان المواطنين فيها وتوافر معاهد التدريب والتأهيل بها[٧] .

ففي الصف الأول الابتدائي في المدارس الحكومية عام ١٩٩٠/١٩٩١م بمسيعيد ، هناك ٦ طلاب قطريين مقابل ٢٦ طالباً غير قطري ، وهناك ١١ طالبة قطرية مقابل ٢٤ طالبة غير قطرية[٨] ، ولكن عددهم يصل ، طبعاً ، للصفر في المدارس الخاصة غير العربية للجاليات المختلفة كالنرويجية واليابانية والفرنسية .

ورغم وجود ثلاثة أندية أو أكثر في مسيعيد ، إلا أن الزائر لا يجد القطريين إلا نادراً. وقمت في إحدى زياراتي الميدانية بسؤال ٢٩ عاملاً صناعياً قطرياً عن مكان استقرارهم ومسكنهم ، فأجاب ٢٨ أنهم يسكنون خارج مسيعيد .

وتقوم الدول الخليجية ببناء المساكن لساكني المناطق الصناعية بنظام الشقق أو الفلل وتأجيرها على الشركات الصناعية والأفراد الآخرين ذوي العلاقة العملية .

وفي مسيعيد فقد كان في عام ١٩٧٦ حوالي ٧٠٠ وحدة سكنية ، اضيفت إليها حتى عام ١٩٨٢ (٧٥٥) وحدة سكنية ، ومجموعة قيد الانشاء بلغ عددها حوالي (٢٠٠) وحدة ليصل مجموعها إلى حوالي (١٦٧٠) وحدة سكنية ، (١٠٠٠) منها عبارة عن شقق في عمارات مرتفعة[٩] .

أما من ناحية العاملين ، فإن البيانات المتاحة تبين أن الخطط بهذا الشأن سوف تهيئ فرص عمل لأعداد كبيرة من العاملين . فعلى سبيل المثال ، فإن عدد الوظائف في الشعيبة الكويتية قد تطورت عبر السنوات الماضية ، فقد كان عدد العاملين في عام ١٩٦٥ - ٥٨ عاملا و ٤٥٥٠ عام ١٩٧٥ و ١٢٠٣٩ عام ١٩٨٥ حتى وصل عددهم إلى ١١٢٥٩ عام ١٩٨٨م[١٠] .

وعند اكتمال المشاريع الكبرى الصناعية وغيرها في الجبيل وينبع ، فيكون عدد الفرص العملية المتاحة حوالي ١٤٤ ألف وظيفة[١١] ، أما بالنسبة لمسيعيد فمخطط لها أن تخلق وظائف لعدد يصل إلى حوالي ١١.٥ ألف عامل بحلول عام ١٩٩٥[١٢] .

أما جبل علي ، فقد يكون العدد ١٧١ ألفاً في مجال البناء والصناعة والخدمات عند اتمام المدينة بمشاريعها المختلفة[١٣] . وأقدر اجمالي عدد العاملين في المدن الصناعية الست حالياً بأكثر من ٦٠ ألفاً .

أما نسبة العاملين الوطنيين فإنها صغيرة ففي الشعيبة كانت ١٧٪ عام ١٩٨٩ وأقدر نسبة العمالة القطرية في مصانع مسيعيد بحوالي ٣٠٪ بصورة متوسطة إلا أنها ترتفع في المشاريع الصناعية الحكومية فقد وصلت إلى حوالي ٦٠ ٪ في مصفاة النفط[١٤] . وفي ينبع فإن ٧٥٪ من موظفي أرامكو البالغ عددهم ١٧٠٠ هم سعوديون[١٥] .

أما المشاريع الصناعية في الجبيل ، فقد وفرت عملاً لحوالي ٩ آلاف عامل. وتتيح مدينتا الجبيل وينبع فرص التدريب للمواطنين السعوديين عبر معهدي التدريب بهما ، اللذين يسعان لعدد ١٦٥٠ متدرباً[١٦] .

أما جبل علي ، فقد وفرت المنطقة الحرة والتي بها حوالي ٤٠٠ شركة أمريكية وأوروبية وآسيوية مجالات عمل لحوالي ١٢ ألف عامل حتى الآن ، بالإضافة إلى العاملين بالمشاريع الصناعية الكبرى والتي من بينها شركة دوبال للألمنيوم بعدد عمال يبلغ ١٤٠٠ عاملا "[١٧] .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول (٦/٢)

أنواع الصناعات ومنشآتها والعاملين بها بمسيعيد ١٩٩١م

أنواع الصناعات	عدد المنشآت	عدد العاملين
الصناعات الرئيسية	٥ منشآت	٣٤١٤
الصناعات الأخرى	١٥ منشأة	٨٨٩
الاجمالي	٢٠ منشأة	٤٣٠٣

المصدر : وزارة الطاقة والصناعة - قطر - دليل المنشآت الصناعية - مارس ١٩٩٢م .

أما مدينة مسيعيد فتوفر حالياً حوالي ٥ آلاف وظيفة حوالي ٨٥٪ في القطاع الصناعي ، بالإضافة إلى حوالي ٧٠٠ عاملاً يعملون في قطاعات مختلفة وخاصة قطاع الخدمات ، كالميناء والمدارس والخدمات الصحية والتجارة ، انظر للجدول رقم (٦/٢) .

المكانة الاقتصادية للمدن الصناعية :

تلعب هذه المدن - تحت الدراسة - دوراً اقتصادياً رائداً بين مدن الخليج العربي .

فمن ناحية ، فأن هذه المدن مازالت تلعب دور تصدير النفط الخام عبر موانيها ومراسيها ، فعلى سبيل المثال ، ينقل حوالي ٥٠٪ من صادرات قطر من النفط الخام عبر ميناء مسيعيد ، وإن كميات تقدر بين ١.٨٥ مليون برميل - ٣.٧ مليون برميل يومياً من نفط حقل الغوار يمكن تصديرها عبر ميناء الملك فهد في ينبع . وتتواجد في هذه المدن الصناعية صهاريج لتخزين النفط تتسع لكميات كبيرة من النفط الخام جاهزة للتصدير فطاقة التخزين في ينبع تصل إلى حوالي ١٢.٥ مليون برميل[١٨] ، وفي مسيعيد حوالي ١.٧ مليون برميل[١٩] .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذه المدن الصناعية بدأت تلعب دورا رائداً في النشاط الصناعي ، حيث أن قيمة ناتجها الصناعي عالية ومرتفعة جداً ، وذلك لتركز الصناعات الضخمة فيها . فعلى سبيل المثال ، فإن مدينة جبل علي تنتج ١٦٠ ألف طن من

الرجوع لمحتويات الكتاب

الألمنيوم سنوياً وتصدر ٩٥٪ منه إلى الخارج بقيمة ٤٥٠ مليون درهم سنة ١٩٨٨ ، وقد ارتفعت الطاقة الانتاجية إلى أكثر من ٢٤٠ ألف طن عام ١٩٩٢م[٢٠] .

ومدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان السعوديتان تنتجان ٣٪ من الدخل الإجمالي للسعودية من خلال مصانعها الضخمة ، والتي وصل عددها إلى ١٩ مصنعاً بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار ريال سعودي وأخرى في الطريق ، بالإضافة إلى المصانع المتوسطة والثانوية التي بلغ عددها حوالي ١٣٦ منشأة صناعية[٢١] .

وفي حالة مدينة مسيعيد الصناعية ، فإن قيمة مبيعات بعض منتجاتها الصناعية قد بلغت حوالي ١٢٠٠ مليون ريال عام ١٩٨٦ لمنتجات حديد التسليح والأمونيا واليوريا والايثلين والبولي ايثلين والكبريت[٢٢] . ونتوقع أن تكون القيمة قد ارتفعت مع بداية التسعينيات كما كانت في بداية الثمانينيات .

ويمكننا كذلك تقدير قيمة انتاج المنتجات البترولية البالغة ٢٧٢٠ ألف طن متري ومنتجات مصانع تسييل الغاز البالغة حوالي ٩٠٠ ألف طن من البروبان والبيوتان والمكثفات لسنة ١٩٩٠ بمبلغ ١٥٠٠ و ٤٠٠ مليون ريال قطري تقريبا على التوالي[٢٣] .

وعن طريق تلك الصناعات الكيماوية والمعدنية وغيرها بدأت نسبة استغلال الغاز الطبيعي في الارتفاع إلى حوالي ٩٠٪ ، والمثال هنا على دولة الإمارات حيث كانت نسبة الاستغلال لا تتعدى ٨٪ في السبعينيات ، وبلغت قيمة الغاز المسال في سنة ١٩٨٥ حوالي ٥,٣ مليار درهم[٢٤] .

وتساهم هذه المدن الصناعية في عمليات التبادل التجاري عبر موانيها الكبيرة وبمراسيها المتعددة ، ففي جميع هذه المدن موانئ تجارية وأخرى موانئ صناعية وموانئ بترولية بلغ عدد مراسيها ، كما في الجدول رقم (٦/٣) ، على النحو الآتي :

جبل علي = ٦٧ ، ينبع = ٢٥ ، مسيعيد = ٢١ ، و ٢٠ في كل من الشعيبة والجبيل . وهذه الموانئ تستقبل بواخر وسفناً ذات أحجام كبيرة جداً ولأغراض متعددة ساعدتها في تفوق أنشطتها التصديرية أو الاستيرادية على الموانئ الخليجية الأخرى .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وهذه بيانات بحجم التناول في الموانى التجارية لبعض المدن الصناعية :

مسيعيد	(١٩٩٠)	١,١	مليون طن من البضائع[٢٥]
الجبيل	(١٩٨٧)	١,٦	مليون طن من البضائع[٢٦]
ينبع	(١٩٨٧)	٢,٥	مليون طن من البضائع
الشعيبة	(١٩٨٨)	٢,٧	مليون طن من البضائع[٢٧]

وتعد مسيعيد بميناها التجاري الميناء الأول لعمليات الاستيراد والتصدير ، فقد فاقت في أهميتها ميناء الدوحة ، فقد كان عدد السفن التي تمت مناولتها في أمسيعيد في عام ١٩٩٠- ٢٢٣ سفينة ، بينما كان العدد فقط ١٦٦ سفينة في ميناء الدوحة . ومقارنة بميناء الدوحة ، فإن كميات البضائع المفرغة في مسيعيد نالت نسبة ٦٩٪ من اجمالي عمليات التفريغ على المستوى الوطني ، بينما لم تكن هذه النسبة تتعدى ١٧٪ عام ١٩٧٦[٢٨] .

الموقع واستخدامات الأرض في المدن الصناعية :

لأنها مدن صناعية لها ارتباطاتها الاقتصادية بالعالم الخارجي سواء في التصدير أو الاستيراد ، فإن لجميع المدن الصناعية واجهات بحرية ، وعملت الدول على تعميق الواجهات البحرية وانشاء الأرصفة ، وتهيئة الموانئ لاستقبال السفن المناسبة ، ويمتاز سطح المواضع بالسهولة والانبساط ذات مناسيب منخفضة ، غالباً ، منطقة سباخ كما في مسيعيد والرويس .

وتبتعد هذه المدن عن المراكز الاستيطانية الكبيرة بدرجات متفاوتة . ثلاث مدن تقع على مسافات بعيدة لأكثر من ١٠٠ كم ، مثل الرويس التي تبعد عن مدينة أبو ظبي من الغرب بمسافة ٢٣٥كم ، وينبع التي تبعد لمسافة ٣٥٠ كم شمال جدة ، والجبيل التي تبعد عن الظهران من ناحية الشمال لمسافة متوسطة تبلغ حوالي ١٠٠ كم .

أما المدن الثلاث الأخرى فهى جبل علي ومسيعيد والشعيبة الكويتية فإنها لا تبعد عن العواصم إلا بأقل من ٥٠كم ، فجبل علي يقع على مسافة ٣٥ كم من غرب

الرجوع لمحتويات الكتاب

دبي - ومسيعيد لمسافة ٣٥ كم جنوب الدوحة ، والشعيبة لحوالي ٥٠ كم جنوب مدينة الكويت .

ونرجع سبب المسافات الطويلة للمدن الثلاث الأولى هو المساحة الأرضية الشاسعة للدولة كما في السعودية وإمارة أبو ظبي ومحاولة منها تنمية الأقاليم المختلفة . والمسافات بين هذه المدن الصناعية على الساحل الغربي للخليج الغربي لا تقل عن ٢٠٠ كم بين الواحدة والأخرى وذلك إذا قمنا بربطها بخطوط مستقيمة ، انظر الشكل رقم (٦/١) .

وترتبط هذه المدن بالعواصم وغيرها بطرق برية من الدرجة الأولى ، وهناك مشاريع لربطها بخطوط داخلية للسكك الحديد كما في الجبيل لمسافة ١٩٠كم ، بل الأكثر من ذلك، فإن مطارات تبنى في بعضها ، كما في الجبيل وجبل علي لتقوية روابطها العالمية (الشكل ٣و٦/٤) .

استخدامات الأرض :

جميع المدن الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي تنقسم داخلياً إلى ٥ أجزاء رئيسية على النحو الآتي :

١- منطقة الصناعات الكبيرة والرئيسية الثقيلة .
٢- منطقة الصناعات المتوسطة والثانوية والمساندة .
٣- المنطقة السكنية .
٤- منطقة الميناء .
٥- مناطق الخدمات والترفيه .

وهذه تقديرات لمساحات بعض المناطق لمدينة الجبيل الصناعية[٢٩] :

أ - ١٣١ كم٢ صناعات ثقيلة ومتوسطة .
ب- ٨٠ كم٢ المنطقة السكنية .
ج - ٢٥٠ كم٢ المطار .
د - ٢٠٤ كم٢ المنتزه .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وقد روعيت الظروف المناخية وحركة الرياح في تحديد مواقع المناطق المختلفة . فعلى سبيل المثال ، فإن المناطق الصناعية الكبيرة في المدن تقع ضد اتجاه الرياح ، وتقع مجاورة للبحر لغرض تصدير منتجاتها واستيراد المواد الخام ، وهي بعيدة ، في نفس الوقت ، عن المناطق السكنية لمسافة لا تقل عن ٥ كم ، أنظر الأشكال المرفقة .

أما المنطقة الوسطى فهي غالباً ما تكون للصناعات الخفيفة أو الثانوية ، قريبة من الثقيلة وبعيدة جزئيا عن المنطقة السكنية .

أما المنطقة السكنية ، فواقعة في شمال المدن أو غربها طبقاً للرياح السائدة ، وتتكون من حارات بمراكزها الخدمية الخاصة كالمدارس والأسواق ، وتتميز المساكن بأنماطها المختلفة من عمارات أو فلل من دور أرضي أو فلل من عدة أدوار . والعمارة الإسلامية العربية واضحة في تخطيط مدينة ينبع والجبيل بشكل معقول ، إلا أن هذا الطابع الإسلامي يغيب تقريباً من كل من الرويس ومسيعيد وجبل علي .

وقد اتيحت في هذه المدن الصناعية ، مساحات للترفيه من أندية ودور للسينما وملاعب للجولف ، كما في جبل علي ومسيعيد ، وشواطئ بحرية وبرك ومارينز للسفن الصغيرة ، كما في الجبيل ، بالإضافة إلى دور العبادات والأسواق والمحلات الصغيرة وانتشار الأسواق واضح في تخطيط جبل علي والجبيل الصناعية .

وتتواجد بالإضافة إلى كل تلك الاستخدامات ، مرافق الكهرباء والماء والخدمات التعليمية والصحية . وغالباً ما تكون مرافقها ، وخدماتها مستقلة عن المدن الأخرى ، بل أحياناً تقوم بتزويد بعض المستوطنات بحاجاتهم من كهرباء وماء . فعلى سبيل المثال ، في هذه المدن الصناعية مستشفيات متكاملة تسع لمئات الأسرة كما في مستشفى الجبيل الذي يتسع لحوالي ٢٠٠ مريض .

وقد اهتمت أكثر المدن الصناعية بالنواحي الجمالية ، فاللون الأخضر منتشر بشكل واضح ، ففي مدينة ينبع الصناعية ، مثلا ، زرعت ٥٧ ألف شجرة حتى عام ١٩٩١ على مساحة تقدر بـ ٦٠٠ هكتار[٣٠] .

الملكية في هذه المدن الصناعية :

فيما يخص ملكية الأراضي ، فإنها ملكية حكومية ، ولكن المواطنين والمستثمرين والموظفين بإمكانهم تأجير الأراضي والبيوت أو منحها إياهم نظير عملهم في أحد القطاعات الانتاجية في هذه المدن الصناعية .

أما من ناحية الملكية الصناعية - فإنها تنقسم إلى ملكيات متعددة :

١- ملكية حكومية ١٠٠٪ : كما في جميع مصافي النفط الخليجية ، ومصانع تسييل الغاز بمسيعيد وقد يكون السبب استراتيجياً .
٢- ملكية خاصة ١٠٠٪ مواطنة أو مشتركة : وتتمثل في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، وقد وصل عددها على سبيل المثال في مدينة مسيعيد ١٤ منشأة بلغت قيمة رأسمالها حوالي ١٦٢٠ مليون ريال[٣١] .
٣- ملكية حكومية وخاصة وطنية ، وغالباً ما تكون نسبة الحكومة هي الأكبر ، كما في ملكية شركة سابك السعودية صاحبة الصناعات الضخمة الكثيرة . وكذلك الشركة الوطنية للغازات الصناعية في الجبيل ، وشركة الاسمدة العربية السعودية (سافكو) حيث تمتلك سابك ٤١٪ من أسهمها و ١٠٪ لموظفيها ، و ٤٩٪ القطاع الخاص السعودي[٣٢] .
٤- ملكية حكومية وخاصة أجنبية : متمثلة في مصانع البتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب بمسيعيد القطرية ، ولكن لا تقل نسبة الحكومة عن ٧٠ ٪ والنسبة الباقيةيمتلكها شركاء من فرنسا واليابان والنرويج وغيرها[٣٣] . وكذلك شركة أبو ظبي لصناعات الأسمدة المشتركة بين أدنوك الظبيوية ٥١٪ وشركة البترول الفرنسية بالنسبة الباقية[٣٤] . أو أن يكون الشريك المانيا أو صينياً كما في مجموعة من صناعات الجبيل وينبع[٣٥] .

التأثير الاقليمي لهذه المدن :

أوجدت هذه المدن الصناعية علاقات فيما بين الدول الخليجية ، وخاصة في مجال النشاط الصناعي ، حيث بدأت الدول الخليجية بالتنسيق والتعاون الصناعي وخاصة

الرجوع لمحتويات الكتاب

منذ صدور الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام ١٩٨٤م من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون . ولمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية المنشأة في ١٩٧٦م الدور الواضح في الدعوة إلى التعاون والتنسيق .

وقد جذبت هذه المدن الصناعية المستثمرين الخليجيين من كافة الدول الخليجية ، وتكونت بشكل جيد الشركات الصناعية المشتركة ، وقد بلغ عددها على سبيل المثال في عام ١٩٨٩ حوالي ١٠٦ مشاريع برؤوس أموال بلغت حوالي ٤ر٧ مليار دولار ، جزء كبير منها مستثمر في هذه المدن الصناعية[٣٦] .

وشركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية الواقعة في مدينة الشعيبة الصناعية تعد مثالاً في خلق الروابط مع الدول المجاورة وغيرها ، فهي على سبيل المثال تساهم أو تمتلك ٦ شركات في الوطن العربي في تونس والبحرين ، وثلاث شركات للاسمدة في دول أخرى غير عربية من بينها تركيا[٣٧] .

أصبحت هذه المدن الصناعية ، من ناحية أخرى ، مركزاً للاتصال مع المراكز العمرانية والأقاليم الأخرى في الدول الخليجية ، حيث تساند مشاريع هذه المدن في تكوين مشاريع أمامية وخلفية ، صناعية كانت أم خدمية أو زراعية ، فكم من صناعات قد انتشرت هنا وهناك، بسبب انتاج مادة البولي ايثلين وخاصة في مجال صناعة البلاستيك ، وساعدت منتجات هذه المدن من الأسمدة الكيماوية على النهضة الزراعية . وما انشاء الشركة القطرية للنقل البحري برأسمال بلغ ١٠٠٠ مليون ريال في عام ١٩٩٢م إلا مثال على التأثير الإيجابي لنشاط هذه المدن الصناعية[٣٨] .

وأخيراً ، فإن الوجه الآخر للترابط والتأثير ، أن هذه المدن قد أثرت على نمو بعض المراكز العمرانية القريبة ، ومثالاً على ذلك ، مدينة الوكرة الواقعة بين الدوحة ومسيعيد ، حيث ازداد العمران والاستقرار بها بشكل كبير فمن حوالي ١٧٧٥ نسمة في عام ١٩٧٠ إلى حوالي ١٣١٥٩ نسمة في عام ١٩٨٦ ، وبها وحدات سكنية وصل عددها لحوالي ٢٤٠٠ وحدة سكنية[٣٩] . وصاحب هذا النمو العمراني والسكاني ازدياد النشاط التجاري والخدمي بالمدينة بشكل بارز . ونتوقع حدوث الظاهرة نفسها في مدينة الخور عند بدء المشاريع الصناعية بمنطقة رأس لفان شمال قطر عام ١٩٩٧ تقريباً .

الرجوع لمحتويات الكتاب

ثانياً: المناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي :

يخطئ كثير من الباحثين عندما يطلقون لفظ مدينة صناعية على المستوطنات والمستعمرات والمناطق الصناعية التابعة للمدن . فللمدينة كما نعلم خصائص يوضحها العلماء لا تتوفر في مثل هذه المناطق الصناعية فلا يمكن أن نطلق لفظ " مدن " عليها بأي حال من الأحوال[٤٠] . وعلى العكس من هؤلاء - يطلق آخرون لفظ منطقة صناعية على المدن الصناعية الرئيسية في الخليج العربي ، وهذا يجب تصحيحه[٤١] .

أنشئت هذه المناطق الصناعية لتحقيق غرضين رئيسين : الأول هو اخراج المنشآت الصناعية والخدمية من المدن لاعادة تخطيطها واضفاء الناحية الجمالية عليها ، والثاني هو تنمية الصناعات التحويلية المتوسطة والصغيرة بتوفير الأراضي لها بأسعار رمزية وخدمات متوفرة وغيرها . وقد يكون هناك غرض ثالث وهو جعل استقرار العمال الوافدين خارج المدن ذات الغالبية الأسرية المواطنة وغير المواطنة .

ونعتقد بأن أقدمها هي المنطقة الصناعية التي وجدت في ميناء سلمان بدولة البحرين في نهاية الستينيات وبمساحة $\frac{3}{4}$ كم٢ وبعدد ٩٥ قسيمة . وأحدثها والتي مازالت قيد الإنشاء صحار وريسوت في عمان ، الخور بقطر وعسير وحائل بالسعودية . انظر الشكل (٦/١) .

وتنتشر هذه المناطق الصناعية في جميع الدول الخليجية ، وهي في ازدياد مستمر ، حيث أن عددها حاليا يبلغ ٥٦ منطقة صناعية كما هو واضح في الجدول رقم (٦/٥) ، وإجمالي مساحتها يصل إلى ٢١٧كم٢ . ويتوقع أن تصل مساحة المناطق الصناعية القائمة والمخططة في السعودية إلى حوالي ٨٣كم٢ ، ومازالت الخطط مستمرة لزيادة أعدادها ومساحاتها في جميع الدول الخليجية . ومن بين أكبرها مساحة هي منطقة الشارقة بدولة الإمارات بمساحة تصل إلى حوالي ٢٦كم٢ ، ومنطقة الدوحة الصناعية بقطر التي تصل مساحتها إلى حوالي ٢١كم٢ . وتمتاز المناطق الصناعية بالبحرين وسلطنة عمان بصغر مساحاتها فاكبرها في عمان هي منطقة الرسيل بمساحة لا تزيد عن ١ كم٢ ، انظر الجدول رقم (٦/٦) . وقد اعتمدت الخطة الخمسية الرابعة في سلطنة

الرجوع لمحتويات الكتاب

عمان (٩١-١٩٩٥) تخصيص ٢٧ مليون ريال عماني لانشاء مناطق صناعية جديدة[٤٢] .

جدول رقم (٦/٣)

المناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي ومساحاتها الإجمالية القائمة وأهم تلك المناطق الصناعية *

الدولة	عدد المناطق	مساحتها الاجمالية	أهمها
الإمارات	٢٠	٨٠ كم٢	مصفح والعين بأبو ظبي الرمول والقوز بدبي الشارقة بالشارقة
السعودية	١٥	٥٥ كم٢	الرياض - الدمام وجدة
عمان	٣	٥ كم٢	الرسيل - صحار
البحرين	٨	٣٥ كم٢	ميناء سلمان ، شمال سترة وجنوب الحد
الكويت	٨	٢٠ كم٢	الشويخ - صبحان
قطر	٢	٢٢ كم	الدوحة الصناعية والخور

* تم استبعاد المدن الصناعية الرئيسية المذكورة في الصفحات السابقة .

مصادر البيانات :

- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، مصدر سابق جدول (٦/٣) .
- إسماعيل المدني وسامي دانش ، كمية ونوعية النفايات الصناعية في دولة البحرين ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٥٣ يوليو ١٩٩٣م .
- مجموعات الدراسات القطرية عن التنمية الصناعية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية في المؤتمر السابع بتونس ١٩٨٩م .
- اصدارات أخرى لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

الرجوع لمحتويات الكتاب

جدول رقم (٦/٤)

أهم المناطق الصناعية بدول

مجلس التعاون الخليجي وبعض خصائصها

المنطقة الصناعية	الدولة	المساحة بالكم٢	الموقع من المدينة بالكم	عدد المنشآت الصناعية	عدد العاملين في الصناعة
الرياض	السعودية	١٢.٤	١٤ ج ش المدينة	٥٥٢	٣٥٦٦٩
الدمام	السعودية	٩.٤	جنوبها مباشرة	٣٢٠	٢٥٨١٣
جدة	السعودية	٩.٢	جنوبها مباشرة	٣٨٨	٢٨٠٩٢
الدوحة	قطر	٢١	١٢ غرب المدينة	٢٣٥	١٠٦٢٥
الرسيل	عمان	١	٤٥ ج غرب مسقط	٧٠	١٠٠٠
الشارقة	الإمارات	٢٦	جنوب غرب المدينة	٢٠٥	غ٠م
صبحان	الكويت	٣.١	٢٠ غرب الكويت	٧٦١قسيمة	غ٠م
مصفح	الإمارات	١٦.٢	٢٥ جنوب أبو ظبي	١٣٢١قسيمة	غ٠م

مصادر البيانات :

- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية : مرجع سابق جدول (٦/٣) .
- محمد أحمد الرويثي ، تطور الوظيفة الصناعية في المدينة السعودية ، الرسالة ٩٩ ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، جامعة الكويت ، الكويت مارس ١٩٨٧ .
- دولة قطر ، وزارة الطاقة والصناعة : مرجع سابق جدول (٤) .
- الشارقة في ١٥ عاماً ، الديوان الأميري ، ١٩٨٨ .
- مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٥٠ ، اكتوبر ١٩٩٢م (الرسيل).

خصائص المناطق الصناعية :

١- تقع هذه المناطق الصناعية ملاصقة للمدن أو بالقرب منها ، وذلك لقوة علاقتها بالمدن من حيث أنها تعتبر أسواقا للمنشآت الموجودة بها وتخدمها مباشرة . فعلى سبيل المثال، تبعد منطقة الرياض والدوحة الصناعية عن مدنها بين ١٢ - ١٤كم وتربطها بالمدن عن طريق طرق رئيسية . وأن منطقة الرسيل الصناعية هي أكثر

الرجوع لمحتويات الكتاب

المناطق الصناعية في الخليج بعداً عن المدينة العاصمة " مسقط " بحوالي ٤٥كم .

وفي غالب الحالات ، لا تتواجد الواجهات البحرية في المناطق الصناعية ، إلاّ في منطقة مصفح الصناعية بأبو ظبي وميناء سلمان بالبحرين ، انظر الشكل (٦/١) . ولامتداد المدن فقد اصبحت بعض المناطق الصناعية القريبة أو القديمة جزءا من المدينة كما في البحرين والرياض .

٢- تتعدد الوظائف الصناعية لهذه المناطق الصناعية ، فرغم أن المنشآت الصناعية لها وجود كبير فيها ، إلا أن قسائم كثيرة فيها ذات وظيفة خدمية كورش التصليح ووكالات السيارات ومخازن . فعلى سبيل المثال ، فإن عدد المنشآت الصناعية في منطقة الدوحة الصناعية يبلغ ٢٣٥ منشأة من أصل ٢٠٠٠ قسيمة متواجدة فيها[٤٣] .

ويبلغ ، من ناحية أخرى ، عدد المنشآت الصناعية في المناطق الصناعية لمدن الرياض والدرمام وجدة السعودية حوالي ١٢٦٠ منشأة ، وتأتي في المرتبة الأولى الصناعات المعدنية (تشكيل المعادن) بعدد ٢٣٣ منشأة ، ومن ثم مصانع مواد البناء بعدد ٢١٧ منشأة والغذائية بعدد ١٦٨ منشأة صناعية[٤٤] .

ولكن على عكس معظم المناطق الصناعية ذات التنوع الوظيفي ، فإن منطقة الرسيل الصناعية المنشأة في ١٩٨٣ تتميز بوظيفة واحدة وهي الصناعة ، حيث بلغ عدد منشآتها في عام ١٩٩٢ حوالي ٧٠[٤٥] .

ومنطقة العين الصناعية بأبو ظبي كان بها ٢١٢٧ منشأة في عام ١٩٨٥ ، العدد الغالب منها لوظيفة غير صناعية ، وتقع هذه المنشآت على مساحة تبلغ ٣٫٥ كم٢[٤٦] .

٣- يسكن هذه المناطق الصناعية معظم عمالها وخاصة غير المتزوجين من الوافدين . فعلى سبيل المثال ، فقد بلغ عدد العاملين في مناطق الرياض والدمام وجدة الصناعية حوالي ٨٩٦٠٠ عاملاً في عام ١٩٨٤ أي بمعدل ٧١ عاملاً للمنشأة الصناعية[٤٧] . وبالنسبة لمنطقة الدوحة الصناعية فقد بلغ عددهم حوالي ١١ ألف

الرجوع لمحتويات الكتاب

عاملاً بمعدل ٤٧ عاملاً للمنشأة الصناعية ، وعدد الساكنين فيها حوالي ١٩ ألف نسمة تقريباً طبقاً لتعداد ١٩٨٦[٤٨] . وقد قدرنا عددهم عند اقامها بحوالي ٣٦ ألف نسمة ، عند استغلال المساحة الكلية بمتوسط ٢٩ عاملاً لكل قسيمة يسكنون بالمنطقة[٤٩] .

فبينما حدد المخطط ٢٥م٢ لكل عامل ساكن في المناطق الصناعية السعودية ، نجد أن منطقة الرسيل الصناعية لها منطقة سكنية خاصة تبعد ٣كم عن المنطقة الصناعية بها الخدمات والمرافق ، افتتحت المرحلة الأولى منها في نوفمبر ١٩٨٩م[٥٠] .

٤- بدأت نسبة العاملين المواطنين في مصانع المدن الصناعية الرئيسية في الارتفاع للسياسات الاحلالية لتعيين المواطنين بدلاً من الأجانب ، حتى وصلت نسبتهم في بعض الصناعات لأكثر من ٦٠٪ كما في مصفاة النفط القطرية بمسيعيد ، والصورة أكثر وضوحاً في مصانع البحرين الرئيسية .

لكن مازالت مشاركة العمالة المواطنة متدنية في المصانع الخفيفة بالمناطق الصناعية لأسباب اقتصادية ، وأهمها رخص العمالة الوافدة ، وخاصة الآسيوية فهم المنتشرون في الغالب ، فدراسات كثيرة تبين أن نسبتهم لا تزيد عن ٢ ٪ كما في الإمارات وقطر[٥١] ، وفي السعودية تصل نسبتهم إلى حوالي ٨.٨٪ في عام ١٤١٠هـ[٥٢] .

وتشجيعاً لهذا التوجه ربطت الدول الخليجية بين عدد العاملين المواطنين في المصنع والدعم المادي المقدم للمشروع كما في الكويت[٥٣] . وعلى كل حال ، فغالبية العاملين المواطنين في هذه الصناعات الخفيفة هم ملاكها أو أقرباؤهم أو يعملون بصورة مؤقتة أو لساعات إضافية[٥٤] .

٥- ساعدت هذه المناطق الصناعية القطاع الخاص في التوجه نحو القطاع الصناعي . وقد تركت الحكومات في خططها الصناعية هذه الصناعات الخفيفة للمواطنين وقدمت لهم دعماً مادياً كبيراً . فعلى سبيل المثال ، فقد بدأت دولة الكويت خطتها الصناعية بخطتين خمسيتين (٦٧ - ١٩٧١) و (٧٢ - ١٩٧٦) باستثمارات

الرجوع لمحتويات الكتاب

بلغت ١٤٠ مليون دينار ، بتركيز على الصناعات الخفيفة لخدمة السوق المحلي[٥٥] . وقد قدمت المملكة العربية السعودية ، من جانب آخر ، حوافز مالية بلغت حوالي ١١ مليار ريال سعودي خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤)[٥٦] .

٦- زادت المناطق الصناعية من درجة الأزدحام في حركة المرور ، وخاصة على الطرق الرئيسية المؤدية إليها . فغالباً ما نجد بالإضافة إلى كثافة الانشطة الاقتصادية داخل هذه المناطق الصناعية ، تزدحم المناطق القريبة منها بالمنشآت الاقتصادية المتنوعة مستفيدة من كثرة الحركة المرورية ذات الصلة بالمناطق الصناعية . والصورة واضحة في حالة منطقة الدوحة الصناعية ، حيث يعتبر طريق سلوى الموصل للمنطقة الصناعية من أكثف الطرق حركة في قطر ، ومحاط بالمنشآت الاقتصادية على جانبيه . ولتخفيف الازدحام المروري ، عملت السلطات على توسعة الدوارات المؤدية إليها أو بافتتاح طرق أخرى دائرية لتوزيع الحركة المرورية وخاصة الحركة السريعة والثقيلة[٥٧] .

ومن ناحية أخرى ، أدت الصناعات المختلفة في دول الخليج العربية ، سواء كانت واقعة بالمدن الصناعية أو المناطق الصناعية ، إلى تعدد مصادر التلوث البيئي من صلبة وهوائية غازية ومن سائله . وتزيد خطورتها كلما كانت هذه المناطق قريبة من المستوطنات البشرية أو مصادر الغذاء (البحر) ، وخاصة في غياب التشريعات والقوانين الضابطة لعمليات التعامل مع ملوثات المصانع بالطرق السليمة[٥٨] .

الرجوع لمحتويات الكتاب

خاتمـــة :

أنه رغم سيطرة المدن العواصم على جذب السكان في دول الخليج العربية (دول مجلس التعاون) إلا أن المدن الجديدة وخاصة الصناعية سوف يكون لها دور في تقليل الاكتظاظ السكاني في المدن العواصم . فعندما تكتمل ، على سبيل المثال ، الخطط الموضوعة لتنمية المدن الصناعية الرئيسية في هذه المنطقة من العالم العربي ، فإن اجمالي عدد السكان فيها يصل إلى أكثر من مليون نسمة ، يمثلون نسبة معقولة من سكان هذه الدول .

وأصبحت هذه المدن الصناعية علامات بارزة في دول مجلس التعاون الخليجي ، لما تمثله من تطور اقتصادي وعمراني . فالمصانع المنتشرة فيها وخاصة الثقيلة المعدنية والبترولية ، تلعب دوراً اقتصادياً مهماً ، وسوف يكبر هذا الدور مع الوقت ، وتحقق التنمية الصناعية أهدافها المنشودة والمتمثلة في استغلال أمثل للموارد المتاحة ، وتنويع مصادر الدخل ، وخلق وظائف للمواطنين ، وتقوية الروابط الاقليمية ، وذلك بمواصلة قطاع الصناعات التحويلية نموه وارتفاع مساهمته في اجمالي الناتج القومي حتى تصل إلى أكثر من ٣٠٪ في بداية القرن القادم كما هو مأمول .

وإنشاء المناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي أدى إلى تنمية الصناعات التحويلية الخفيفة ، والتي تخدم بالدرجة الأولى المجتمع والأسواق المحلية ، فتقلل بالتالي من استيراد هذه المنتجات الاستهلاكية اليومية فيقوي ميزان المدفوعات من ناحية ، ويستثمر جزء من الأموال المتكونة لدى الأفراد في فترات سابقة لخدمة المجتمع وتقوية النشاط الاقتصادي وتنوعه .

وهذه الصناعات الخفيفة والمتوسطة أوجدت وسوف تقوي في المستقبل الترابطات الأمامية والخلفية ذات الصلة بالصناعات الكبيرة في المنطقة من معدنية وبترولية كيميائية ، محققة التكامل القطاعي في الصناعة .

وفي نفس الوقت ساعدت هذه المناطق الصناعية في إبعاد جزء من العاملين غير المواطنين وغير الأسرين من المدن الرئيسية ، مما يؤدي إلى تخفيف عوامل التوتر الاجتماعي .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وختاما ، نقول بأن المدن الصناعية والمناطق الصناعية سوف تخلق أو تعمل على انتشار أنماط سلوكية ثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة بسبب الوظيفة الصناعية المزدهرة تؤدي إلى نمط جديد للعلاقات المكانية بين أجزاء الدولة الواحدة ، بين العاصمة والمدن الأخرى وبين اطراف العاصمة، وبين المدن والمستوطنات المختلفة الأخرى .

وقد تحقق بعض هذه الأمور في الفترة القصيرة لعمر هذه المدن الصناعية والمناطق الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي ، ونتوقع أن تكون الأدوار والآثار أكبر على المدى المتوسط والبعيد القادمين .

الرجوع لمحتويات الكتاب

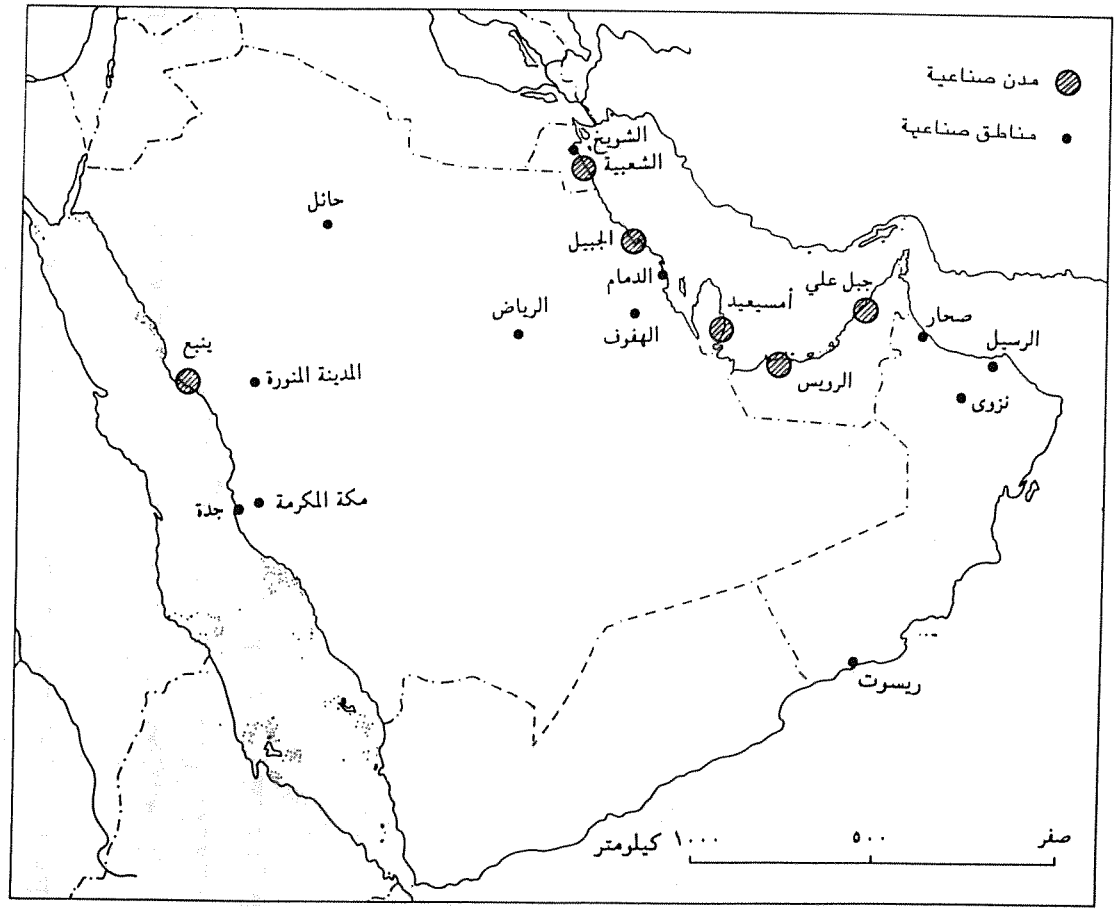

شكل (١/٦أ) المدن الصناعية وأهم المناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي

الرجوع لمحتويات الكتاب

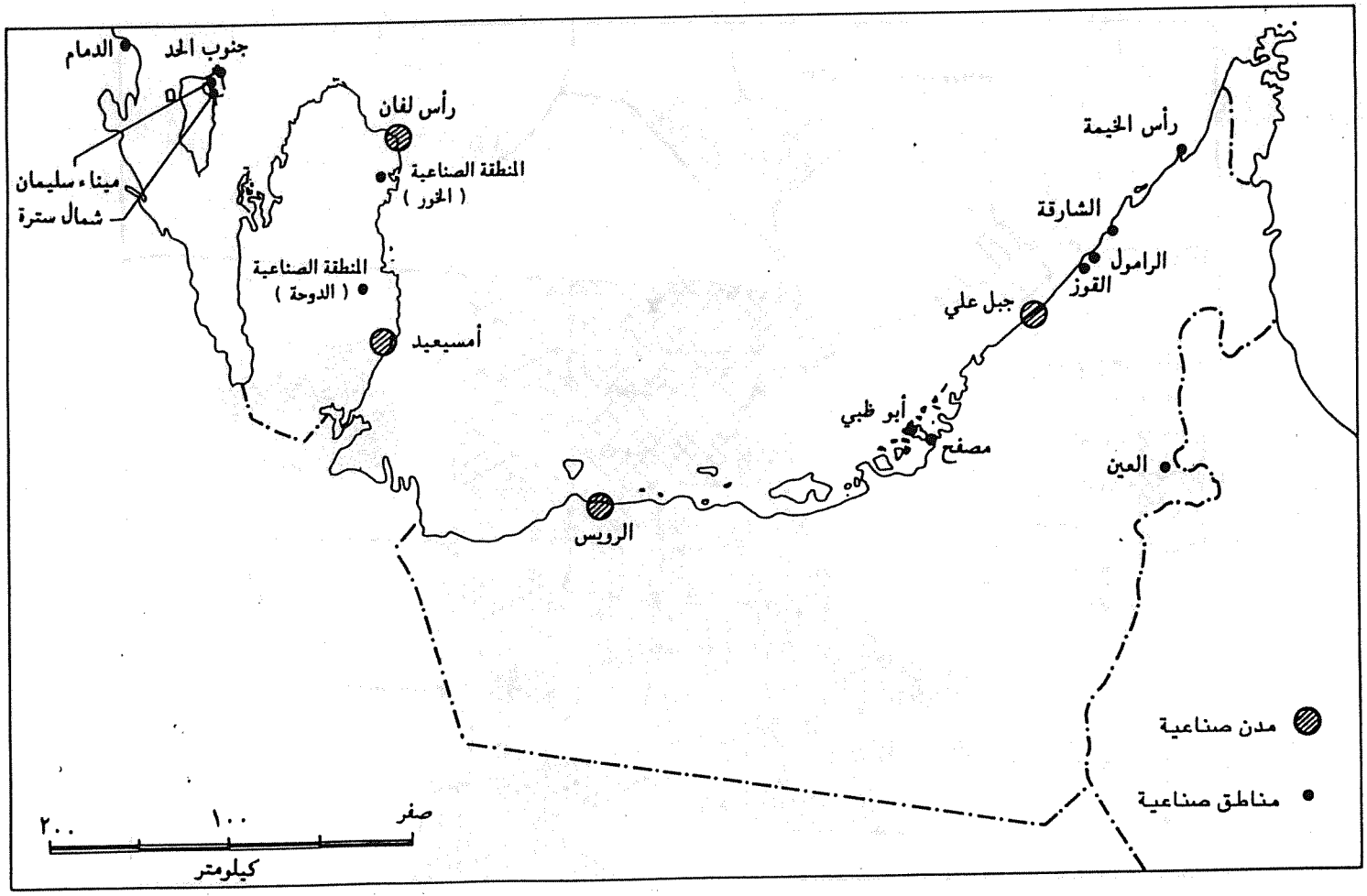

شكل (١/٦/ب) المدن الصناعية وأهم المناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي

الرجوع لمحتويات الكتاب

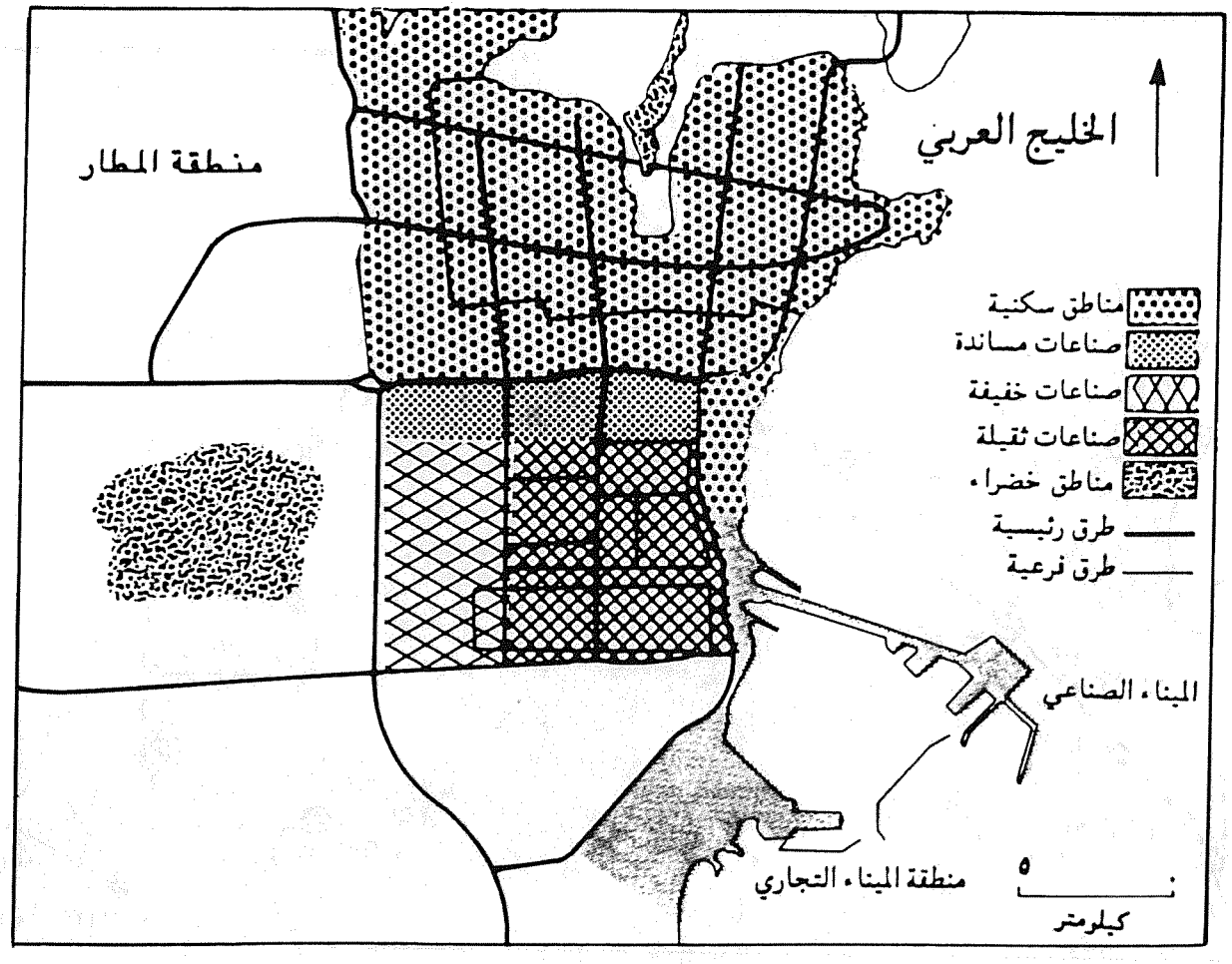

شكل (٦/٢) مدينة الجبيل الصناعية

الرجوع لمحتويات الكتاب

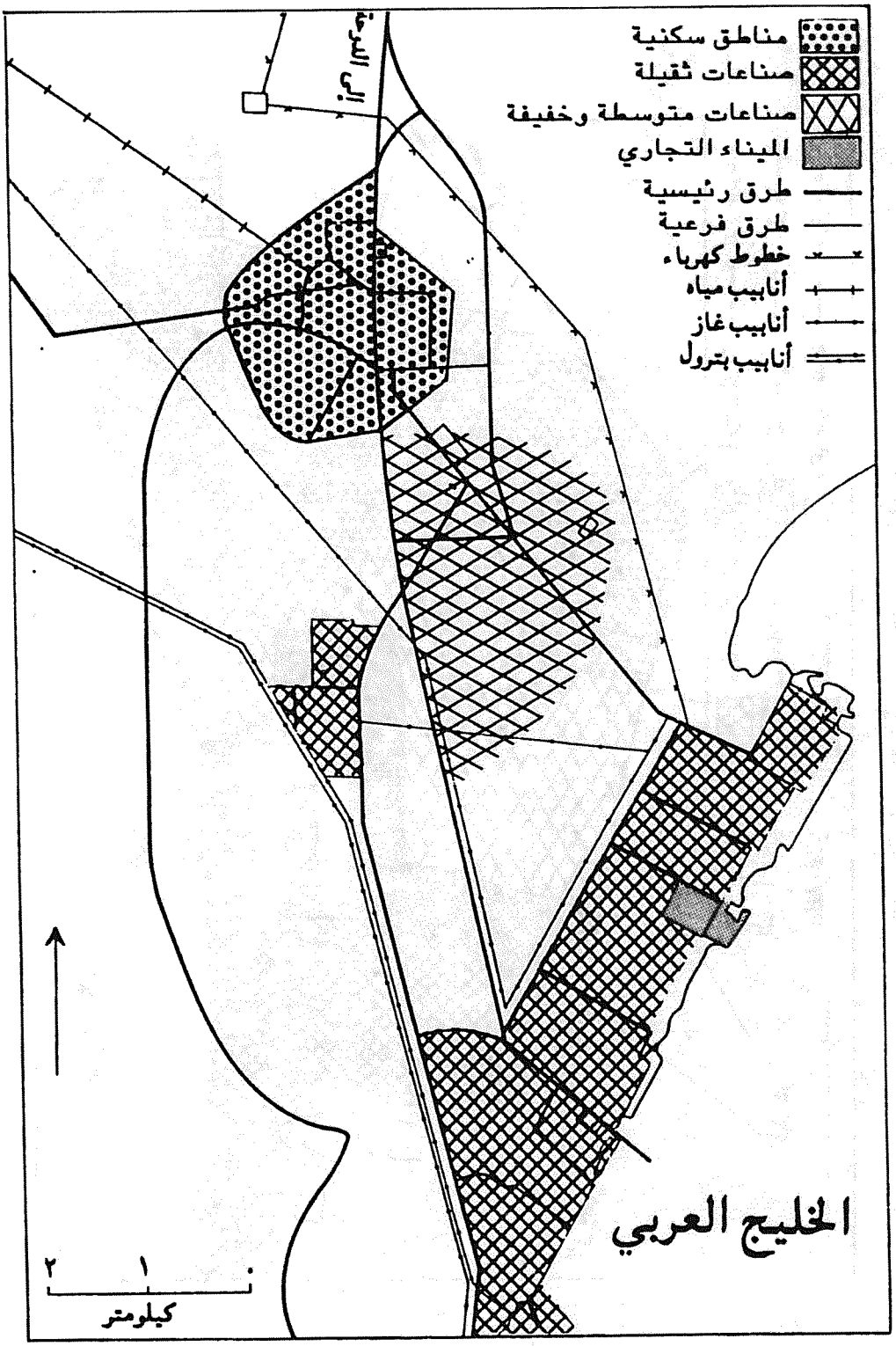

شكل (٦/٣) مدينة أم سعيد الصناعية

الرجوع لمحتويات الكتاب

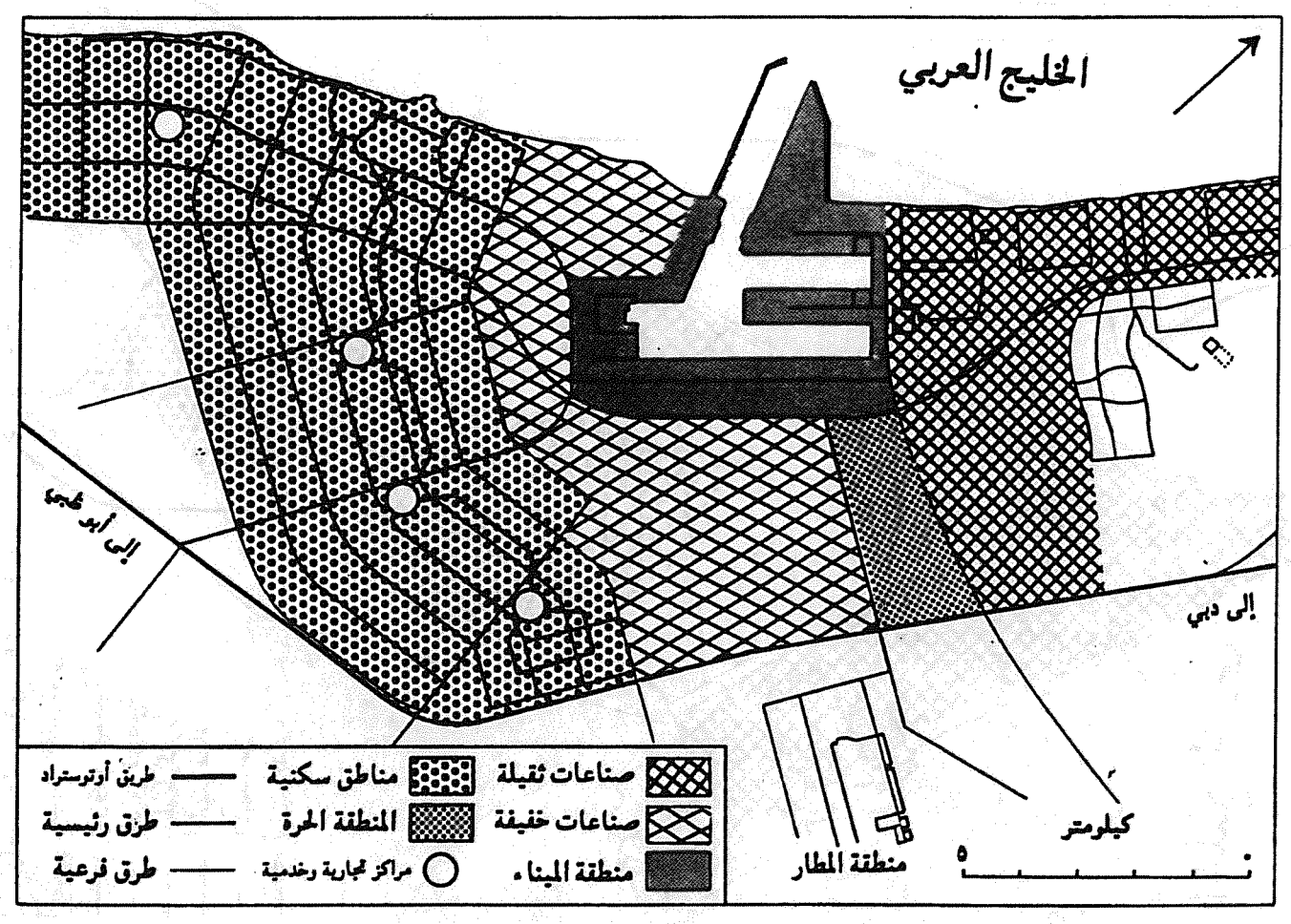

شكل (٦/٤) مدينة جبل علي الصناعية

الرجوع لمحتويات الكتاب

قائمة مراجع الفصل السادس :

١- حسن الخياط ، المدينة العربية الخليجية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، الدوحة ١٩٨٨ ، ص ١٩٨ .

٢- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، التقرير السنوي ١٩٩٢ ، الدوحة ، أغسطس ١٩٩٣ ، ص ٧ .

٣- Jaffer (Al-Shafai), N.A., Industry in Qatar, Unpublished MA. thesis, Eastern Mich. University, Geography Dept., 1985,P.49.

٤- المملكة العربية السعودية ، وزارة الإعلام ، هذه بلادنا ، الرياض ١٩٩٢ ، ص ٢١٣ .

٥- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في الإمارات ، الدوحة ١٩٨٦ ، ص ٨٢ .

٦- أ - دولة قطر ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية (١٢) ، الدوحة ١٩٩٢ ص ١٦ + تقديرات الزيادات الطبيعية حتى ١٩٩٣م .

ب - السعودية ، وزارة الإعلام ، ٦٠ عاما من الانجازات ، الرياض ١٩٩٢ ، ص١٠٣ .

٧- السعودية (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

٨- دولة قطر ، وزارة التربية والتعليم ، التقرير السنوي ، ٩١ - ١٩٩٢ ، ص ١١٨ .

٩- Pereira, W., Umm Said Development Plan, March 1983, P.4.

١٠- دولة الكويت ، الإدارة العامة لمنطقة الشعيبة ، منطقة الشعيبة في ربع قرن ، الكويت ١٩٨٨ ، ص ٤٤ .

١١- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، دراسة المناطق الصناعية في دول الخليج العربية ، الدوحة ١٩٨٥ ، ص ٦٣ .

١٢- مصدر سابق ، ص ١٢٠ . Hugh, Op.Cit.,P.120
١٣- نفس المصدر ، ص ١٣٣ . Hugh, Op.Cit.,P.133
١٤- تصريح لمدير عام نودكو في عام ١٩٩٢ في الجرائد المحلية .
١٥- يوسف أبو بشيت ، مدينة ينبع الصناعية ، مجلة القافلة ، العدد ٩/ ٤٠ أبريل ١٩٩٢، ص ٤ .
١٦- السعودية (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٣٧ و ٢٢٢ .
١٧- منظمة الخليج (١٩٨٦) ، مرجع سابق ، ص ٩١ .
١٨- يوسف أبو بشيت ، مرجع سابق ، مصدر سابق ، ص ٤ .
١٩- دولة قطر ، المؤسسة العامة للقطرية للبترول، التقرير السنوي ، الدوحة ١٩٨٥ ص ١٥ .
٢٠- علي المرهون ، المنطقة الحرة لجبل علي ، مجلة القافلة ، العدد ٩/ ٣٨ مارس ١٩٩٠ ، ص ٣٨ .
٢١- السعودية (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ .
٢٢- دولة قطر ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، المجموعة ٧ ، ١٩٧٨ ، الدوحة ، ص ٢٠٤ .
٢٣- نفس المصدر ، المجموعة ١٢ ، ١٩٩٢ ص ٢٢٣ بالنسبة لكميات الإنتاج . ومتوسطات الأسعار للطن من Petroleum Economist, April 1993 P.50.
٢٤- المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية بدولة الإمارات . مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية ، تونس ١٩٨٩ ص ٤٣ .
٢٥- شركة قطر الوطنية للملاحة والنقليات المحدودة ، التقرير السنوي ١٩٩٠ ، الدوحة فبراير ١٩٩١ .
٢٦- فؤاد عبد السلام الفارسي ، الأصالة والمعاصرة - المعادلة السعودية ، دار الاصفهاني للطباعة ، جدة ١٤١٢هـ ، ص ٣٢٠ .
٢٧- الكويت ، مرجع سابق ، ص ٥٢
٢٨- شركة قطر الوطنية للملاحة والنقليات المحدودة ، التقرير السنوي ١٩٩٠ ، الدوحة فبراير ١٩٩١ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

وانظر كذلك : محمد علي الكبيسي ، ميناء مسيعيد والتنمية في دولة قطر ، ندوة الموانئ في دول الخليج العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، الكويت ، أبريل ١٩٨٥ .

٢٩- السعودية (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ - ٢٢١ .

٣٠- نفس المصدر ، ص ١٣٧ .

٣١- Qatar, List of Establishments: Registered and Licensed-up to 1991- Ministry of Industry and Public Works, Doha 1992.

٣٢- المملكة العربية السعودية ، وزارة الإعلام ، صنع في السعودية ، الرياض ١٩٩٢ ص٣٣ .

٣٣- محمد علي الكبيسي ، التنمية الصناعية في قطر ، ترجمة حسن الخياط ، دار المتنبي ، الدوحة ، ١٩٨٦ ، الفصل السادس ص ٢١٥ - ٢٩٠ .

٣٤- الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإعلام ، دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ ، مطابع الدوحة الحديثة ، الدوحة ١٩٩٢ ص ١٥٠ .

٣٥- السعودية (١٩٩٢) ، صنع في السعودية ، مصدر سابق ، ص ٣٠ - ٣٥ .

٣٦- محمد هشام خواجكية ، تجربة التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون ، مجلة التعاون ، العدد ١٦ ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٧٥ .

٣٧- الكويت ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

٣٨- الشركة القطرية للنقل البحري ، عقد التأسيس والنظام السياسي ، مطبعة الدوحة الحديثة، الدوحة ١٩٩٢ .

٣٩- مرجع سابق ، ص ٥٢ Jaffer (Al-Shafai),N.A. 1985

+ قطر ، الجهاز المركزي للاحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن ، ١٩٨٦ ، الدوحة ١٩٨٧ ، ص ١٦٨ .

٤٠- الدار السعودية للخدمات الاستشارية ، الخدمات المساندة ودورها في التنمية الصناعية الخليجية ، ورقة مقدمة لمؤتمر الصناعيين الرابع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت ، يناير ١٩٩٣ .

٤١- منظمة الخليج (١٩٨٥) ، مرجع سابق .

٤٢- جريدة الراية ، تقرير بعنوان : نجاحات متطورة للصناعة العمانية : ١٩٩١/٥/٢٧ ص١٢ .

٤٣- Jaffer (Al-Shafai), N.A., Private Sector Industries in the state of Qatar, Unpublished PhD. Desertation, Univ. of Wales, Geography Dept. 1989 P.235.

٤٤- محمد أحمد الرويثي، تطور الوظيفة الصناعية في المدينة السعودية ، الرسالة ٩٩ ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، جامعة الكويت ، الكويت مارس ١٩٨٧ ، ص ٢٠ .

٤٥- سلطنة عمان ، هيئة منطقة الرسيل الصناعية ، دليل منطقة الرسيل الصناعية ، ١٩٩٢.

٤٦- فوزي الاسدي ، مورفولوجية مدينة العين والعوامل المؤثرة في ذلك ، حولية كلية الإنسانيات : جامعة قطر ، العدد ١٢ ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠ .

٤٧- محمد الرويثي ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

٤٨- دولة قطر ، الجهاز المركزي للاحصاء (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٤٩- نظام عبد الكريم الشافعي ، معوقات التنمية الصناعية للقطاع الخاص في قطر ، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر الابعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية في دول الخليج ، جامعة الامارات ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٣ .

٥٠- سلطنة عمان ، تقرير المؤسسة العامة للمناطق الصناعية ، مجلة التعاون الصناعي، العدد ٥٣ يوليو ١٩٩٣ ص ٨٦ .

٥١- نظام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٥٢- المملكة العربية السعودية ،وزارة الصناعة والكهرباء ، المسح الصناعي ١٤١٠هـ ، نوفمبر ١٩٩١ ص١ من الفصل الثالث .

٥٣- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في الكويت ١٩٨٦، الدوحة ص ٩٦ .

٥٤- نظام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

الرجوع لمحتويات الكتاب

٥٥- عبد الاله أبو عياش ، مرجع سابق ص ١٨ .

٥٦- فؤاد الفارسي ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

٥٧- مرجع سابق ، ص ٢٤٢

Jaffer, N.A.(1989), OP.Cit., P.242.

٥٨- إسماعيل المدني وسامي دانش ، كمية ونوعية النفايات الصناعية في دولة البحرين ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٥٣ يوليو ١٩٩٣ ص ٦ - ٢٣ .
وانظر كذلك : حسن الخياط ، مرجع سابق ، الفصل العاشر ، ص ٤٠٥ .

مراجع أخرى :

١- جامعة الملك سعود ، المدن السعودية - انتشارها وتركيبها الداخلي ، الرياض ١٩٨٧.

٢- الشارقة ، الديوان الأميري ، إدارة الشئون الصحافية ، الشارقة خلال ١٥ عاما ١٩٧٤ - ١٩٨٨ ، الشارقة ١٩٨٩ ص ١٤٥ .

٣- عبد الله إبراهيم القويز ، منجزات التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التنفيذ التدريجي لاحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، مجلة التعاون، العدد ٢٩ مارس ١٩٩٣ ص ٦٦ .

٤- محمد هشام خواجكية ، آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي ، النفط والتعاون العربي ، العدد ٥٥ ، ١٩٨٩ ص ١٠٩ .

٥- المملكة العربية السعودية ، الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، مدينة الجبيل الصناعية ، الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، محرم ١٤٠٢هـ .

٦- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، حوافز واطر التنمية الصناعية في دول الخليج العربية ، الدوحة ١٩٨٤ .

٧- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر ، الدوحة ١٩٨٩ .

٨- المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية بالبحرين ، مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية ، تونس ، اكتوبر ١٩٨٩ .

٩- نظام عبد الكريم الشافعي ، الزيادة الطبيعية ودورها في معالجة الخلل السكاني في دولة قطر ، بحث ألقي في ندوة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، مارس ١٩٩٢ .

١٠- وليد المنيسي : " خطط المدن الجديدة في دول الخليج وأثرها في التنمية " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٥٠ أبريل ١٩٨٧ .

١١- خرائط وأطالس الدول الخليجية .

12- Alidrisi, M.M. and Others, Profile of Enterprises and workforce in the Industrial Estate of Jeddah, Al-Taawon Al-Sinaee, no. 50, oct. 1992, p,3.

13- Al-Khayat, Hassan: Urban Revolation in the Arab Gulf States, in: Geography and The Third World, Univeresity of Malaysia, Kuala Lumpur, 1981.

14- Humphrys, G. and Jaffer, N.A. Indigenous Private Sector Industries in Qatar, International Geographical Conerence Australia. Sydney, 8, 1988.

الرجوع لمحتويات الكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٣٦١ لسنة ١٩٩٩
الرقم الدولي (ردمك) : ٤ - ١١ - ٦٧ - ٩٩٩٢١

الرجوع لمحتويات الكتاب

مطابع
دار الشـــرق
تليفون : ٦٠١٨٩٠
ص . ب : ٣٤٨٨ الدوحة ـ قطر

الرجوع لمحتويات الكتاب